2 المجالس البلدية: الوفاء للتنمية بحمولة زائدة

3 المجلس النيابي يؤسس لحفظ كرامة البشر

6 تسهيلات "منضبطة" للعراقيين .. للمستثمرين خصوصاً

8 البلاد أمام تحدّي مواجهة الجفاف

34 نظام "لينوكس" الجديد: قابلية مفتوحة للتطوير

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 29 كانون الثاني 2009/ العدد «61» /السنة الثانية
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

حتى لا تذهب الحريات ضحية لها

"مزاجية" تعطيل التشريعات وتفعيلها تمسّ بأسس دولة القانون

سامر خير أحمد

تدرك الحكومة أن قانون الاجتماعات العامة الحالي، يعيق حرية التعبير. هذا ما تدل عليه تصريحات وزير الداخلية، عيد الفايز، التي نشرتها "العرب اليوم"، بتاريخ 2009/1/25، وقال فيها إن الحكومة عطّلت العمل بقانون الاجتماعات العامة خلال الحرب على غزة، لكنها ستعود الآن إلى تطبيقه.

تتعزز هذه الفرضية، مع ما أظهرته النشاطات الشعبية التي جرى تنظيمها أثناء الحرب، أي في غياب تطبيق قانون الاجتماعات العامة، من "حس وطني عالٍ"، و"انضباط" في ممارسة العمل العام، بحسب الفهم الأمني، بشكلٍ لا يدع ضرورة لوضع شروط وقيود على حرية التعبير في نشاطات عامة، كتلك التي ينطوي عليها القانون الحالي، حين يشترط الحصول على موافقة حكومية مسبقة، عادة ما لا تتيسر.

في هذا السياق، يبرز تساؤلان: هل يحق للحكومة أن تُخضع تطبيق القوانين النافذة، التي يحتكم لها المواطن والحكومة سواء بسواء، لرؤاها الخاصة وتفسيراتها، فتطبّقها متى تشاء، وتعطّلها متى تريد؟ ثم: ألا يثبت السلوك الحكومي إزاء قانون الاجتماعات العامة، على وجه الخصوص، أن هذا القانون الذي ظل مدار جدل منذ صدوره، لا ضرورة له، ويمكن الاستغناء عنه لصالح قانون جديد يزيل العقبات من أمام حرية التعبير؟

التتمة صفحة 7

أردني

بورتريه عون الخصاونة:

سفير العدالة إلى العالم

17

إعلامي

الإعلام والبرلمان: تواصل على حد السيف

مجدداً بات الإعلام هدفاً لانتقادات نيابية حول "حياديته" و"مهنيته"، واتهامه بـ"إظهار جوانب سلبية في عمل النواب والتركيز عليها، والتغاضي عن سلبيات حكومية جمّة". الهجوم النيابي قاده النائب عبدالله الغرايبة، عندما حث رئاسة المجلس على اتخاذ خطوات تجاه صحفيين. 26

حريات

طفلة تتلقى 30 طعنة من شقيقها

بلغ التردي في الثقافة السائدة حول مفهوم "الشرف"، أن تقع طفلة عمرها ثلاثة عشر عاماً، ضحية جريمة جديدة تُرتكب بزعم "الدفاع عن الشرف". التردي لم يتوقف عند سن الضحية، بل طال هوية القاتل وهو شقيق المغدورة، فالأخ هذه المرة فتى لا يتجاوز السابعة عشرة من عمره. 33

ثقافي

الذاكرة حكمٌ مؤبّد على أصحابها

"رقصة فالس مع بشير" لن يُعرض في معظم الدول العربية، فالقانون في هذه الدول يمنع استيراد أفلام إسرائيلية أو عرضها. اللافت اختلاط الحابل بالنابل في الصحافة العربية حول فيلم الكرتون الذي يوثق مجزرة صبرا وشاتيلا. 29

أردني

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

نواب يصرون على "محاصصة" التعيينات

المجالس البلدية: الوفاء للتنمية بحمولة زائدة..

عطاف الروضان

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية شحادة أبو هديب بوقف التعيينات نهائياً، يعيد إلى الواجهة جدلية الترهل في هذه المؤسسات وضعف أدائها، بعد أن تحولت من حاضنات تنموية إلى هيئات توظيف عامة.

الوزير الذي تولى منصبه أواخر العام الماضي، عزا قراره لما أسماه بالحمولة الزائدة التي ساهمت بتراجع أداء المجالس المحلية.

فالأصل، بحسب أبوهديب، أن لا تشكل الرواتب «ما يزيد على 35 في المئة من إجمالي الإيرادات الخاصة بكل بلدية» وهي نسبة لم تلتزم بها غالبية البلديات الـ «99»، أقلها بلدية الخالدية شمال المملكة التي تبلغ نسبة رواتب موظفيها 28 في المئة من موازنتها.

رئيس بلدية إربد السابق وليد المصري، يتفق مع الوزير أبو هديب ويقول: «النسبة العالمية للرواتب من ميزانية البلديات تتراوح ما بين 25 - 35 في المئة، وهو بعيد عن الواقع لدينا فنسبة الرواتب إلى ميزانيات عدد من البلديات تتراوح بين 50 - 70 في المئة».

يعيد المصري الإشكالية في التعيينات إلى شخص رئيس البلدية وطريقة إدارته، ويرى أنه «يستطيع أن يقاوم الضغوط ويرفض التعيين إذا لم يكن هناك شاغر في جدول التشكيلات، أو لا تتوافق كفاءة الشخص مع معايير الشاغر المطلوب».

ويتابع المصري بأن الدوائر الخدمية وتحديثها يتطلب استحداث شواغر بشكل مستمر وفقاً للمشاريع التي تحددها البلدية في ميزانيتها، ما يفتح في المجال للضغوط من مواطنين ونواب ومتنفذين لإشغالها، وبالتالي إذا تجاوزت التعيينات النسبة المطلوبة يحدث خلل في الهيكل الإداري، الأمر الذي يسبب عجزاً للميزانية، ناهيك عن مساهمة نقص إيرادات للبلديات في هذا العجز».

قرار وقف التعيين هذا لم يكن الأول، بحسب ياسر موظف في بلدية المفرق الذي رفض نشر كنيته،امتثالاً لتعميم وزع عليهم بعدم التصريح للإعلام، يقول ياسر: «كلما تغير وزير يبعث لنا بقرار مشابه ويمكن التحقق من ذلك بتفقد البريد الوارد خلال السنوات السابقة، لكن لا يتم الالتزام به فعلاً».

وعندما نقلت «**السجل**» للوزير ذلك الجدال أكد أن الأمر مختلف هذه المرة «نعمل بشكل مؤسسي بعيد عن الفزعة وهذا توجه غير مرتبط بأشخاص».

مشكلة التعيينات في البلديات تتفاقم لاتساع صلاحيات رئيس البلدية، ما يجعله عرضة لضغوط مواطنين، أصحاب مصالح ونواب لسداد استحقاقات انتخابية سابقة أو لاحقة، بحسب رئيس بلدية الخالدية سالم الرومي الذي يضيف «هناك حمولة زائدة من الموظفين وعدد كبير منهم غير مؤهل بسبب الواسطة والمحسوبية» مؤكداً أن «البلدية ليست ملجأ لمن ليس له عمل، ولا يمكن لأي بلدية أن تستوعب كل المتعطلين عن العمل في منطقتها». عدد موظفي بلدية الخالدية 54 وعدد سكانها 30 ألفاً.

بلدية الحلابات، يبلغ عدد موظفيها 33 تستهلك رواتبهم 30 في المئة من موازنة البلدية، وعدد سكانها 8 آلاف نسمة، تعرض رئيس بلديتها محمد مذيب كغيره لضغوطات من أجل التعيينات في البلدية، لكنه كما يقول «لم يتجاوب معها». يعزو أحد الحاضرين في اجتماع في منتصف الأسبوع جمع رؤساء بلديات في الزرقاء ومواطنين بحضور وزير البلديات، إلى «أن رئيس البلدية نفسه شيخ عشيرة متنفذ يستطيع الوقوف بوجه ضغوط كهذه» على حد تعبيره.

النائب مفلح الرحيمي، يرى أن من حق النائب أن يضغط على رئيس البلدية للتعيين «بل هو المفوض بذلك» كما يقول، لكنه في الوقت ذاته يحمل رئيس البلدية المسؤولية في الموافقة على التعيين، في حال عدم وجود ميزانية ويتساءل الرحيمي «القرار له بالنهاية ولماذا يوافق».

الرحيمي عضو كتلة التيار الوطني التي تتبنى مذكرة لإعادة النظر بقرار دمج البلديات.

يبرر الرحيمي هذا التوجه بأنه «بعد تجربة 10 سنوات تبين أن الدمج لا يخدم مصلحة الوطن أو المواطنين، وكل المجلس متفق على إعادة حال البلديات قبل الدمج حتى تحقق دورها في الخدمة العامة».

يجادل عبدالرزاق طبيشات، وزير الشؤون البلدية والقروية الأسبق «أن للنواب رغبة بالعودة إلى بلدياتهم الصغيرة للاستفادة من التعيينات» طبيشات كان وزيراً للبلديات في خمس حكومات ورئيس بلدية إربد الكبرى الأسبق لمدة 12 سنة.

تبنى طبيشات قرار تعيين نصف أعضاء المجلس البلدي، ومشروع دمج البلديات العام 2003 دمج 328 بلدية في 99 بلدية وبكلفة إجمالية 26 مليون دينار، ومن أهدافه التصدي لعجز ميزانية البلديات.

الدمج والتعيين نفذ كلاهما رغم معارضة إسلامية شديدة آنذاك وبخاصة للتعيين، عبر عنها حزب جبهة العمل الإسلامي باستقالة جماعية لأعضائه رؤساء وأعضاء مجالس بلدية اربد والزرقاء والرصيفة والطفيلة والشجرة ، معلناً في ذلك الوقت «عزمه على إسقاط هذا المشروع بالوسائل المتاحة كافة».

تراجعت الحكومة عن قرار تعيين نصف الأعضاء في الانتخابات البلدية الأخيرة آب/ أغسطس 2007، التي وصفت بأنها الأسوأ في تاريخ المملكة بسبب التزوير، بحسب تقرير للمركز الوطني لحقوق الإنسان، مفرزة 929 عضو مجلس بلدي 211 منها نساء، بعد إقرار 20 في المئة كوتا لهن في قانون البلديات المعدل.

ورغم اتفاقه مع ما ذهب إليه النواب بأن المناطق الصغرى تعرضت لإهمال في الخدمات بعكس المراكز، يؤكد طبيشات على عدم «معالجة الخطأ بالخطأ» فالأصل مطالبة رؤساء البلديات بالاهتمام بجميع المناطق، ويجب أن تتحمل لجان المناطق الثلاثية: مدير المنطقة، العضو الممثل للمنطقة، رئيس البلدية، مسؤولية التقصير.

ويؤشر طبيشات على مشكلة لم ينتبه لها النواب في مذكرتهم، كما يقول «سر نجاح المشروع هو متابعة المواطن لمعاملاته الرسمية في منطقته وليس في المراكز وهو الأمر الذي لم يتحقق» كما يقول طبيشات، ويتابع «كلما أزور قرية صغيرة يعاتبني السكان هناك بالقول«أتعبتنا بالدمج».

وعودة إلى قرار وقف التعيينات في البلديات، يرى وزير البلديات شحادة أبو هديب أن من الأهداف المأمولة لهذا القرار «توظيف واردات البلديات لإقامة المشاريع التنموية التي تخدم المواطنين بدلاً من استنزافها للرواتب».

تحقيقاً لهذا الهدف وضعت الوزارة استراتيجية لأربع سنوات للعمل البلدي بشكل قابل للتطبيق يراعي ظروف كل بلدية، ويستند، بشكل أساسي، على مشاركة المجتمع المحلي.

هذا التوجه يمكن أن يساهم في تقليل الضغوط للتعيينات في البلديات، يقول أبو هديب «سننفذ مشاريع أهلية بمبادرات حكومية وبالتعاون مع الشركاء المانحين نوفر فرص عمل ونضعها أمامهم وعليهم الاستفادة منها»

سجى الزيود، التي تطوعت في وحدة التنمية المحلية في بلدية الهاشمية محافظة الزرقاء بعد تخرجها من الجامعة بانتظار فرصة عمل تقول: «نحن نعيش في مجتمع عشائري يفضّل عمل الفتيات في القطاع الحكومي». الوزير ابو هديب يرد عليها دون التراجع عن قرار وقف التعيينات «سنوفر فرص عمل مناسبة للفتيات في المشاريع الأهلية».

بلدة الهاشمية يبلغ عدد سكانها 46 ألف نسمه وعدد موظفيها 269 منهم خمسين زائد عن الحاجة يستهلكون 70 في المئة من ميزانية البلدية، بحسب عقلة الزيود رئيس بلديتها.

يطالب الزيود القطاع الخاص بالقيام «بدوره التنموي وتقاسم عبء التعيينات مع البلدية وبخاصة أن الشركات والمؤسسات الخاصة تعتمد على عمالة من خارج البلدة»، أبرز المنشآت الصناعية في الهاشمية مصفاة البترول ومحطة الحسين الحرارية.

بينما تشكو المهندسة فتحية النمراوي، صاحبة مصنع في المنطقة الصناعية المؤهلة في بلدية الحلابات محافظة الزرقاء، من نقص الكفاءات المدربة في المنطقة، تقول فتحية «لا توجد مهارات كافية لدى أبناء المنطقة للعمل في القطاع الخاص، وهناك عوائق اجتماعية أمامهم بخاصة الفتيات».

وهو ما ينفيه فرحان نويران، مواطن من منطقة الحلابات قال: «لسنا مجتمعاً منغلقاً، لكن الرواتب غير المجزية سبب لعدم الإقبال على العمل» يتابع نويران: «هذا لا يناسب الشباب الذين يقع عليهم عبء إعالة أسرة» معدل الرواتب في QIZ 100 دينار بالإضافة إلى المواصلات، والحد الأدنى للأجور 150 ديناراً.

خلال زيارة لسفير الاتحاد الأوروبي الممول لمشروع مكافحة الفقر من تنمية البلديات باتريك رينو إلى بلديات في محافظة الزرقاء التي تبلغ نسبة الفقر فيها 17,2 في المئة، خاطب السفير أهالي المناطق «لن نمول أي مشروع لا يكافح الفقر و البطالة، ويجب أن يتم بمشاركتكم « وقال لهم «ساعدونا لتمويل مشاريع تنموية مستقبلية تخلق فرص عمل مناسبة ودائمة».

ويبدو أن الوزير ابو هديب يتشارك مع المانحين الأوروبيين في هذه الرؤية لغايات الاستفادة من قيمة المنح بالشكل الأمثل.

أردني

القانون يعزز جهود الأردن في حماية حقوق الإنسان

"النيابي" يؤسس لحفظ كرامة البشر

حسين أبو رمّان

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم 20 كانون الثاني/يناير 2009، مشروع قانون منع الاتجار بالبشر. من شأن القانون، تنشيط الجهود الأردنية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، ما يحسن سجله الخاص بحقوق الإنسان، ويجنبه الانتقادات الدولية الموجهة له والتي يمكن أن تصل إلى حد عقوبات.

وكانت تقارير أميركية انتقدت في صيف العام الماضي، شركات في الأردن لاستعمالها البلاد نقطة عبور لإجبار عمال آسيويين على الذهاب إلى العراق بعد اندلاع الحرب العام 2003. وذكر تقرير أنه تم إغراء بعض العمال للقدوم إلى المملكة، ومنحهم عقوداً في مناطق صناعية وفي قطاع البناء قبل أن يتم إرسالهم قسراً إلى العراق.

> **أبو يامين: ارتباط اللجنة بوزارة العدل مطمئن أكثر من ارتباطها بـ«الداخلية» بذهنيتها الأمنية**

تم إلقاء الضوء على هذه القضية في آب/أغسطس 2008 عندما رفع نيبالي وأقارب 12 من زملائه لقوا حتفهم في العراق دعوى قضائية في الولايات المتحدة. ووفقاً لتصريح محامي الادعاء، تم توظيف الضحايا للعمل «كعمال مطبخ في فنادق ومطاعم بعمان، قبل مصادرة جوازات سفرهم وإجبارهم على الذهاب للعمل في بغداد».

كما ورد في التصريح أن النيبالي «أجبر على البقاء في العراق رغماً عنه لمدة 15 شهراً» قبل أن تسمح له شركة «كي بي آر» الأميركية، وشركة داوود المتعاقد معها، بالعودة إلى بيته في نيبال.

وقد سخّن هذا التقرير الصراع الذي كان محتدماً بين أنصار مدير المخابرات السابق محمد الذهبي، وأنصار رئيس الديوان الملكي باسم عوض اللّه، إذ تم تسليط الضوء على دور شركة داوود في هذه القضية لـ «صلة قرابة تربط عوض اللّه مع مديرها»، ما حدا بالنائبة ناريمان الروسان التي ناصبت عوض اللّه العداء المطالبة بفتح تحقيق بهذا الشأن.

وزارة العدل هي مرجعية القانون الجديد، الذي ينص على تولي وزيرها رئاسة «اللجنة الوطنية لمنع الإتجار بالبشر» والتي يتعين تشكيلها تنفيذاً لأحكام هذا القانون. لكن استفساراً وجّهه ممدوح العبادي للجنة القانونية والحكومة لدى مناقشة مشروع القانون، حول مبررات أن تكون وزارة العدل وليس وزارة الداخلية هي المرجعية، كاد يعيد القانون درجات إلى الخلف.

العبادي استند في استفساره إلى اعتقاده بأن منع الاتجار في البشر يتطلب ملاحقات أمنية داخلية وخارجية، لكن وزير العدل أيمن عودة، أوضح أن اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر التي يرأسها وزير العدل ليست لها وظائف تنفيذية، بل هي لجنة إشراف وسياسات ومراجعة تشريعات ونشر الوعي.

النائب محمد البدري سعى لتطوير مرجعية اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، من خلال اقتراحه بأن يتم «تشكيل هيئة مستقلة ترأسها شخصية يعينها مجلس الوزراء»، وتتمثل فيها الجهات الحكومية المعنية وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني مثل نقابتي الأطباء والمحامين والاتحاد النسائي، مبرراً ذلك بأن مختلف الدول تنشىء هيئات مستقلة لهذا الغرض، تعمل وفق القانون، وتتمتع بالحيادية والقوة، لأن «غالبية قضايا الاتجار بالبشر يرتكبها متنفذون».

لكن رئيس اللجنة القانونية مبارك أبو يامين عارض اقتراح البدري، مؤكداً أن «التوجه العام في المجلس هو إلغاء الهيئات المستقلة»، وليس إنشاء هيئات مستقلة جديدة. ورد على استفسار العبادي بأن «ارتباط اللجنة بوزارة العدل هو أكثر اطمئناناً من ارتباطها بوزارة الداخلية بذهنيتها الأمنية».

«الأسباب الموجبة» لهذا القانون، تتمحور في أن جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم المنظمة عبر الوطنية (العابرة للدول)، تتطلب تعاوناً دولياً لمكافحتها والحيلولة دون استشرائها باتخاذ التدابير اللازمة على مستوى التشريعات الوطنية، وتجريم مرتكبيها بفرض العقوبات المناسبة التي تحقق الردع العام دون الاعتداد برضا المجني عليهم.

وأبرزت «الأسباب الموجبة» أن من غايات القانون، توفير العناية اللازمة للمجني عليهم والمتضررين من هذه الجرائم ،ومن ضمنها برامج التعافي المناسبة لهم ووضع الأحكام الخاصة لمساعدتهم في التخلص من الأحوال السلبية التي وجدوا أنفسهم فيها نتيجة لهذه الجرائم.

عاطف المجالي، المحامي في وحدة الشكاوى والخدمات القانونية بالمركز الوطني لحقوق الإنسان، أكد أهمية إقرار هذا القانون الذي يستند، من حيث المبدأ، إلى تحريم الاتفاقيات الدولية لكل أشكال العبودية والسخرة والعمل الجبري والمعاملة اللاإنسانية، وتأكيدها الحقوق المتساوية للجميع.

شدّد المجالي على أنه «لا يكفي أن يعمل الأردن على مكافحة الاتجار بالبشر على أراضيه، بل ينبغي أن يمنع تحول الأردن الذي يلتزم بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على دولة عبور لدول أخرى». وقال المجالي: «القانون يساعدنا في العمل لحماية ضحايا الاتجار بالبشر لا سيما منهم الأطفال والنساء والعمال».

وأوضح لـ «السجل» أن أبرز المجالات المعرضة لممارسات يمكن تصنيفها ضمن جرائم الاتجار بالبشر، هي الأفراد وشركات استقدام العمالة الأجنبية، والعمالة الوافدة، والعاملات في المنازل، وأسوأ أشكال عمل الأطفال.

وكان المركز الوطني لحقوق الإنسان أكد في تقريره للعام 2007، توصياته السابقة بضرورة وضع حد لممارسة بعض مكاتب استقدام وتشغيل العمال الأجانب، والتي يصل بعضها إلى حد يمكن وصفه بالاتجار بالبشر والعمل الجبري، ودعا إلى تضمين قانون العمل أحكاماً تعالج حقوق العمال المهاجرين؛ لتلافي انعكاس مشكلاتهم بصورة سلبية على سجل المملكة في هذا الميدان.

وخلال العام 2007، وردت للمركز الوطني لحقوق الإنسان عشر شكاوى عن ممارسات تتعلق بالعمل الجبري، وبخاصة من قبل مكاتب التشغيل الخاصة والسماسرة، «وصل بعضها إلى حد يمكن وصفه بأحد أشكال الاتجار بالبشر»، بحسب التقرير.

عرّف القانون جرائم الاتجار بالبشر بتجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بغرض استغلالهم في السخرة أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالسخرة أو الرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء أو في الدعارة أو في أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي، وذلك إذا تم الاستغلال عن طريق التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الضعف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية لنيل موافقة شخص له سيطرة على هؤلاء الأشخاص.

> **البدري: غالبية قضايا الاتجار بالبشر يرتكبها متنفذون**

كما يندرج ضمن هذه الجرائم، تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال من هم دون سن 18 سنة متى كان ذلك بغرض استغلالهم بإحدى الصور التي أشير إليها أعلاه.

يذكر أن وزارة الخارجية الأميركية، ترفع تقريراً سنوياً إلى الكونغرس حول جهود الحكومات الأجنبية في القضاء على أقصى أشكال المتاجرة بالبشر. وصدر التقرير السنوي الثامن الذي يغطي الفترة من نيسان/ أبريل 2007، إلى آذار/مارس 2008، في حزيران/ يونيو الماضي، متناولاً أوضاع 170 دولة في العالم.

وبحسب التقرير، تراجع موقع الأردن من الفئة (2) التي ثبت عليها في عامي 2006 و2007 إلى «قائمة مراقبة في الفئة (2)» في العام 2008،وتخص الدول التي لا تلتزم حكوماتها كلياً بالمعايير الدنيا التي نص عليها قانون حماية الاتجار بالبشر لكنها تبذل جهوداً ذات شأن للالتزام بهذه المعايير. وتعد قائمة مراقبة الفئة (2)، الأقرب إلى الفئة (3) التي تكون مرشحة للخضوع لعقوبات أميركية ضدها.

تشمل العقوبات توقف الحكومة الأميركية عن تقديم المساعدات، باستثناء الإنسانية أو المرتبطة بالتجارة، وحرمان مسؤولي الدول المعاقبة وموظفيها من برامج التبادل التعليمي والثقافي الأميركي، كما قد تواجه معارضة الولايات المتحدة لتقديم مساعدات من مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وأشار التقرير في حينه إلى انتهاكات قال إن معظمها يتركز في المناطق الصناعية المؤهلة، و«تتراوح ما بين الاستغلال الجسدي والجنسي للعمال وتهديدهم، وعدم دفع الأجور، وفرض قيود على حركتهم، والاحتجاز غير الشرعي لجوازات سفرهم»، وهي أمور اعتبر التقرير أنها «تدخل في باب الاتجار بالبشر».

ويشكو العمال الأجانب في المملكة من تعرضهم لسوء المعاملة الجسدية والنفسية والاستغلال الجنسي من قبل مستخدميهم. وكانت الحكومة الفلبينية قد أوقفت العام الماضي إرسال عاملي المنازل إلى الأردن، بغرض تسليط الضوء على سوء المعاملة التي يتعرضون لها من قبل أرباب عمل أردنيين. وتشير سجلات وزارة العمل إلى أن هناك حوالي 70,000 عاملة منزل في الأردن، من بينهم 20,000 إندونيسية و35,000 سريلانكية بالإضافة إلى فليبنيات وغيرهن.

حدّد القانون سلسلة من العقوبات لجرائم الاتجار بالبشر، إذ صنفها إلى ثلاث فئات أدناها؛ الحبس لمدة ثلاثة أشهر، وأعلاها، الأشغال الشاقة لمدة تصل إلى عشر سنوات وغرامة مالية تتراوح بين خمس إلى 20 ألف دينار. أما إذا كان مرتكب الجريمة شخصاً اعتبارياً، فلا تقل العقوبة عن غرامة مالية تتراوح بين 10 إلى 50 ألف دينار، وللمحكمة في حالات معينة أن تقضي بوقف الشخص الاعتباري عن العمل لفترة تتراوح بين شهر إلى سنة، وفي حال التكرار للمحكمة أن تقرر إلغاء تسجيله أو تصفيته.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتمدت اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (أي العابرة للدول) والبروتوكولين الأول والثاني في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 ، ويختص هذان البروتوكولان بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، ومنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. واعتمدت البروتوكول الثالث في 31 أيار/مايو 2001 ويختص بمكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

أردني

"رؤساء الكنائس" مرجعية وحيدة للمسيحيين: التقليدي يحكم سيطرته على الجديد

مهند صالح

أثار تعميم أخير صادر عن رئاسة الوزراء يتعلق بتوحيد المرجعية في الشؤون المسيحية الدينية في الأردن، وعدّ تلك المرجعية وسيطاً مع أجهزة الدولة، ارتياحاً في بعض الأوساط المسيحية، وحذراً لدى أوساط مسيحية أخرى.

التعميم الذي أصدره رئيس الوزراء نادر الذهبي أخيراً، عدّ «مجلس رؤساء الكنائس» المرجعيةَ الوحيدة لكل ما يتعلق بالشؤون المسيحية الدينية في الأردن، وطالب بتنظيم علاقته مع مؤسسات الدولة المختلفة. أما السبب في صدور هذا التعميم، فهو «الحد من التجاوزات التي يمكن أن تنشأ في غياب المرجعية المعتمدة أمام مختلف الجهات»، بحسب التعميم.

التعميم دعا جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة، اعتمادَ مجلس رؤساء الكنائس في الأردن مرجعية وحيدة لكل ما يتعلق بالشؤون المسيحية في الأردن، والتنسيق مع أمين عام المجلس، المطران حنا نور بكل الإجراءات. وعدّ المجلسَ غير مسؤول عن أي مؤسسات مسيحية موجودة في الأردن وغير تابعة لسلطة المجلس الدينية.

مجلس رؤساء الكنائس المشار إليه، تأسس في تموز/يوليو 1999، ويتضمن: مطران الروم الأرثوذكس بندكتوس، مطران الروم الكاثوليك ياسر عياش، مطران اللاتين سليم الصائغ، مطران الأرمن الأرثوذكس فاهان طوبوليان، والأمين العام للمجلس المطران حنا نور. أما أبرز الكنائس غير التابعة للمجلس فهي: الكنيسة المعمدانية، جماعات اللّه، كنيسة المسيح، الأقباط، والمارونيون.

أمين عام المجلس المطران حنا نور، رحب بإصدار القرار قائلاً: «اعتماد المجلس من الحكومة، كان مطلباً للكنائس. وبذلك أصبح هنالك مظلة لجميع الكنائس الرسمية في المملكة، ليتم التنسيق بين المجلس والجهات الرسمية كافة».

في حديثه مع «**السّجل**» أكد نور أن التجاوزات التي أشار إليها التعميم، لم يحدث أي منها حتى الآن، واستدرك أن القرار «جاء لوضع حد للتجاوزات التي يمكن أن تحدث».

أمين عام المجلس وصف القرار الذي اتخذته الحكومة بـ«القرار السليم»، مضيفاً أنه «يمكن للحكومة الآن، مخاطبة جهة واحدة تمثل الكنائس كافة، وتجسير العلاقات بين المجتمع المسيحي الأردني والجهات الرسمية المختلفة». وكشف أن «الكنائس كافة مسجلة حسب قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 1976».

الصحفي ثمين الخيطان، قال في حديث مع «**السّجل**»، إن التجاوزات التي يمكن أن تحدث، هي «تفاقم المد التبشيري للحركات الإنجيلية المتجددة»، والتي يرى الخيطان أنها «أصبحت تتحرك اليوم تحت أقنعة خفية عديدة ومختلفة، أهمها ستار الجمعيات الخيرية، والخدمة الاجتماعية، والتعليم، والثقافة، والإعلام".

فيليب مدانات، ناشط في الكنيسة المعمدانية غير الممثلة في مجلس رؤساء الكنائس، أوضح أن من التجاوزات التي يمكن أن تحدث: "قيام بعض المؤسسات المسيحية غير المصرح بها رسمياً وغير التابعة لمجلس رؤساء الكنائس، بأنشطة لا تمثل المسيحيين الأردنيين كافة".

مدانات أثنى على القرار، مشدداً على "ضرورة هذه الخطوة، لتوحيد المرجعية في الشؤون المسيحية في التعامل مع الجهات الرسمية والحكومة، وعدّ المجلس الجهة الوحيدة لتنظيم العلاقات بين المجتمع المسيحي والدولة".

غير أن شخصية مسيحية رفضت ذكر اسمها لحساسية الموضوع، قدمت فهماً آخر للقرار، ورأت أن في التعميم المشار إليه تضييقاً من الكنائس الكبيرة على الكنائس الصغيرة. وأشارت إلى أن هنالك من يعدّ الكنائس الصغيرة ليست كنائس أصلاً. هذه الشخصية ترى أن في ذلك إقصاء لهذه الكنائس من جانب الكنائس التقليدية التي باتت تخشى تسرب أتباعها إلى تلك الكنائس. ونظرت إلى التعميم بوصفه تأييداً من الدولة للكنائس التقليدية على حساب الكنائس الصغيرة.

الشخصية المذكورة، وضعت قيام السلطات الأردنية في مطلع العام الماضي، بترحيل أو رفض تجديد أذون إقامة 27 ناشطاً مسيحياً من طوائف غير مرخصة رسمياً، في هذا الإطار. وبحسب تقرير لوكالة «كومباس دايركت نيوز» الأميركية، صدر في أوائل فبراير/شباط 2008، فقد طاول هذا الإجراء ثلاثة مصريين مقترنين بأردنيات، وأميركيين، وأوروبيين، وعراقيين، وسودانيين، وكوريين جنوبيين.

«**السّجل**»، كانت رصدت في عددها 58، سجالات دارت بين ممثلين عن الكنائس التقليدية وممثلين في مجلس رؤساء الكنائس الذين أيدوا قرار الترحيل وأصدروا بياناً في هذا الشأن، في حين عارضه ممثلون عن الكنائس الجديدة، بمن فيهم رئيس الهيئة الإنجيلية الثقافية عماد شحادة، الذي أعرب عن ألمه لأن «فئة من المجتمع المسيحي تتقول ضد فئة أخرى من هذا المجتمع» بحسب تعبيره. فيما تحدث فيليب مدانات عن تجاوزات في عمليات إبعاد غير الأردنيين، مشيراً إلى أن زوجة أحد المرحلين، وهو مصري، أبلغته أن زوجها «وقّع على ورقة تفيد بأنه لا يمتلك شيئاً في الأردن، رغم أنه يمتلك سيارة وخاضع للضمان الاجتماعي».

وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال ناصر جودة، نفى في تصريح له في مجلس النواب الأردني عقب قرار الترحيل «أن يكون الإبعاد متعلقاً بخلافات دينية مسيحية». وأضاف أن «الحكومة الأردنية رصدت عدداً من الأشخاص والهيئات الذين دخلوا الأردن تحت ذريعة العمل التطوعي في التنمية الاجتماعية وقطاعات التعليم والثقافة، ثم سرعان ما كشفت عن نفسها مدعية أنها كنائس".

عماد شحادة، رئيس الهيئة الإنجيلية الثقافية التي تدير المركز الأكاديمي، أكد أنه «مع أي قرار يخدم مصلحة الوطن ووحدته، بصرف النظر عن الجهة التي يشملها القرار، أو الطريقة المتبعة لتنفيذه».

يُذكر أن المركز الأكاديمي ليس ممثلاً في المجلس، رغم أنه قدم طلباً للانضمام إليه، إذ أكد شحادة أن كنيسته الإنجيلية «قدمت طلباً للانضمام لمجلس الكنائس، إلا أن هذا الطلب لم يُردّ عليه حتى الآن».

بعد رفض قائمتين بالأسماء عرضهما الذهبي

تعديل وزاري يتفادى صراع القوى السابق

سعد حتر

بعد أشهر من الكولسات السريّة والتسريبات الإعلامية حول شكل وعمق التعديل الموسع على حكومة نادر الذهبي، يستعد رئيس الوزراء حالياً لإجراء تعديل محدود على الأرجح ،عقب إزاحة أهم لاعبين في محاور رسم السياسات سابقا: باسم عوض اللّه والفريق محمد الذهبي، رئيس الديوان الملكي ومدير المخابرات العامة السابقين.

كعادته منذ بدء التسريبات عن أول تعديل على حكومته منذ شكلّها قبل 14 شهرا، يحتفظ الذهبي بسرية خياراته وحواراته مع مرشحين محتملين لدخول الحكومة. المؤكد حتّى الآن، من مسؤولين سابقين ووزراء عاملين، أن الملك عبد اللّه الثاني طلب من الذهبي الشروع بإجراء تعديل وتجهيز لائحة بالخارجين والداخلين. هذا الضوء الأخضر هو الثاني الذي يعطيه الملك لرئيس الوزراء منذ نحو أربعة أشهر.

ومع أن الذهبي يؤكد في حواراته الخاصة أنه لم يجهز لائحة بأسماء الوزراء الجدد، فإن سياسيين قابلوه أخيرا يقولون عكس ذلك. المؤكد حتى الآن أن عدد وأسماء المرشحين للخروج من الحكومة والقادمين المحتملين تغيروا منذ خروج مدير المخابرات السابق الفريق محمد الذهبي من منصبه أواخر الشهر الماضي.

قبل ذلك التاريخ، كان «الذهبيان» يرغبان في إجراء تعديل موسع يطال عشرة حقائب على الأقل، بما فيها السياديتان الخارجية والداخلية. على رأس المرشحين للخروج سابقا وزراء تحسبهم النخب السياسية على رئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض اللّه، الذي خرج من منصبه قبل ثلاثة أشهر.

إلا أن المعادلة تغيّرت. ومن يقابل وزراء مثل الخارجية صلاح الدين البشير يلمس اطمئنانه وثقته بابتعاده عن دائرة الخارجين من الحكومة، مع أنه لا يصرح بذلك.

يقول مسؤولون سابقون إن الملك طلب من رئيس الحكومة تجهيز لائحة جديدة، «دون تدخلات خارجية هذه المرّة»، في إشارة ضمنية إلى مشاركة دائرة المخابرات العامّة سابقا في اختيار

مدير المخابرات السابق كان يسعى لإجراء التعديل في اليوم الذي أقيل به عوض اللّه، أول أيام عيد الفطر (مطلع تشرين الثاني/ يناير الماضي) أو أول يوم عمل بعد عطلة العيد، إلا أن الملك رفض ذلك. بعد ثلاثة أسابيع قدّم رئيس الحكومة للملك لائحة أسماء بالتغيير، إلا أنها رفضت، بحسب مسؤولين سابقين، يعتقدون أن الملك لم يكن راضيا عن هوية الخارجين والداخلين، حتى لا يظهر الأمر وكأنه انتصار لجهّة ضد أخرى عقب خروج عوض اللّه.

أردني

"مركزالدراسات الإستراتيجية" الثاني على مستوى الإقليم

الإيفاد نقطة مضيئة وسط محبطات التعليم العالي

منصور المعلا

وسط إجماع أكاديمي على تراجع غير مسبوق في مخرجات التعليم العالي وصلت إلى وصفها بأنها "تحتضر"، انتزع مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية المركز الثاني بين أفضل خمسة مراكز في آسيا وشمال إفريقيا، وفق دراسة أجراها برنامج العلاقات الدولية بجامعة بنسلفانيا (فيلادلفيا) الأميركية.

التوصيف باحتضار التعليم العالمي، يتعارض مع نتائج الدراسة التي شملت 218 مركزا من أذربيجان إلى المغرب، إذ أثبت المركز الفتيّ تفوقّه على مراكز أبحاث مماثلة، بخاصة في إسرائيل، رغم شح التمويل والظروف الموضوعية المحيطة بالبحث العلمي. مساهمة الجامعة الأردنية تقتصر على دفع رواتب الأكاديميين العاملين في المركز، بخلاف ميزانيات ضخمة تحصل عليها معاهد عالمية، مثل «بروكنغز» المخصص له 61 مليون دولار، ومؤسسة راند (251 مليون دولار)، ومؤسسة كارنيجي لأبحاث السلام الدولي (22 مليونا).

«سياسة الإيفاد الصارمة» لكوادره إلى أرقى الجامعات العالمية لنيل شهادة الدكتوراه كانت «إكسير النجاح»، حسبما يُجمع باحثون، من قبيل المديرة التنفيذية لمبادرة الإصلاح العربي بسمة قضماني، والأكاديمي الفلسطيني خليل الشقاقي، والأكاديمية البريطانية وروز ميري هوليس، وأيضا عبد المنعم سعيد، رئيس مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، الذي حلّ في المرتبة الأولى على مستوى الإقليم.

في بداية عقد التسعينيات وضعت إدارة المركز خطة لإيفاد باحثين إلى الخارج، وإعدادهم لممارسة عملهم في المركز عند عودتهم.

احتل مركز إسرائيلي المرتبة الثالثة، فيما حل مركز الخليج للأبحاث (دبي) بالمركز الرابع، وجاء خامساً مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية والأبحاث.

يعمل في مركز الدراسات الإستراتيجية نخبة من أفضل الباحثين في الإقليم، منهم مديره نوّاف التل، ومديره السابق إبراهيم سيف، فضلا عن فارس بريزات، محمد المصري ومحجوب الزويري ومصطفى الحمارنة. ثلاثة من الباحثين يتابعون الآن دراسات عليا لنيل الدكتوراه هم: سارة عبابنة، وليد الخطيب ورلى عواد.

رئيس الجامعة الهاشمية عبد الرحيم الحنيطي، يرى أن الإنجاز الذي حققه المركز، «ينبع من المساهمة التراكمية للباحثين على مدار ثلاثة عقود، في الوقت الذي يسعى المركز فيه إلى العالمية، مع توافر مساحة شاسعة من الحرية والتوثيق والتدقيق».

الحنيطي، الرئيس السابق للجامعة الأردنية التي يقع المركز داخل حرمها، أعرب عن أمله في أن «تنطلق المراكز الأخرى في الجامعات الأردنية عالمياً، على غرار مركز الدراسات الإستراتيجية».

فارس بريزات

محمد المصري

محجوب الزويري

> **المركز عضو مؤسس في العديد من شبكات دولية وعربية مرموقة**

من جهته، يرى رئيس الحكومة الأسبق والرئيس الأول لمجلس أمناء المركز، عبد السلام المجالي، أن «حيادية المركز أكسبته سمعة عالمية».

الأكاديمي البارز، ورئيس جامعة آل البيت الأسبق عدنان البخيت، يتفق مع سابقيه، ويضيف: «المركز يقوم على الإبداع والجرأة والتقدم نحو المستقبل، ولا يصاب بالرعب، ويبحث عن الحقيقة، وينتمي لها، ويرفع مشعلها».

منذ إنشائه في العام 1984، تمدد مركز الدراسات الإستراتيجية في الإقليم وعلى المسرح العالمي، فبات عضواً مؤسساً في العديد من شبكات دولية وعربية مرموقة، كما دخل عضواً في شبكات أخرى.

محلياً، أدخل المركز استطلاع الرأي كأداة مهمة من أدوات المعرفة في الأردن، وأجرى العديد من المسوح واستطلاعات الرأي في المجالات السياسية ابتداء من العام 1993.

المركز استفاد من أجواء الانفراج الديمقراطي في البلاد منذ العام 1989، فاقتحم مجال البحث قضايا حسّاسة كان لا يمكن الخوض فيها سابقاً، مثل العلاقة الأردنية الفلسطينية داخلياً وخارجياً.

من بين علاماته الفارقة، دراسة البطالة والعمالة الأولى في العام 1996، والأخرى في العام 2001، والتي تعد إلى اليوم مرجعاً أساسياً لأي باحث في هذا المجال. كذلك أصدر مجموعة دراسات حول معوقات الاستثمار، وإحلال العمالة المحلية محل الوافدة.

نواف التل

إبراهيم سيف

ونشر المركز أول مقترح من أجل تعديل قانون الانتخاب (قانون الصوت الواحد) في منتصف التسعينيات، بعد عامين من اعتماد القانون المثير للجدل، كما وضع دراسات مهمّة، مثل: «معان.. أزمة مفتوحة» و«البلديات».

وفي مجال العلاقة مع الغرب، أثبتت دراسة أعدها المركز أن العداء للغرب نابع من انحياز أميركا والغرب عموماً إلى إسرائيل في صراعها مع العالم العربي، وليس كما روّج المحافظون الجدد من أن العداء يستهدف القيم الغربية.

كما أصدر المركز دراسات في الشأن الإيراني، وتمكن أخيراً من نشر دراسة حول الأمن الوطني.

على أن مسيرة مركز الدراسات الإستراتيجية لم تكن دائماً سلسة. إذ تعرّض مراراً لهجوم شديد وتشكيك من بعض كتاب الأعمدة في الصحف المحلية، على خلفية استطلاعات الرأي التي كان يجريها. كما شابت علاقة المركز خلال فترات حالة من التوتر مع أكثر من حكومة. ووصلت الصراعات ذروتها بإقالة مدير المركز آنذاك مصطفى الحمارنة في العام 1999 بتدخل مباشر من الثنائي رئيس الحكومة في وقتها عبد الرؤوف الروابدة، ومدير المخابرات الأسبق سميح البطيخي، لكنّ الحمارنة عاد إلى موقعه في العام التالي بإرادة ملكية.

وفي العام 2003، سعى رئيس الحكومة علي أبو الراغب لإقالة المدير ذاته، إلا أن تدخل الملك دفع أبو الراغب للعدول عن قراره.

كان وزير الخارجية الأسبق كامل أبو جابر أول مدير لمركز الدراسات الإستراتيجية، أعقبه صالح الزعبي، ثم عدنان البخيت. بعد ذلك مر المركز بمرحلة انتقالية تولى إدارته بعدها مصطفى الحمارنة، ثم إبراهيم سيف، وأخيراً نواف التل.

رئيس الوزراء الأسبق عبد السلام المجالي كان أول رئيس مجلس أمناء لمركز الدراسات الإستراتيجية، وهو منصب يناط عادة برئيس الجامعة الأردنية. جاء بعده فوزي غرايبة، ثم وليد المعاني، فعبد اللّه الموسى، والحنيطي، وأخيراً الرئيس الحالي.

> **البخيت: المركز يقوم على الإبداع والجرأة والتقدم نحو المستقبل، ولا يصاب بالرعب، ويبحث عن الحقيقة**

الدراسة الأميركية، التي اختارت المركز الأردني ثانياً في المنطقة، أشرف عليها جيمس ماكغان مدير برنامج مراكز الدراسات والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا. وارتكزت الدراسة إلى معايير، أهمها مدى نمو مراكز الدراسات من حيث العدد والقدرة على الإنجاز والتأثير وفق عدد من العوامل، منها العلاقة الطردية بين ازدياد عددها وانتشار الديمقراطية في العالم وتوافر التمويل اللازم. معدل عدد المراكز الجديدة ارتفع إلى نحو 120 سنويا بين العامين 1989 – 2000، وهي فترة تحول الكثير من الدول إلى النظام السياسي الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وإفريقيا، وأميركا اللاتينية، وآسيا.

بين العوامل الأخرى المؤثرة في انجازها ونموها، بحسب الدراسة، قدرة المؤسسات البحثية على الاحتفاظ برأس المال البشري المؤهل والمنافس، واستقطاب كفاءات بحثية جديدة.

أردني

بعد أن بلغت الشكاوي مسامع الملك

تسهيلات "منضبطة" للعراقيين .. للمستثمرين خصوصاً

نهاد الجريري ومنصور المعلا

في غداء عمل الأسبوع الماضي على شرف الملك عبداللّه الثاني في منزل رئيس الوزراء الأسبق علي أبو الراغب، اشتكى رجل أعمال عراقي إلى الملك من الآثار السلبية للإجراءات الأمنية التي تُطبق على حركة العراقيين إلى الأردن، وفيه، بعد تفجيرات عمّان في تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

صحفي مطلع على مجريات غداء العمل فضّل عدم نشر اسمه، قال إن الملك «تفاجأ» من التقارير والشكاوى التي رفعها رجل الأعمال العراقي، ووعد بأن يتم التحرك باتجاه تسهيل قدوم العراقيين إلى المملكة والإقامة فيها.

الشكاوى تركزت على أن الإجراءات المشددة في منح التأشيرات تمنع المستثمرين من تمديد إقاماتهم؛ فيما ترفض الجهات الأمنية أحياناً دخول مستثمرين من دون مبررات مقنعة. كل هذا، بحسب رجل الأعمال العراقي، أدى بالمستثمرين تحديداً إلى الهجرة مجدداً من الأردن إلى سورية، ودول أخرى.

في اليوم التالي مباشرة، تشكلت لجنة في وزارة الداخلية لوضع إجراءات تسهّل دخول العراقيين وإقامتهم في الأردن. في الأيام التالية أعلن عن تمديد العمل بالجواز العراقي القديم من فئة «S"، بعد أن توقف العمل به منتصف العام الماضي، لسهولة تزويره.

كما أعلن عن السماح فوراً بدخول العراقي الذي يحمل تأشيرة من بلد ثالث، دون انتظار تأشيرة أردنية.

منذ أيار/مايو 2008، كان على العراقي الحصول على تأشيرة مسبقة من خلال 13 مكتبا لشركة TNT، في العراق، صالحة لمدة شهر. وبالنظر إلى الأحوال الأمنية في العراق، كثيراً ما كان ينقضي الشهر دون أن يتمكن المواطن العراقي من دخول المملكة.

من الإجراءات التي أعلن عنها في الأيام القليلة الماضية، تخصيص "كاونتر" للمستثمرين والصناعيين العراقيين في مطار الملكة علياء الدولي، لتسهيل معاملات دخولهم إلى المملكة.

كان تقرير مؤسسة الأبحاث النرويجية (فافو) أشار في نهاية العام 2007، إلى أن أعداد العراقيين الذين اتخذوا مسكناً في الأردن انخفض في ذلك العام. التقرير يرى أن هذا مؤشر على انخفاض عدد العراقيين الذين دخلوا الأردن في ذلك العام. التقرير الذي نُشرت نسخة منه في الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة، يقدّر عدد العراقيين في الأردن بـ500 ألف شخص.

مصدر في وزارة الداخلية، فضّل عدم نشر اسمه لعدم اكتمال الإجراءات التي سيتم اتخاذها بشأن منح التسهيلات المرورية للعراقيين، قال إن الإجراءات ستفيد كل العراقيين، بصرف النظر عن غايات دخولهم إلى الأردن، وعن تصنيفهم كمستثمرين أو غير ذلك.

تحتل الجنسية العراقية المرتبة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات العربية في قطاع العقار الأردني

تحتل الجنسية العراقية المرتبة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات العربية في قطاع العقار الأردني، إذ بلغت 85,5 مليون دينار بحسب آخر إحصائيات دائرة الأراضي والمساحة للعام 2008. العراقيون احتلوا المرتبة الثانية بعد الجنسية الكويتية من حيث عدد المستثمرين في هذا القطاع؛ إذ بلغ عددهم 651 مستثمرا مقابل 1450 مستثمراً كويتياً.

أما في مجال الاستثمارات العربية في قطاع الشركات، فتحتل الجنسية العراقية المركز الثاني بحجم استثمار مسجل خلال العام الفائت بلغ 36,7 مليون دينار، بعد الإمارات التي بلغت استثماراتها في الشركات 41,6 مليون دينار.

إلا أن العراق لا يظهر في بيانات مركز إيداع الأوراق المالية، في حين تظهر الجنسيات السعودية والكويتية واللبنانية بين الجنسيات المتقدمة في هذا المجال. في هذا السياق، استحوذ على اهتمام الصحافة المحلية في الأيام الأخيرة، خبر أشار إلى أن عائلة «كبّة» العراقية استملكت 49 في المئة من رأسمال بنك كابيتال الأردني.

بخصوص التجارة البينية بين الأردن والعراق، يشير السفير العراقي في عمّان سعد جاسم الحياني، في حديث لإذاعة محلية، إلى أن حجم هذه التجارة وصل العام الفائت إلى بليون دينار، متوقعاً زيادة هذا الرقم مع دخول التسهيلات الأردنية حيز التنفيذ.

لكن بين العراقيين من يرى أن قرارات الحكومة الأردنية جاءت «متأخرة»، على أساس أن العديد من دول العالم، وبخاصة الدول الأوروبية وكندا وأميركا، استقطبت العديد من العراقيين الهاربين من «جحيم» الاحتلال.

أبو حازم، عراقي من بغداد، يقول إن «القرار الأردني السابق بتشديد القبضة الأمنية على العراقيين ل»ذنب لم يقترفوه» جاء بنتائج عكسية على حركة العراقيين في الأردن.

في السياق نفسه، يصف «مشتاق» ذو الثلاثين عاماً، أحوال العراقيين من غير الأغنياء في الأردن، بأنها «متهالكة»، بسبب «القيود الأمنية وحالة الفقر التي يعيشونها».

في هذا الإطار، لفت السفير العراقي في عمّان، إلى أن التسهيلات مدار البحث لن تشمل التخفيف من القيود على تصاريح العمل لمصلحة العراقيين ،الذين يعتاشون على أجرة يوم بيوم أو على مدخرات تكاد تنفد.

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير مساء الأربعاء 28 الجاري، لم تتضح آلية التسهيلات هذه. لكن وزير الداخلية عيد الفايز في مقابلة مع صحيفة «العرب اليوم» (الأحد 2009/1/25)، أشار إلى أنه حتى بوجود التسهيلات، سيظل دخول العراقيين «منضبطاً»، مع تحديد عدد العراقيين القادمين إلى المملكة. تصريحات تثير علامات استفهام حول الجدوى من التسهيلات إن كان العدد سيظل محدوداً. مصادر في وزارة الداخلية قالت لـ«**السجل**» إن فحوى هذه التصريحات ستتضح بمجرد الإعلان النهائي عن إجراءات التسهيل.

مسلسل تخويف الصحفيين والاعتداء عليهم

أحداث متلاحقة وغياب لتحقيقات الشرطة

عدي الريماوي

أثار خبر اقتحام مبنى "عمان نت" و"راديو البلد" الأسبوع الفائت، المخاوف مجدداً من التضييق على الحرية الصحفية في الأردن. الاقتحام يأتي ضمن سلسلة اعتداءات تعرض لها صحفيون وإعلاميون أردنيون، في الفترة الأخيرة، من أشخاص أو من قوات الأمن، خلال قيامهم بتغطية أحداث ونشاطات.

في التفاصيل، تقول سوسن زايدة، مديرة إذاعة "راديو البلد"، إن القصة بدأت عند بث برنامج "المجلس" الذي يُعنى بالأمور النيابية، الثلاثاء 20 كانون الثاني/يناير الجاري. البرنامج استضاف محمود الخرابشة، الذي أثار زوبعة في أيلول/سبتمبر الماضي، عندما اتهم رئيس جامعة البلقاء التطبيقية عمر الريماوي، بتجاوزات مالية وإدارية، وانتهت القضية بتبرئة رئيس الجامعة، والتجديد له لأربعة أعوام مقبلة، وهدأت الأمور بعدها، ليعود الخرابشة الآن ويكرر اتهاماته للريماوي في البرنامج.

إدارة الموقع نشرت خبراً حول هذه الحلقة من البرنامج مساء ذلك اليوم.

"ليل الأربعاء، اقتحم موقع الإذاعة ثلاثة شبان جاءوا يتحدثون بطريقة عدائية، ويسعون لمعرفة اسم المشرف على الموقع. وكان أحدهم يتعمد إظهار السلاح المثبت على وسطه، وتعامل معهم العاملون في الإذاعة بكل لياقة، وقاموا في النهاية بتزويدهم برقم هاتف المشرف على الموقع"، تقول زايدة.

وتضيف: "قام هؤلاء الأشخاص بتخويف العاملين هناك بقول أحدهم: أنا مستعد أقتل حالي مشان الدكتور عمر". وكرر هؤلاء الأشخاص، كما تؤكد زايدة زيارتهم للإذاعة، وبدأت نبرة كلامهم تتغير واتجهت نحو الدبلوماسية، وقامت إدارة الموقع بنشر خبر عما حدث يوم السبت 24 الجاري.

"جلست أنا معهم يوم الأحد، وأخبرتهم أنه لا بد لهم من التوقف هنا، حتى لا يتطور الموضوع ويصل إلى الشرطة، وانتهى الأمر على هذا النحو ولم يتضرر أحد، لكن العاملين شعروا بعدم الأمان جراء ما حدث".

في تعليقه على ما حدث يقول عمر الريماوي، رئيس جامعة البلقاء التطبيقية: "أستغرب وأتفاجأ من أعمال كهذه، وأنا لا أملك أدنى فكرة عن الموضوع"، ويؤكد أن مثل هذا الأمر مستنكر تحت أي اسم، "يجب ألا يصدر فعل غير أخلاقي كهذا، لا من أشخاص يحبون الريماوي ولا من أشخاص لا يحبونه".

وكان مراسل صحيفة "الغد" في إربد أحمد التميمي، تعرض لاعتداء بالضرب مؤخراً، من أشخاص ملثمين، على خلفية نشره موضوعاً صحفياً حول الباصات الخاصة. كما تعرض صحفي يعمل في صحيفة "الدستور" في اليوم نفسه أشرف المجالي، لاعتداء أمام مقر الصحيفة. تأتي هذه السلسلة من الاعتداءات، مع غياب سلطة القانون، ولجوء "بلطجية" للقوة والعنف لتخويف العاملين في الصحافة، ومنعهم من الكتابة بأمور تمس مصالحهم أو شخوصهم. كان الاعتداء الذي تعرض له مراسل "الجزيرة"، ياسر أبو هلالة، أوائل يناير الجاري لدى تغطيته التظاهرات لنصرة غزة، أثار ضجة كبيرة، لأن قوات الأمن قامت به.

مركز حماية وحرية الصحفيين يتلقى شكاوي الصحفيين كما يوضح رئيسه نضال منصور: "نحن نتلقى الشكاوى من الصحفيين عند تعرضهم لاعتداءات، وقد تلقينا في الأسبوع الماضي شكوى من راديو البلد، حول اقتحام بعض الشبان لموقع الإذاعة، وشكوى أخرى من مراسل صحيفة (الغد)، بعد تعرضه للضرب والتهديد، ويقوم المركز بتوثيق هذه الاعتداءات على الصحفيين عبر تقرير يصدر كل سنة".

يعمل المركز بعد تلقيه هذه الشكاوى، على توفير المساعدة القانونية التي يحتاجها الصحفي من خلال توفير محامين، أو بإعلان موقف تأييد لمن يتعرض للاعتداء، وفقاً لمنصور الذي يضيف: "نقوم أيضاً بتوجيه رسائل للجهات المختصة لنطالب بإجابة واضحة، لمعرفة المسؤول عما حدث". وحول أثر الاعتداءات على حرية الصحافة في الأردن، يقول منصور: "هذه الاعتداءات تشكل إرهاباً للصحفيين، وينتج عنها قيود على العمل الصحفي، وتنعكس سلباً على حرية الرأي والتعبير في الوسط الإعلامي، إضافة إلى تشويه صورة الأردن في الخارج، ومستوى الحريات فيه".

تتوالى أخبار الاعتداءات على الصحفيين، بما يؤثر سلباً في الجسم الإعلامي، ويشكل قيداً على الخوض في "المواضيع الحساسة".

أردني

"مزاجية" أثبتت الحاجة لـ"حرية التعبير"

تتمة المنشور على الأولى

المحامي هاني الدحلة، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان/ فرع الأردن، يؤكد أن تعطيل القوانين النافذة هو سلوك غير دستوري، وغير جائز، ويرى أن القوانين غير الديمقراطية، من مثل قانون الاجتماعات العامة الحالي، يجب أن يُصار إلى إلغائها لا إلى تجميدها، إذا كانت الحكومة ترى أنها لا تخدم المصلحة العامة، فالقانون لا يجوز أن يكون عرضة لتقلب المزاج الحكومي. ورغم أن الدحلة يعتقد أن تعطيل القانون كان في محله، وأنه انطلق من رغبة الحكومة بمسايرة التوجه الشعبي، فإنه يرى في السلوك الجماهيري الذي اتسم بالانضباط، برغم عفويته، دليلاً على عدم وجود حاجة لتقييد حرية التعبير، ما يجعل تغيير قانون الاجتماعات العامة أمراً ملحاً.

لكن النائب بسام حدادين، يفسر تصريحات الوزير بأنها "زلة لسان"، لأن ما قاله غير جائز بالمعنى السياسي والقانوني، فالقانون بحسب حدادين، لا يسمح بمزاجية التطبيق سواء أعجب الوزير أم لم يعجبه. رغم ذلك، يرى حدادين أن حالات التعبير الشعبي التي جرت رداً على الحرب الإسرائيلية على غزة، لم تكن تحت سيطرة الحكومة، ولم تنتظر قراراً من الوزير، بل كانت عفوية بشكل دفع الحكومة لـ"غض الطرف" عن تطبيق قانون الاجتماعات العامة. وحول الدور الرقابي المفترض لمجلس النواب في حالة تعطيل القوانين، وما إذا كان المجلس سيُسائل الوزير على تصريحاته، يرى حدادين أن ليس ثمة ضرورة للتعامل مع الأمر على أنه أكثر من زلة لسان، مرجحاً أن يكون الوزير قد "خانه التعبير" ليس إلا. من جهة ثانية، لا يستدل حدادين من طبيعة السلوك الشعبي الإيجابي في التظاهرات، على أن كل النشاطات الشعبية ستكون كذلك بالضرورة في أية مناسبة أخرى، وأنه "لن يكون هناك خطر" دائماً. وبينما يؤكد على ضرورة تغيير القانون الحالي، لأن فيه "ثغرات كبيرة تحد من حرية التعبير وتجعل الحاكم الإداري يُخضع النشاط التعبيري إلى مزاج ومعايير متغيّرة وغير واضحة"، فإنه يرى أن السلوك الشعبي خلال أسابيع الحرب، ليس ذا دلالة في هذا السياق، فالحاجة لتغيير القانون قائمة قبل الحرب، ومقياسها هو مدى ديمقراطية القانون من عدمه.

> **تعطيل وتفعيل القوانين غير جائز بالمعنى السياسي والقانوني**

أما السياسي موسى المعايطة، الأمين العام لحزب اليسار الديمقراطي، الذي حُلّ بعد سريان قانون الأحزاب السياسية الجديد، فيستدل من تقلّب السلوك الحكومي إزاء قانون الاجتماعات العامة، على وجود حاجة موضوعية لتعديله، كونه "لا يلائم متطلبات الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي". لكن المعايطة، وبينما يبدي حذره من أن تؤدي المطالبة بتعطيل القوانين "غير الديمقراطية"، مثل قانون الاجتماعات العامة الحالي، إلى اتخاذها ذريعة للتعامل بمزاجية مع مجمل القوانين، فإنه يفسر سكوت النشطاء السياسيين على تعطيل القانون خلال فترة الحرب، بأنه يوافق رفضهم له، ذلك أن الدفاع عن أي قانون، إنما يكون مرهوناً بمدى ديمقراطيته، ومن غير الممكن المطالبة بتطبيق قانون غير ديمقراطي، لمجرد أنه قانون نافذ. يرى المعايطة أن المطالبات يجب أن تتجه إلى تعديل القوانين غير الديمقراطية، لا إلى تعطيلها، وذلك بالضغط على الحكومة من خلال البرلمان والأحزاب والنشطاء، فضلاً عن المطالبة بإيجاد جهة يُحتكم إليها في مدى ديمقراطية أي قانون، ودستوريته.

الشاب رامي الظاهر، الناشط في حملة "اتحرك" الشبابية لمقاطعة البضائع الأميركية والإسرائيلية، وهي إحدى النشاطات الشعبية التي ظهرت خلال الحرب، وينوي القائمون عليها الاستمرار فيها، يؤكد من جهته أن "الحملة" استفادت من لجوء الحكومة لتعطيل قانون الاجتماعات العامة، إذ نفذّت عدداً كبيراً من النشاطات، منها اعتصامات ومحاضرات وتوزيع منشورات، ساعدتها في الإعلان عن نفسها وكسب الناس إلى صفها، من دون أن تتعرض لمساءلة حكومية، بل ومن دون الحصول على ترخيص مسبق لأي نشاط. وبينما يرى الظاهر أن الحكومة لم يكن أمامها بديل نظراً للاندفاع الشعبي الهائل في رفض الحرب، فإنه يثني على هذا السلوك الحكومي، ويلاحظ أنه ينطوي على نوع من "الكرم"، بحسب تعبيره.

على هذا لا يمكن الفصل بين سلوك الحكومة في تفعيل القانون أو تعطيله، وماهية ذلك القانون، إذ قد ينظر البعض للتعطيل أحياناً، برغم مخالفته لمبادئ الديمقراطية، على أنه "أهون الشرين"، إذا ما قيس بتفعيل يخالف روح الديمقراطية العتيدة!.

"الإخوان" هنأوا أوباما ويسعون للانتقال إلى مواقع القرار

انتهاء شهر عسل مؤقت مع الإسلاميين

السجل ـ خاص

تتبّه السلطات والحركة الإسلامية إلى التباعد بعد ستّة أشهر من تقارب حميم، بينما تخطّط الحركة لاستثمار وصول الرئيس الديمقراطي باراك أوباما إلى البيت الأبيض، من أجل الدفع باتجاه المشاركة في صناعة القرار السياسي.

فمنذ مطلع العام الجاري، صدرت مؤشرات عن الحكومة، وبَعدها الإسلاميين، توحي بقرب فك التقارب بين الطرفين، بعد أن تمدّدت الحركة في الشارع مستثمرةً مشاعر الجماهير المنددة بالعدوان الإسرائيلي على غزّة.

في موازاة ذلك، يغلف البرود علاقة عمّان مع حركة حماس، حليفة الإخوان المسلمين في قطاع غزّة، وذلك بعد سلسلة لقاءات "أمنية" في النصف الثاني من العام الفائت، كسرت قطيعة دامت تسع سنوات بين الجانبين.

وزير الداخلية عيد الفايز، استبق الإسلاميين بالإعلان عن قرار حكومي بشدّ الحبل من جديد بما يتصل بترخيص المظاهرات والمسيرات، وذلك في مقابلة مع صحيفة "العرب اليوم". الفايز أكدّ أن وزارة الداخلية، التي غضّت الطرف عن 624 مسيرة خلال 22 يوما، 84 منها من تنظيم الإسلاميين، تعود فوراً لتطبيق قانون الاجتماعات العّامة بعد تجميده. يفرض القانون الذي يثير اعتراضاً واسعاً، الحصول على تصريح رسمي قبل تنظيم أي تجمع.

أمين عام جبهة العمل الإسلامي زكي بني ارشيد أكد لـ"السجل" أن الإسلاميين يستشفون تغيّرا في مزاج الحكومة، باكورته رفض طلب لترخيص مهرجان خطابي كان مقررا الجمعة (2009/1/30) جنوب عمان، احتفاء بـ"انتصار المقاومة" في غزّة أمام العدوان الإسرائيلي.

يرى بني ارشيد أن هذا القرار يؤشر إلى تغير في بوصلة السلطات.

يعزز من هواجس أمين عام الجبهة، صدور اعتراض رسمي على مضامين خطب اثنين من شيوخ الحركة؛ النائب حمزة منصور في عمان، وبدر الرياطي في العقبة.

منصور والرياطي كانا بين 20 خطيباً إخوانياً سمحت لهم الحكومة باعتلاء منابر المساجد في خريف العام الماضي، منهية حظراً عليهم دام سنين.

كان الإخوان طلبوا السماح لـ120 من مناصريهم بإلقاء خطب الجمعة، إلا أن الحكومة وافقت على 20 منهم فقط، بالتزامن مع إقدام مدير المخابرات السابق الفريق محمد الذهبي على فتح حوارات دافئة مع الإسلاميين وأمنية مع حماس.

يرى بني ارشيد أن "متنفذين يحاولون تعطيل العلاقة مع الإسلاميين"، لكنه لم يسمّهم. وزاد: "باختصار، ليس لدينا ما نخسره، على مبدأ إن عدتم عدنا"، معتبراً أن الأردن "كسب شعبية داخلياً وخارجياً، وحقق حضوراً إيجابياً من وراء الانفتاح".

حين فتحت السلطات الحوار مع حماس والإخوان، رشحت تسريبات تفيد أن أجنحة في الحكم، وقفت ضد فكرة الانفتاح على الإسلاميين. سياسي بارز طلب عدم ذكر اسمه، بسبب العلاقة التي تربطه بمدير المخابرات السابق، يعتقد أن "تكتيك" التقارب مع الإسلاميين، كان أحد مظاهر صراع القوى بين الذهبي ورئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض اللّه.

يشعر الإسلاميون أنهم يتعرضون للاستغلال، بحسب بني ارشيد، الذي ينبّه: "ليعلم الجميع أن الحركة لا تقبل موسمية استدعائها في الأزمات ومن ثّم الاستغناء عنها. فالدور الوظيفي يجب أن ينتهي، مقابل شراكة حقيقية وعقد اجتماعي جديد".

في حديثه، نأى بجبهة العمل الإسلامي عن قرار تشكيل ما سميت "جبهة وطنية" من 100 شخصية، من بينها نائب المراقب العام للإخوان ارحيل غرايبة. يشار إلى أن إعلان التكتل الجديد نُشر على موقع جبهة العمل الإسلامي. من بين مقاصد "الجبهة الوطنية"، مسعى لانتخاب رئيس الوزراء بدل تكليفه من الملك.

بحسب بني ارشيد، تجميد الانفتاح على الحركة الإسلامية يعكس "تردداً واضحاً في السياسة الأردنية وربما في انتظار وترقب لاستحقاقات مقبلة؛ نتائج الانتخابات الإسرائيلية المقررة بعد أسبوعين، حصاد معركة غزة (السياسية)، وتوجهات الإدارة الأميركية الجديدة".

في هذا السياق، يؤكد القيادي الإسلامي أن رسالة التهنئة التي بعثها لأوباما لدى تنصيبه، تعكس رغبة في "الحوار" مجدداً مع الأميركيين، بعد ست سنوات من تعليقه علناً عقب الغزو الأميركي للعراق. مع ذلك نفى بني ارشيد وجود قرار مركزي حتى الآن بإلغاء قرار مقاطعة أميركا سياسياً.

جاءت أول رسالة من نوعها إلى رئيس أميركي، بعد أن لمس الإسلاميون "تغيراً في خطاب السياسة الأميركية (...) بعد التركة الثقيلة التي ورثها أوباما عن (الرئيس الجمهوري جورج بوش) في العراق وأفغانستان".

حمزة منصور

زكي بني ارشيد

لا يخفي القيادي الإسلامي رغبة حركته في التعاون مع الإدارة الأميركية، وصولاً إلى المشاركة في حلقات صناعة القرار هنا، إن صحّت دعوتها لبناء ديمقراطيات حول العالم.

يقول: "نحن جاهزون للتعاون، إذا كان الحديث عن إصلاح سياسي: توجهات حقيقية وبرنامج عمل حقيقي، وإذا ترجمت أقوال أوباما نحو مد اليد للعالم الإسلامي"، ويستشهد بمقولة أوباما: "ليس من مصلحة أميركا الوقوف مع الفاسدين الذين يقفون في المربع الخاطئ من التاريخ". تأسيساً على ذلك "يمكن الوصول إلى انفراج أو على الأقل تفاؤل حذر لصالح إصلاحات أو إجراءات إصلاحية حقيقية".

يشار إلى أن الإسلاميين، المنخرطين في السلطة التشريعية والنقابات ومجالس طلبة الجامعات، يرفضون المشاركة في السلطة التنفيذية لاختلاف القناعات، بما في ذلك إصرارهم على تطبيق الشريعة. الاستثناء الرئيس كان في حكومة مضر بدران – المقرب من الإسلاميين- في العام 1990، إذ ضمّت آنذاك خمسة وزراء من جماعة الإخوان المسلمين.

يعود التوتر بين الحكومة والإسلاميين إلى العام 1993، قبل سنة من ولادة معاهدة السلام مع إسرائيل. وفي العام 1997، قاطعت الجماعة الانتخابات النيابية، كما رفضت المشاركة لاحقاً في الانتخابات البلدية ومجلس طلبة الجامعة الأردنية، احتجاجاً على قوانين الاقتراع.

خصوم الإسلاميين يتهمونهم بأنهم حركة تقليدية غير إصلاحية مهادنة للسلطة. ويرون أن الجماعة، التي انفردت بالعمل فوق الأرض في حقبة حظر التنظيمات السياسية (1957-1992) تتلقى الضربات الحكومية بانصياع دون محاولة تغيير الأمر الواقع. وفي مجال الإصلاح، قدّمت الجماعة قبل ثلاث سنوات مشروعاً يتيماً لإصلاح سياسي-اقتصادي-اجتماعي، لكنّه لم يتضمن آليات تنفيذ وظل على الرف دون متابعة.

يتحدث مسؤولون سابقون في جلساتهم الخاصّة، عن ضرورة أن تبلور الدولة خطاباً متناسقامع الغرب، وتشرع في تطبيق إصلاحات سياسية، وهم يلفتون إلى تحفّز قوى إسلامية ويسارية لانتهاز فرصة تغيير الإدارة الأميركية من أجل المشاركة في الحكم.

أردني

الشتاء "أقدم الفصول" بلا مطر

البلاد أمام تحدّي مواجهة نُذُر الجفاف

جعفر العقيلي

يواجه الأردن تحدياً حقيقياً هذا العام. نُذورُ جفافٍ مُحْدِقٍ بالبلد، إذا ما انقضت المربعانية، دون أن تخترقَ أيامَ صحوها شتوةٌ تعيد الأمل للمزارعين، وترفعُ منسوب التفاؤل الذي انخفض لديهم إلى أدنى درجاته.

الاختلال بين كمية المياه المطلوبة لغايات الشرب والزراعة والصناعة، وبين ما هو متاح منها، أمر أصبح معلوماً في بلدٍ يعاني من شحّة المياه، وتكاد إجراءات الحصاد المائي فيه لا تفلح، وسط أحاديث عن تساهل في تحصيل الحقوق المائية في الأحواض الإقليمية.

المطالبة التي بدأت تتبلور أخيراً بإعلان حالة الجفاف في المملكة، يبدو أن لا مناص منها، فقد سجلت السدود في هذا الموسم مخزوناً مائياً يناهز الصفر، وتتوالى الأيام دون أن تتبلّلَ الأرض بمطر «مدرار» يروي العطش ويبعث على الاطمئنان.

وزير المياه والري رائد أبو السعود، كشف أن الأردن قد يضطر للاستدانة من الجانب الإسرائيلي كميات من المياه إذا استمرت الحال على ما هي عليه.

الهطول المطري يستمر في الأردن عادةً حتى أيار/مايو. العام الفائت شهد بالفعل هطولاً متقطعاً، وعلى فترات، حتى أواخر أيار/مايو. احتباس المطر هذا العام يُنذر بالكثير. التذمّر بدأ يسود في أوساط المزارعين الذين حظيوا بتطمينات ملكية، أن القطاع الزراعي سيشهد العام الجاري تحسناً كبيراً.

يحتفي هذا العدد من «**السّجل**» بالشتاء، ويخصص له ملفاً، فيما يغيب المحتفى به، أو يتأخر قدومه. الأسبوع الأخير شهدَ طقساً بدا ربيعياً، وتخففَ الناس من ملابسهم الثقيلة، وخرجوا إلى الأسواق وازدحمت الشوارع بهم، فيما تتساقط أوراق الأيام تباعاً لتعلن أن شباط/فبراير على الأبواب، وأن شتاء هذا العام بلا مطر.

ظل موسم الشتاء في أحد وجوهه، مناسبةً اجتماعيةً طويلة الأمد، يلتقي في جنباته جيرانٌ وأقارب، يُشعلون أحاديثهم من حطب لياليه، فيزدادون تواصلاً وينأى القريبُ. تصبح المسافة أقصر بين الابن وأبيه، والأخ وأخيه. وما زالت في البال بقايا من سهراتٍ دافئة في قرى الريف، وكان هطول المطر باعثاً رئيساً على إقامتها .

وفيما تنشغل النساء بالأحاديث في ركنٍ من أركان غرفة، تعبق برائحة الحطب مشتعلاً في صوبة الحطب، كان الرجال ينهمكون في لعبة «شَدّة»، تأخذ من تفكيرهم قسطاً وافراً. كان يتخلل هذا حوارات متقطعة، تستعيد تفاصيل ماضٍ انقضى وجهه، وتُمتّنُ بُقيا أواصر قربى، وتتناول تحديات وانشغالات راهنة، وجاءت «تكنولوجيا الاتصال الحديثة»، لتجعل الفرد ينأى عمّن يسكنون معه بيته، لا عن جيرانه وأقاربه فحسب.

إضافةً إلى كونه مناسبةً اجتماعية، ظل الشتاء مرتبطاً بطقوس ووجبات تأخذ «مجدَها» فيه. العدسُ –وكان سعره في متناول اليد- بطلُ السفرة بلا منازع؛ بأشكاله كافة، فإن لم يكن «شوربةً»، فهو «مجدّرة»، أو مكوّن رئيسي في أطباق أخرى. «البحابيث» (المفتول) هي الأخرى، بما تحتويه من بقوليات متعددة، كانت طبقاً يسمُ وجبات الطبقة الوسطى حين كان ثمة طبقة وسطى. كان يتوسط هذه الوجبة، ديك حبَش أو دجاجة «بلدية» تقاعدت من إنتاج البيض.

> **يحتفي هذا العدد من «السجل» بالشتاء، فيما يغيب المحتفى به**

لإتمام الطقوس الشتوية، كان لا بد من حبّات «بلّوط» (لاحقاً جرى التحوّل نحو «الكستناء» غالي الثمن، لمن يمكنه ابتياعه)، أو «بطاطا» (عادية، ولاحقاً «حلوة» حين عرفها الناس) فوق الصوبّة، أياً كان نوعها: حطب، جفت، بواري، كاز. وكان السحلب -وما زال- مشروب الشتاء بامتياز، يقاسمه الحضورَ «الإينر» .

ظل الشتاء إلى مطلع التسعينات، رغم قسوته أحياناً، قليل الكلفة على المواطن. التحولات عصفت بكل شيء. لم تعد التدفئة المركزية وحدها ما يتطلب حصّةً كبيرة من مدخول الفرد، فالجفتُ والحطب أيضاً، أصبحا يباعان بأسعار لم تعد بمتناول أيدي كثيرين. ناهيك عما لحق بأسعار النفط من ارتفاعات متتالية، وبخاصة الكاز والديزل. بذلك، تحولت التدفئة من مجّانية أو شبه مجّانية التكلفة، إلى بند من بنود الإنفاق الكبيرة خلال موسم يمتد أحياناً ليستأثر بنصف السنة.

وطأة الغلاء مع نذر الجفاف تكاد تنزع عن الشتاء رونقه، وتفرغه من ألفته الموروثة.

على صعيد ميثيولوجي، ارتبط الشتاء عند الكنعانيين والبابليين والفينيقيين، بالموت. وكان حكماً قاسياً على «أدونيس» في الأسطورة الكنعانية، أن يظل في الشتاء، بصحبة ملك الموت، وفي الربيع يعود إلى صحبة عشتار، ملكة الجمال والحب. ولعل غاستون باشلار على حق، حين وصف الشتاء بأنه «أقدم الفصول»: «فهو لا يضفي قدماً على ذكرياتنا فحسب، آخذاً إيانا إلى الماضي البعيد، بل إن البيت نفسه يصبح في الأيام الثلجية قديماً كأنه عاش عبر القرون الماضية».

ارتبط الشتاء بباقة من أمثال شعبية ترصد تقسيماته ومراحله، يتداولها الناس، في سياق الحديث عنه وعمّا تخبئه أو تَعِدُ به أيامه، ولياليه المقترنة بالسَّواد في الغالب. ما يضيف إليه رصيداً في ذاكرة الناس التي لا تنسى «سنة الثلجة الكبيرة»، أو «سنة السبع ثلجات» مثلاً، وإن كان مضى عليها زمن ربما أطول من عمر امرئ يستدعي ذكراها، ليقارنها بقحطٍ أو جدبٍ تدق طبوله. الذاكرة، التي تربّت على التفاصيلُ الصغيرة والحميمة، وفيّةٌ لمن صاغوها. إذا ذُكر الشتاء، وأحوال الطقس التي كانت تُختَتم بها أخبار الثامنة مساء على التلفزيون الوطني (ولم تكن «الدشّات» و«اللواقط» غزت البيوت بعد)، يُذكر على الفور (الراحل) علي عبندة، الذي لم يكن راصدَ طقس، أو متنبئاً جوياً، فحسْب. كانت طلّته كافية ليتحلّق الناس حول الشاشة، ينتظرون «فقرته» التي اشتملت على المصطلحات والتعابير الأولى التي عرفوها حول الطقس. يومَها كانت «الخريطة الجوية» أسهل مما هي عليه الآن، وأكثر وضوحاً.

رغم أنه فصلُ المطر الواعد بالخير، والمبشّر بموسم حصاد يؤمَل أن يكون وفيراً، إلا أن الشتاء يتطلب تدابير من نوع خاص لـ«مواجهته». فثمة «خسائر» متوقّعة لا بدّ حاصلةٌ بسبب الظروف الجوية، تُراوح بين ما يمكن القبول به وبين ما لا يمكن تحمّله.

تتخذ الاستعدادات للشتاء أشكالاً شتى. في السنوات الأخيرة شاع تعبير «غرف الطوارئ» التي تنشئها وزارة الأشغال، وأمانة عمّان، والبلديات، والدفاع المدني، تحسّباً للظروف الاستثنائية. مصفاة البترول تُصدر بياناً «اطمئنانياً» تؤكد فيه استعدادها لتلبية حاجة المملكة من المشتقات النفطية. استعدادات الجهات السابقة، كشفت عن تقصير حيناً، وسوء تدبّر أحياناً. يؤخَذ على الإعلام الرسمي -يتخذ وضعية «الطوارئ» هو الآخر في الأجواء شديدة المطر، أو التي تشهد تساقط الثلوج- أنه يحمّل الأمور أكثر مما تحتمل. زخّة مطر متقطعة تستدرج هذا الإعلام –التلفزيون بخاصة- إلى بثّ رسائل مندوبيه في المحافظات، وفتح الميكروفونات أمام شهية الحديث لدى حكام إداريين، ورؤساء بلديات، وقائمين على غرف طوارئ، فيما لا يستحق الحدث برمّته سوى فقرة أخيرة في نشرة أنباء ثانوية.

أما وضع الحلول لمواجهة الجفاف والحد من الأضرار، فهو تحدٍ ما زال ينتظر جواباً عليه.

استعدادات الشتاء: جاهزية بالمعدات والمحروقات والغاز

محمد علاونة

ما إن تبدأ الإشارات الأولية إلى قدوم فصل الشتاء بالورود حتى تسارع أجهزة الدولة؛ وزارة الأشغال وأمانة عمان والبلديات والدفاع المدني إلى إنشاء غرف طوارئ لمواجهة أي ظروف استثنائية.

لم يكن الأمر كذلك قبل العام 2000. كانت الأمطار والثلوج تفاجئ المسؤولين قبل المواطنين، مع عدم وجود استعدادات كافية لمواجهة المخاطر المصاحبة لتلك الأجواء، فمنذ العام المذكور بدأت تجهيزات الدولة لحلول الشتاء تتوالى، فقبل حلول فصل الشتاء الحالي أعلنت أمانة عمان عن وجود كاسحات للثلوج التي تدخل إلى الخدمة لأول مرة.

المخاطر التي كانت تصاحب العواصف الثلجية والأمطار الغزيرة في مواسم شتاء عديدة ماضية؛ حوادث سير ومحاصرة مواطنين في مناطق بعيدة، دفع الحكومة أخيرا إلى الاستعداد لمواجهة فصل الشتاء قبل حلوله، من خلال إجراء مسح شامل للشوارع ومصارف المياه، وهو ما أعلنته وزارة البلديات لفصل لشتاء الجاري، بما في ذلك استعداد الأجهزة الفنية وغرف الطوارئ التابعة للوزارة لمواجهة أي ظروف استثنائية قد تستجد.

ومن الإجراءات المتبعة لمواجهة الشتاء، قيام الأجهزة الفنية التابعة للبلديات بإجراء عمليات الكشف التي تسهم في التخفيف من وقوع انغلاقات في مجاري تصريف المياه في مختلف المواقع في المملكة، مع وجود فرق فنية تعمل على مدار الساعة للحيلولة دون حدوث تجمعات مياه في المناطق المنخفضة.

في هذا الإطار أنشأت وزارة الأشغال العامة وأمانة عمان والدفاع المدني غرفا للطوارئ لضمان تنفيذ خطط الطوارئ بفاعلية. كما أن وجود تنسيق بين مختلف الجهات التي أنشأتها أمانة عمان ضمن حدود الأمانة أشار إلى جاهزيتها للتعامل مع أية حوادث ناجمة عن تجمع المياه. وقد أشارت أمانة عمان إلى أن غرف العمليات والطوارئ ومكتب التنسيق المشترك مع مديرية الدفاع المدني تعمل على مدار الساعة لمواجهة أية حوادث قد تقع نتيجة تساقط الأمطار والثلوج.

وجهزت في العام الجاري أعداد إضافية من الآليات والمعدات المتطورة لمواجهة الظروف الاستثنائية خلال فصل الشتاء.

هذه الاستعدادات المبكرة من شأنها المساهمة في التقليل من الآثار السلبية المصاحبة للشتاء، وهو ما أكدته مديرية الدفاع المدني من أن حجم الحوادث التي وقعت خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى من تساقط الأمطار خلال الشهر الماضي في عدد من مناطق المملكة كان منخفضا مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وتقوم المديرية من خلال مراكزها المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة بمعالجة الآثار الناجمة عن الأحوال الجوية الطارئة في فصل الشتاء وعلى مدار الساعة، وذلك من خلال إصدار نشرات للتوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة بهدف رفع درجة الوعي والثقافة الوقائية لدى المواطن.

واستحدثت المديرية ولتعزيز القدرات الميدانية للدفاع المدني وأقسامها خلال تعاملها مع الحوادث الكبيرة والطارئة مديريات إنقاذ وإسناد أقاليم الوسط والشمال والجنوب وتم رفدها بالكوادر المتخصصة والمحترفة والآليات والمعدات الحديثة اللازمة لأداء الواجب بمهنية عالية.

وهنالك دور تلعبه مصفاة البترول الأردنية في استعدادات الشتاء، ففي بداية كل شتاء تصدر المصفاة بيانا تؤكد فيه أن الشركة لديها الاستعداد لتلبية حاجة المملكة من المشتقات النفطية، وذلك زيادة على قيامها بتزويد محطات المحروقات بالكميات المطلوبة، في صورة روتينية في هذا الفصل الذي عادة ما يشهد زيادة معدلات الطلب على المحروقات عموما، بما في ذلك أسطوانات الغاز التي أصبحت من أكثر وسائل التدفئة شيوعا في السنوات الأخيرة التي شهدت ارتفاعا في أسعار المحروقات باستثناء أسطوانات الغاز.

أردني

أسئلة النواب حول المياه بقيت معلقة

تساهل حكومي في أموال الخزينة والحقوق المائية الإقليمية

حسين أبورمّان

انحباس الأمطار في فصل الشتاء الحالي، ولّد قلقاً عاماً في البلاد وصلت أصداؤه إلى مجلس النـواب، فلم يجد النـواب سوى أن يطلبوا عقد جلسة مناقشة عامة مع الحكومة، مخصصة لموضوع المياه في المملكة، و هو ما تم يوم 9 كانون الثاني/يناير الجاري.

الحكومات الأردنيـة المتعاقبة تعطي انطباعاً جيداً في سيطرتها على ملف المياه، ومـع ذلـك فـإن هنالك استعصاءات تفتقر الحكومات إلى الحزم في معالجتها. فهناك شكاوى متكررة من الاعـتـداء على المياه، والاستنزاف الجائر للآبار، والتأخر في إقامة الـسـدود والحفائر، وعـدم تحصيل حقوق الأردن المائية كافة من الأحواض الإقليمية.

مـداخـلات الـنـواب عكست مـيـلاً لطرح استفسارات ومطالب تخص عشرات القضايا التفصيلية الصغيرة والكبيرة، ومع ذلك فإن رئيس الوزراء نادر الذهبي، اكتفى بمداخلته التي قدمها في بداية الجلسة، ومداخلة وزير المياه والـري رائـد أبـو السعود، واعـداً بأن يقدم لاحقا إجابات عن جميع الاستفسارات والملاحظات التي دوّنها موظفون تابعوا أعماله، بحسب الرئيس.

المعطيات التي أوردتها الحكومة بشأن الوضع المائي كافية بحد ذاتها للتأشير على أن الأردن مقبل على صيف مأزوم مائياً، إذا بقي الجفاف سيد الموقف في ما تبقى من أشهر الشتاء.

«تعتبر حصة الفرد من موارد المياه من أدنى الحصص في العالم، وهي في تناقص مستمر»، بهذا بدأ رئيس الوزراء كلمته. أما وزير المياه والري، فقد كشف عن أن كمية المياه الداخلة من الأمطار لجميع السدود في جميع أنحاء المملكة «لم تتجاوز مليوني متر مكعب للموسم الحالي لتاريخه»، علماً بأن السعة التخزينية الإجمالية للسدود قدرها 227 مليون متر مكعب (باستثناء سد الوحدة). كما أن كميات المياه المخزنة في السدود (حتى 25/1)، تبلغ، وفق وزير المياه، ما نسبته 27.5 في المئة من طاقتها التخزينية.

وبرغم أن وزير المياه أشار في كلمته إلى خطة الوزارة «لمواجهة صيف 2009، آخذين بالاعتبار أسوأ الظروف المطرية»، فقد شدّد نـواب على ضـرورة وضع خطة للطوارىء. إذ طلب النائب يوسف الـصـرايـرة، «وضع استراتيجية طوارىء للتعامل مع النقص الحاد في المياه لتلبية الاحتياجات المائية» للسكان، فيما اقترح النواب عدنان العجارمة وأحمد الصفدي ونصار القيسي «إنشاء مجلس أعلى لأمن المياه».

أجواء أزمة المياه القادمة، دفعت العديد من النواب للحديث بصراحة عما تتعرض له المياه من تجاوزات على يد متنفذين، فيها غمط لحقوق الخزينة واستنزاف للموارد الوطنية من المياه في طول البلاد وعرضها.

قـاسـم بني هـانـي يشير مـثـلاً إلـى ما يصطلح عليه بتراجع هيبة الدولة، مذكراً بأشكال من البلطجة: «كوادر السلطة ما زالت غير قادرة على الدخول إلى كثير من المزارع لقراءة العدادات».

وفيما يتساءل ميشيل حجازين عما فعلت الحكومة مع «أصحاب الآبـار المتنفذين؟»، تحدث عدنان العجارمة عن «اعتداء صارخ على المياه الجوفية من قبل أصحاب النفوذ»، وطـالـب حمزة منصور رئيس كتلة نـواب جبهة العمل الإسلامي بـ «وضع حد لسياسة استنزاف المياه لصالح بعض المتنفذين».

تعد حصة الفرد في الأردن من موارد المياه من أدنى الحصص في العالم

احتل استغلال المياه الجوفية في الشوبك والديسي حيزاً من المناقشة، وأثار تساؤلات مريرة عن عـدم تحصيل حقوق الخزينة. ففي حين سأل مرزوق الدعجة بشكل مباشر «هل تم تحصيل المبالغ المطلوبة من بعض المتنفذين وأصحاب الشركات في المنطقة الزراعية بالجنوب؟»، انتقد عواد الزوايدة، ما وصفه منح قلة لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة «حق استغلال ما يزيد على 100 مليون متر مكعب من المياه بذريعة إنتاج المحاصيل الداخلة في الأمن الغذائي الوطني».

وصفي الرواشدة قدم «مرافعة» لإثبات حجم الاستنزاف الـذي تتعرض له المياه الجوفية في الشوبك من قبل المستثمرين في مزارع التفاح والفروق الهائلة مع الأرقام التي يصرح بها المستثمرون، بالاستناد إلى ما أسماه «النمط الزراعي»، أي الاستهلاك الفعلي لهذه المزارع، والذي قدره في ضوء الأرقام الرسمية التي حصل عليها بما يراوح بين 176 و 240 مليون متر مكعب خلال العشرين سنة الماضية.

وكان حازم الناصر، وهو وزير مياه وري أسبق ومشهود له بالتصدي لأصحاب الآبار غير المرخصة، كـان وجـه سـؤالاً للحكومة حول حجم ومصير أثمان المياه التي تضخها الشركات الزراعية في منطقة الديسي، فتبين من إجابة الحكومة أن هذه الشركات تستهلك «حوالي 60 مليون متر مكعب سنوياً بدون أثمان». واعتبر الناصر أن هذه كميات كبيرة أصلاً مقارنة مع ما يستهلكه الأردن، موضحاً أن الحكومة بينت أنها حينما حاولت أن تحجز على أملاك هذه الشركات وعلى حساباتها في الأردن، لم تجد لا عقاراً ولا حساباً بنكياً، مستخلصاً أن هذه الشركات تستنزف المياه ولا يستفيد منها الاقتصاد الوطني، علاوة على أنها تنافس الحكومة على كميات المياه التي تعتزم جرها إلى العاصمة، ما يتطلب «وقف هذه الشركات عن العمل»، بحسب رأيه.

وزير المياه رائد أبو السعود كان تطرق إلى الآبـار الزراعية، لافتاً أن عددها 2169 بئراً، يستخرج منها 250 مليون متر مكعب من المياه بحسب أرقام العام 2007. وأوضح أن من ضمن هذه الآبـار هناك 1283 بئراً غير مرخصة تستمر وزارة المياه «بتصويب أوضـاعـهـا بحسب نـظـام مـراقـبـة المياه الجوفية».

أسئلة وملاحظات عديدة أوردهـا النواب بشأن مصير الحقوق المائية الأردنـيـة، لا سيما في العلاقة مع سورية وإسرائيل. فلك الجمعاني شكت من أن سورية «حفرت أربعة آلاف بئر منذ مدة طويلة حتى أصبحت روافد اليرموك جافة».

وبهذا الخصوص نفسه، ذكـر ممدوح العبادي أن سورية أقامت 44 سداً ترابياً في حوض اليرموك، «مقارنة مع 26 سداً سمحت لها بها اتفاقية 1988 المجحفة»، وأضاف أنها تستعمل 210 ملايين متر مكعب سنوياً أكثر من نصيبها المتفق عليه في العام 1953.

العبادي انتقد أيضاً عدم تطبيق نصوص ملحق المياه في معاهدة السلام مع إسرائيل «ما زلنا بانتظار إيفائنا بـ 25 مليون متر مكعب سنوياً، وبتنظيف نهر الأردن مما ألحقته إسرائيل به من تلوث وبتقييم قدرة المياه الجوفية في وادي عربة على العطاء».

وعلى خلفية الموقف السياسي من معاهدة وادي عربة، طالب حمزة منصور «بوضع حد للتعديات الصهيونية المستمرة على حقوقنا بما فيها حقوقنا المائية»، معتبراً أن الحكومة التي وقعت المعاهدة روّجـت بأن المعاهدة ستوفر لنا 235 مليون متر مكعب من المياه، «لكن هـذه الأرقـام تبخرت وانحصرت في 25 مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك و20 مليون متر مكعب يتم تخزينها شتاء في بحيرة طبريا».

سلط عدد من النواب الضوء على أهمية الآبار المنزلية في توفير المياه

ثلاثة من نواب محافظة عجلون تحدثوا في الجلسة، مركزين على أن عجلون تعد أعلى محافظات المملكة من حيث معدل هبوط الأمطار، ومع ذلك فإن سد كفرنجة الذي وعدت به المحافظة منذ زمن، ما زال، كما يرى النائب أيمن الشويات «حبراً على ورق، نقرأ عنه ولا نراه»، مؤكدا أن المفارقة العجيبة هـي أن عجلون تعد «مـن أكثر محافظات المملكة فقراً بالمياه».

ويعترف زميله محمد القضاة بأن الموازنة العامة لسنة 2008، رصدت خمسة ملايين دينار من أجل سد كفرنجة، لكنه قال إنها اختفت. ويضيف أن «هذا السد الذي يتسع لستة ملايين متر مكعب قد يمتلىء أكثر من مـرة»، فيما شكا ناجح المومني من أن مياه أمطار وثلوج عجلون تذهب هدراً لعدم اهتمام الحكومة بإنشاء السدود وحفائر تجميع المياه».

سلط عدد من النواب الضوء على أهمية الآبار المنزلية في توفير المياه، فدعا بسام المناصير وزارة البلديات إلى «عدم منح أي ترخيص بناء أو إذن إشغال ما لم يتوافر في البناء خزان مائي لجمع الأمطار». وأعربت إنصاف الخوالدة عن تمنياتها بأن تقوم وزارة البلديات «بتفعيل الأنظمة والقوانين في مجال إلزام المواطنين بحفر آبار جمع المياه مع كل بناء جديد»، وأيد محمد السعودي بقوة هذا التوجه.

لاقت مشاريع المياه التي تخطط الحكومة لتنفيذها في المقبل من الأيام، مثل.. جر مياه الديسي إلى عمّان، إنشاء قناة البحرين (الأحمر والميت)، تحلية مياه العقبة، استحسان ودعم النواب، فيما عدا ملاحظة هنا أو هناك. يستثنى من ذلك علي الضلاعين وعواد الزوايدة اللذان عارضا بشدة مشروع الديسي.

الـزوايـدة اعتبر أن الحكومات «خالفت نواميس الكون كلها عندما سحبت المياه باتجاه العاصمة على حساب باقي مناطق وأبناء الوطن»، بينما صرخ الضلاعين «أخالفكم جميعاً مجلساً ونواباً»، معتبراً أن هذا المشروع يعد «جريمة»، ومحاججاً بوجوب «بقاء مياه الديسي في الديسي لتنمية الجنوب». وبرغم أن هذا الموقف يعبر عن مصلحة مباشرة لصاحبيه، لأنهما من نواب الجنوب، فالزوايدة من البادية الجنوبية، والضلاعين من الكرك، فإن الفكرة التي دافعا عنها صحيحة. فالأصل أن يتجه الناس للسكن بالقرب من مصادر المياه، لكن التنمية المشوهة فاقمت من ظاهرة الهجرة إلى المدينة، ما يؤكد قول الضلاعين، إن تضخم العاصمة التي يقطنها ثلث سكان المملكة «مظهر من مظاهر تخلف التنمية الاقتصادية».

وفّـرت مناقشة موضوع المياه الفرصة لنواب لإبداء ملاحظات انتقادية تجاه الخطة الاستراتيجية للمياه التي تعمل على إعدادها لجنة ملكية برئاسة الأمير فيصل بن الحسين.

ففي حديثه عن مسوّدة استراتيجية المياه، قال ممدوح العبادي «نفزع لما تكرره تلك المسوّدة من تبخيس لقيمة الزراعة عندنا»، معتبراً أن هذا تكرار لما يدعيه «الحاقدون على الزراعة من أنها لا تقدم سوى 3 بالمئة للناتج المحلي الإجمالي».

أما وصفي الرواشدة، رئيس لجنة الزراعة والمياه، فقد ذكـر أن مسوّدة استراتيجية المياه، وهي استراتيجية تمتد حتى العام 2020، تنطوي على «بعض الخلل»، دون أن يوضح ماهيته، موضحاً أنه وجه مذكرة بهذا الخصوص باسم لجنة الزراعة والمياه إلى اللجنة الملكية، وناشد زملاءه الإطلاع على هذه الوثيقة.

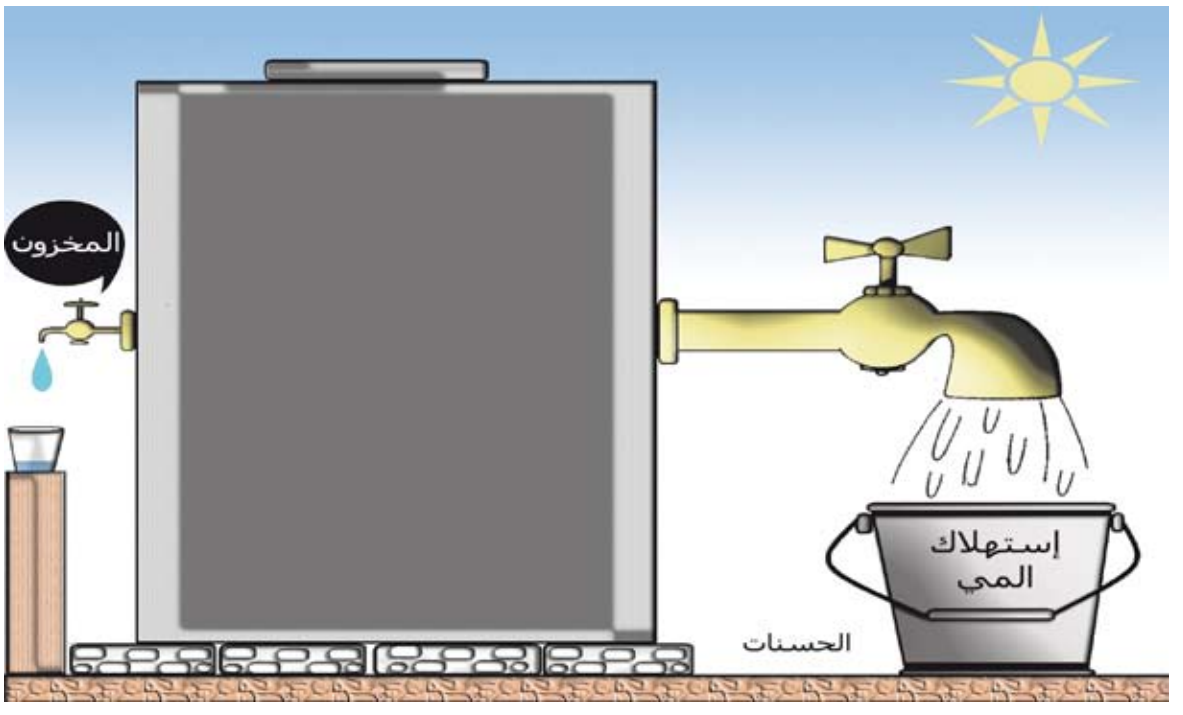

أردني

نهاد الجريري

شتاء أيام زمان: لعب "الشدّة" للرجال وجمع "الجلّة" للنساء

المرة الأولى التي تذوق فيها أبو جهاد الكستنا كانت في أحد أيام الشتاء من العام 1968. وقتذاك، كان أبو جهاد طالبا في الثانوية الصناعية (مدرسة عبد الحميد شرف) في جبل الحسين. كان كل يوم يسلك شارع السلط باتجاه المدرسة الواقعة في نهاية الجبل قريبا من مخيم الحسين. في زاوية على الطريق كان الحاج أبو أحمد ينصب «البابور» وفوقه صفيح يشوي عليه حبات الكستناء. «كنت أشتريها بقرش أو تعريفة، واللّه لا أذكر» يستدرك أبو جهاد، وهو يقول إن كستناء تلك الأيام كانت أجمل ذكرياته عن الشتاء.

ينتمي أبو جهاد إلى عائلة من الفلاحين تعيش فيما كان يعرف بخربة أبو جابر، أو اليادودة، حاليا جنوبي العاصمة عمان على طريق المطار.

في أيام الشتاء، كانت العائلة تقضي معظم وقتها في المنزل من شدة البرد في الخارج. كانت المدافىء توقد أحيانا بالجلة، وهي روث البقر الذي تم تجفيفه في الشتاء بعد خلطه بالتبن. تقول أم الوليد، «كنت أتنافس أنا وصاحباتي: من تجمع روثا أكثر»، وتضيف «كنت أسبق صاحباتي بأن أزعج الأبقار وأوقظها، فما أن تنهض وتقضي حاجتها حتى ألتقط الروث بيدي وأجمعه في الدلو».

ولإيقاد الجلة كان لا بد من استخدام بعض الكاز. تستذكر أم الوليد «كنا نشتري الكاز بالأوقية أو في زجاجات مقابل بيضة أو اثنتين».

في بيوت أخرى، كانت العوائل تتدفأ على مواقد الفحم أو «الكانون»، أو ربما «النتش»، تلك الشجيرات البرية التي تنمو على أطراف الأحراج بعد أن تكون قد تيبست من حر الصيف.

كانت عائلة الحاج أبو محمد تجتمع في ليالي الشتاء الطويلة إلى الكانون؛ وبينما فوزية الصغيرة التي لم تكن وقتذاك قد تجاوزت التاسعة من عمرها تلهو مع خيالها الذي ارتسم على الجدار الطيني قبالة سراج الزيت أو لمبة الكاز، كان أبو محمد يعزف على «الشبابة».

وفي أيام أخرى، كان الرجال يخلون إلى لعبة شدة تمتد من العصر حتى المساء، بينما تجتمع النساء في «الطابون». والطابون بناء يضم فرنا من الطين والتبن يستخدم للخبز والشي، وتوقد ناره من التبن أو الخشب أو الفحم. وبينما كانت النساء المتزوجات أو من في أعمارهن يمضين الوقت في التطريز، كانت الصغيرات يلعبن «القال» أو «الزقطة» أو «النقدة» وهي لعبة تشبه الشطرنج؛ ولكن فيما يستخدم الأول حصى يستخدم الآخر نواة الزيتون أو حتى بعر الأغنام. والخاسر من يقع حجره بين حجرين من النوع الثاني.

كانت لشتاء أيام زمان أطباقه الخاصة. تقول الحاجة عائشة إنها كانت تخلط الزيت بطحين القمح وتقدمه لأولادها كي يأكلوه مع حبات القطين وهو التين المجفف. هذا الطبق اسمه «بسيسة». وعلى نحو مشابه، كانت الحاجة عائشة تقدم التمر مع الزيت. فكان زوجها الحاج أبو محمد يشتري «خسفة» أو «قفة» التمر التي قد يصل وزنها إلى 5 كيلوغرامات بنصف دينار فقط.

ويتندر أبو محمد وهو يتذكر كيف كانت الحاجة عائشة تطهو لهم العدس طوال أيام الشتاء «مرة حب، ومرة جرش، ومرة مجدرة، ومرة رشوف»، وهكذا. إلا أن أطيب الأطباق وأقربها إلى قلبه في شتاء أيام زمان، طبق الجريشة، وهو قمح مجروش يطهى في عصير البندورة المجففة من الصيف. إذ كانت العوائل تحرص على تأمين مؤونة الشتاء، من طحين وقمح وبرغل؛ فكانت النساء تبني «الخوابي» والخابية بناء أسطواني له فتحة واسعة في الأعلى وفتحة ضيقة في المنتصف، يمتد منها ما يشبه المقحاف، وهو أداة حديدية معقوفة الجانبين حتى لا تسقط الحبات الثمينة. ومن الطرق الأخرى لتأمين مؤونة الشتاء، أن تحضر النساء كميات من البندورة الخضراء التي لم تنضج بعد؛ وتغمرنها في كومة من التبن ويتركنا فترة حتى تحمر وتنضج فتؤكل طازجة.

ليالي الشتاء: أمثال لشهور الموسم وأغانٍ للمطر

- الشتا ظيج ولو إنو فرج (المطر يفرج على الناس ولكنه في الوقت نفسه قد يتسبب في ضيق مثل السيول).
- كانون فحلها ونيسان محلها (إذا أمطرت في كانون كان الموسم وفيرا، ولا ينفع الزرع شتاء نيسان).
- بعد كانون الشتا بهون (مع نهاية المربعانية التي تبدأ في 21 كانون الأول وتنتهي في نهاية كانون الثاني).
- إجا كانون، لف الفحم والكانون.
- شباط الخباط، لن شبط ولن خبط، ريحة الصيف فيه (مهما أمطرت السماء في شباط، يظل الطقس دافئا).
- شباط ما عليه رباط (قد تمر فيه أيام شديدة الدفء وأخرى باردة أو كثيرة المطر).
- شباط جر العجوز بالواد. ولهذا المثل حكاية تقول إن عجوزا كانت ترعى أغنامها في نهاية شهر شباط الذي كاد ينقضي دون أن ينزل المطر. فاستبشرت بأن المطر لم ينهمر ويشكل السيول التي كانت تجر الماشية وتقضي عليها، وقالت «راح شباط هالخباط، ما أخذ منا لا عنزة ولا رباط. سمعها شباط، فاستنجد بشهر آذار وقال «آذار يا ابن عمي، ثلاثة منك وأربعة مني، تنخلي واد العجوز يغني»، في إشارة إلى الأيام السبعة التي تُعرف بـ«المستقرضات». وهنا نزل المطر بغزارة وجر السيل غنم العجوز التي أخذت تنادي «ع مهلك يا سيل ع العنزات، ليطرحن المعشرات»، إشارة إلى أن الغنمات كن على وشك الولادة. وهكذا، راحت مثلا.
- المربعانية، يا بتربع يا بتقبع (إما مطر أو محل).
- سعد الخبايا، بتفتلوا فيه الصبايا وبتطلع الحيايا (سعد الخبايا: آخر المربعانية).
- سعد الذابح ما بخلي ولا كلب نابح (من شدة البرد).
- سعد بلع، لا بشبع ولا بقنع (الأرض تمتص كل كميات المطر التي تهطل في هذه الفترة).
- في سعد السعود بتجري المية بالعود.
- في آذار بفتحن أزغر الطيار.
- في آذار، بحمض اللبن وبكثر الحشيش وببرطع الكديش.
- آذار أبو سبع ثلجات كبار.
- آذار، مرة شميس، ومرة امطار، ومرة مقاقات الشنار (صوت فرخ الشنار بعد أن يفقس).
- شتوة نيسان، بتحيي الفدان.
- لما بطلع الحنون، ظب إبذارك يا مجنون (لا يعود ينفع البذار متى أزهر الدحنون: إشارة الدفء).

في الشتاء، كانت لنساء القرية أغانيهن الخاصة بهن، للتعبير عن تفاؤلهن بموسم زراعي خير:

راحت أم الغيث تاتجيب المطر
ما رجعت إلا والزرع طول الشجر
....
راحت أم الغيث تاتجيب الرعود
ما رجعت إلا والزرع طول القعود
راحت أم الغيث تا تجيب الزلازل
ما رجعت إلا والزرع طول السناسل.

أو:

راعينا حسن الإقرع
لا يشبع ولا يقنع
في السرحة بوكل طرحة
وفي القعدة بوكل فردة.

وفي هذا النشيد إشارة إلى ضيق الحال إذا لم يهطل المطر، مخافة الجوع وعدم كفاية الطعام. والطرحة هي مساحة أو قاطع ضمن قواطع أو طرحات يتم تقسيم البيدر إليها. والفردة كناية عن مساحة أكبر من كيس الخيش.

....
إن دار الهوا ديرو
والعزّا فاتح بيرو
وإن كان طالب الغلا
يرمل نساوينه.

في هذا النشيد، تعبر النساء عن خشيتهن من ألا يهطل ما يكفي من المطر. فإن هطلت كميات قليلة «اصطادها» العزّا وهو رجل غني في القرية له بئر، قد يبيع الماء للفلاحين بأسعار مرتفعة.

وإذا أمطرت السماء، غنى الصغار:

إشتي وزيدي
بيتنا حَديدي
عمّنا عبد اللّه
رزقنا عَ اللّه
شمست شميسه
على قريعة عيشَه
عيشة بالمغارةْ
جابَتْ قُط وفارةْ
ضربتهُ عَ ثمّه
راحْ يعيطْ لأمهْ
فَتّتْ لُهُ فْطيرةْ
عَ قدْ الحصيرةْ.

أردني

إسقِ العطاش

انحباس المطر: يستسقيه الناس صلاةً والأطفال غناءً

مهند صالح

صلاة الاستسقاء تعريفاً هي: «اللجوء إلى اللّه إذا غارت المياه الجوفية وتأخر المطر، فلا علاج حينئذ إلا بإعلان التوبة والاستغفار، وإقامة الصلاة». هذا ما يذكره الشيخ حيدر الصافح في موقعه على الشبكة الإلكترونية، ففي فصل الشتاء من أي عام ينحبس فيه المطر، وهو كثيرا ما ينحبس بسبب الطبيعة الصحراوية الغالبة على البلدان العربية، تقام صلاة الاستسقاء التي يبتهل فيها المصلون إلى اللّه داعين أن ينزل لهم الغيث ويهبهم المطر الغزير والخير العميم.

المسيحيون يقيمون أيضاً صلوات لإستسقاء المطر

ويرى حسام عفانه، أستاذ الفقه وأصوله بجامعة القدس بفلسطين، أن صلاة الاستسقاء «سنة مؤكدة»، وأن مشروعيتها ثبتت بسنة الرسول عند قلة الأمطار وانحباسها، فلا بد للناس أن يبادروا إلى التوبة والاستغفار مصداقا لقوله تعالى: «فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا».

وصلاة الاستسقاء ركعتان تصلى جماعة خارج البلد، وهو الأفضل، كما يقول عفانة، من دون آذان ولا إقامة، كما في صلاة العيدين، «ويستحب رفع اليدين، كما يفضل قلب الرداء وتحويله تفاؤلا بتغيير الحال من القحط إلى الرخاء، ويحول الرجال فقط أرديتهم وهم جلوس، فمثلا من كان يلبس عباءة يقلبها على ظهره بأن يجعل أعلاها أسفلها، وتكون القراءة في الصلاة جهرية». أما النساء اللواتي يحق لهن حضور صلاة الاستسقاء، ولكن في مكان خاص بهن بعيداً عن الرجال، فلا يحق لهن تحويل أرديتهن، لأن جسم المرأة عورة، كما يقول.

وترتبط بصلاة الاستسقاء صلاة «استسقاء النصر»، وهي الصلاة التي تخرج فيها الأمة طالبة النصر على الأعداء، كما فعل النبي محمد حين قال له وفد من بني فزارة: «يا رسول اللّه، ادع لنا ربك أن يغيثنا»، فرفع يديه، وكان مما دعا به «اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الأعداء». وما زالت في الذاكرة صلاة استسقاء النصر التي أقيمت في شتاء العام 1990/1991، في أثناء أزمة الخليج التي نشبت مع اجتياح النظام العراقي السابق للكويت في آب/أغسطس من العام المذكور، وفي الفترة نفسها، أقيمت صلاة الاستسقاء أيضا، فقد شهد ذلك الشتاء انحباسا في المطر، ما استدعى إقامة صلاة الاستسقاء إلى جانب صلاة استسقاء النصر.

ومن المعروف أن صلاة الاستسقاء في المملكة تقام في ساحات عامة تحددها مديريات وزارة الأوقاف لهذه الغاية.

وعلى أي حال، فليس المسلمون وحدهم من يقيمون صلاة الاستسقاء إذا انحبس المطر، المسيحيون يقيمونها أيضا، وبحسب الموسوعة المسيحية، فإن هنالك ترتيلا خاصا بالاستسقاء يرتل في الكنيسة في حالة انقطاع المطر: «اللهم يا من فيه حياتنا وحركاتنا ووجودنا، جُد على أرضنا بالغيث العميم، حتّى إذا رزقت الإنسان خَيرة كفافِه، تاقَ إلى الخيرات الأبدية واثقاً مطمَئناً. بالمسيح ربنا».

لكن صلاة الاستسقاء، ليست الملجأ الوحيد للناس عند انحباس المطر، فهنالك أشكال أخرى تبتكرها البديهة الشعبية للناس إذا ما عز المطر وجف الزرع والضرع، كان أهل القرى يزودون الأطفال بأوعية الشرب والطهي ويطلقونهم في الشوارع وهم ينشدون بأصواتهم الغضة أغاني يطلبون فيها الغيث، انطلاقا من أن براءة الأطفال ونقاء سريرتهم، لا بد أن تشفع لهم في السماء التي لا بد أن تستجيب.

أم صالح

يا ربي وربنا
إحنا الزغار ويش ذنبنا
الذنب كلو ع الكبار
هللي اطلعن سعر الزغار.

وتستذكر الحاجة أم صالح حزين كيف أن أطفال بلدتها عين كارم، كانوا يخرجون عند انحباس المطر ويرددون وهم يمدون الأوعية نحو السماء:

يا ربي مطر مطر... تانسقي هذا الشجر
ياربي نقطة نقطة... تانسقي حلق القطة
ياربي هالرشاشي... تانسقي هالجحاشي
يارب المطر والسيل... تانسقي البقر والخيل.

أو :

هاي مبوا ياسما... خبز يقرقش عالرمى
هاي مبوا ياربي... خبز يقرقش في عبي.

وإن لم تفلح الصلوات وأغاني الأطفال في استدرار المطر، كانت نساء القرية كباراً وصغارا يخرجن إلى ساحة القرية «للتغيّث»، ومعهن ديك يضربنه وهن ينشدن أغانيهن المستجدية للمطر، فإذا صاح الديك (من شدة الضرب)، اعتبرنها إشارة إلى أنه سيطلب المطر وأن طلبه سوف يجاب.

وكانت النساء ينشدن:

يا اللّه الغيث يا دايم
تسقي زرعنا النايم
تسقي زريع هالبد
يللي للكرم دايم
يا اللّه الغيث يا ربي
تسقي زرعنا الغربي
تسقي زريع هالبد
يللي للكرم دايم
يا ربي بلّو بلّو
وتبل زريعنا كلو
تبل زريع هالبد
عمنّو للكرم دايم.

قد يأتي المطر وقد لا يأتي، استجابة لصلاة الاستسقاء أو استجابة لغناء الأطفال وأناشيدهم، ففي النهاية سوف يذهب موسم جفاف وقد يأتي موسم آخر جيد، ولكن طقوس الاستسقاء ستبقى على مر السنين.

الحسنات

شتاء وشجر وأعياد

عدي الريماوي

من الاحتفالات بالشتاء في العالم، هناك عيد الشتاء في كافرستان: يحتفل بهذا العيد قوم يسكنون في المنطقة الحدودية الباكستانية الأفغانية في منطقة تدعى شترال، ويقال إن أصلهم من اليونان ويدينون بدين قديم وانقرض في معقله. هذه المنطقة هي منطقة «كافرستان»، وعيد الشتاء بلغتهم اسمه (كاكايك)، وموعده في ليلة من ليالي شهر يناير الشتائية، فهم ينتظرون الليلة الأكثر شتاء ويحتفلون فيها بالعيد. وفي تلك المناسبة يجتمع أهالي كل قرية في بيت من بيوتها، ويغنون أغاني مخصوصة ويرقصون على ترانيم كثيرة تقول إحداها:

طرْ أيها الغراب إلى «سيام» واحضر بخير والفلاح إلى الدوام.

ويسهر أهل كافرستان طوال الليل ويغلون اللوبيا والفاصوليا، وفي صباح اليوم التالي يقفون وأنظارهم متجهة إلى الشرق وفي أيديهم اليمنى اللوبيا واليسرى المكسرات، وينتظرون الغراب القادم من «سيام». ومن يرى الغراب أولا يكون محظوظاً وسعيداً بحسب معتقداتهم، وبمجرد رؤية الغراب يرمون ما بأيديهم ويمضون إلى بيوتهم. فقد بلغ العيد نهايته.

عيد الشتاء في الجزائر: تحيي منطقة تكوت التابعة لمحافظة باتنة الجزائرية، عيد الشتاء في الثلث الأخير من شهر كانون الأول/ ديسمبر من كل عام، ويعد إحياء عيد الشتاء من بين العادات القديمة الخاصة بالمجتمع الأمازيغي الأوراسي العريق، ويتم الاحتفاء به سنوياً في بداية فصل الشتاء استبشاراً بمحاصيل زراعية، وما لهذا الفصل من رمزية للخصوبة.

ويقام بالمناسبة سوق شعبي كبير تتحول فيه مدينة تكوت الصغيرة إلى محطة تجارية ضخمة يقصدها المنتجون والتجار من كل أنحاء الجزائر، وتعيش المنطقة على إيقاع عديد الأنشطة الثقافية والفنية والتجارية المتنوعة، تنشطها فرق فولكلورية وجماهير غفيرة تفد إلى المكان المذكور، وتكون أدوات «القصبة» و«البندير» وطلقات البارود حاضرة بقوة طيلة أيام التظاهرة، علما بأنّ الاحتفالات بعيد الشتاء تستمر ثلاثة أيام.

عيد الشجرة: أسس جولياس مورتون عيد الشجرة في أميركا في ولاية نبراسكا في 1872، وقد أنشأه لأن مورتون انتقل من ولاية ميتشيغان إلى ولاية نبراسكا ورغب في النظر إلى مشهد تكسوه الأشجار، لذا اقترح عيدا لزراعة الأشجار في اجتماع مجلس زراعة نبراسكا في 4 كانون الثاني/ يناير 1872 واحتفل بيوم الأشجار في 10 نيسان/أبريل من تلك السنة.

ويحتفل في هذا العيد في معظم بلدان العالم، وتعمل دول العالم الثالث على استغلال هذا اليوم لتشجيع مواطنيها على الزراعة والاهتمام بالأشجار، كما يفعل ذلك الأردن بتوزيع آلاف الغراس في محافظات مختلفة ليتم زرعها في هذا اليوم.

أردني

الشتاء: نذير بأيام باردة للفقراء وتنويع مناخي للأغنياء

نهاد الجريري

يحل الشتاء فجأة بالنسبة لهدى ذات الأربعين عاما! بالنسبة لها يأتي الشتاء مع زخات المطر الأولى؛ «بالرغم من حبي للمطر واستمتاعي برائحة الأرض إلا أنه يعني لي المتاعب». ومع تلك الحبات الأولى تبدأ هدى رحلتها بالبحث عن «الكبود» الطويل والحذاء الجلدي الذي يقيها من المطر الغزير. ضيق الحال وطبيعة الحياة التي تعيشها هدى يحتم عليها أن تكتفي برداء وحذاء واحد طوال الفصل، وما أن يحل فصل الشتاء التالي حتى يكون الحذاء والرداء قد اهترآ. «ملابس الشتاء غالية بطبيعتها، فلا أجد مخرجا من الورطة إلا في البالة أو سوق الجمعة في العبدلي».

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ فلا بد لعائلة هدى من تأمين حاجتها من الكاز للتدفئة. تقول: «العام الماضي كان قاسيا في صورة خاصة، وكانت أسعار المحروقات مرتفعة وبالكاد كنا نستطيع تأمين حاجتنا من الكاز بما يكفي لتعبئة صوبة واحدة». لم يختلف الحال كثيرا هذا العام، فما زالت عائلة هدى تعتمد على «صوبة» واحدة، تضعها في غرفة المعيشة ويتحلق حولها الجميع. «كل واحد منا يحرص على أن يغطي نفسه ببطانية أو حرام لضمان الدفء»، تتابع هدى. وكثيرا ما يفضل إخوتها أن يناموا في الغرفة نفسها طلبا للدفء. وتلاحظ أنه «إن اختار أحدهم أن ينام في غرفة منفصلة فسوف يضطر إلى تكديس الحرامات واللحافات فوقه ليتقي البرد القارس».

يقضي أفراد عائلة هدى معظم الوقت في الشتاء في المنزل أمام التلفاز. فهم نادرا ما يذهبون في زياراتهم المعتادة إلى الأهل والأصدقاء. إلا أن شتاء هذا العام كان مختلفا، فلم يكن البرد شديدا وبالكاد أمطرت السماء، الأمر الذي لم يفرض عليهم تغييرا في روتين مساءاتهم المعتادة؛ باستثناء الحرص على تكثيف ملابس الأطفال عند الخروج من المنزل من باب الاحتياط من زكام أو نزلة برد.

الكستناء في منزل هدى رفاهية، حتى إنها لا تذكر إن كانت قد تناولتها هذا العام نظرا لارتفاع سعرها. أما العام الماضي، فقد تناولتها العائلة مرة؛ «وقتها حصل كل واحد منا على حبتين فقط!» تتذكر هدى.

على الجانب الآخر من المدينة، تعيش سدين مع عائلتها في أحد أحياء عمان الراقية. ولا يبدو أن نمط حياتها داخل المنزل يختلف بقدوم الشتاء؛ فالتدفئة المركزية توفر الدفء، تماما كما في أيام الصيف. كل عام وآخر، تحرص عائلة سدين على قضاء عطلها في جنيف بسويسرا حيث تمارس هواية التزلج في أحد المنتجعات هناك. تشرح الأمر قائلة: «اعتدنا هذه الرياضة منذ الصغر ولا نجد مفرا من ممارستها كلما سنحت الفرصة لذلك». أما حين تكون العائلة في عمان، فلا بد لها في هذه الحالة من قضاء أيام الجمع في مزرعتها في منطقة البحر الميت. جيران لها، يحرصون على الذهاب إلى فندق الموفنبك أو الماريوت في المنطقة نفسها، آخرون يحاولون استغلال العطل في السفر إلى شرم الشيخ حيث الدفء والشمس والرمال الناعمة.

في الأيام العادية، وفي أوقات المساء تحديدا، تجد سدين متنفسا لها في دور السينما أو في المطاعم أو في «الكوفي شوب» الخاص بأحد الفنادق الفخمة، حيث تقضي أمسياتها مع الأهل أو الأصدقاء. وهي ترى أن «الشتاء يضفي على المشاوير إلى تلك الأماكن نكهة مختلفة، فثمة شعور بالحميمية وأنت تشاهد فيلما على شاشة عملاقة في مكان دافىء، أو تتجاذب أطراف الحديث مع أصدقاء يشاركونك اهتماماتك».

بعكس ما يحدث مع هدى التي ترى في قدوم الشتاء نذيرا من أيام طويلة باردة مليئة بالعمل الشاق، لا يبدو أن الشتاء يغير كثيرا في نمط الحياة لدى عائلة سدين، بخاصة عندما تكون في عمان. بالعكس فإنها ترى في الشتاء تنويعا على فصول العام الأخرى، «شتاء عمان لطيف ودافىء مقارنة بالشتاء في مدن أخرى من العالم، ولا أعتبر أنه يبعث على الملل، فالبرد هنا لا يستمر طويلا إن أثلجت أو أمطرت، إذ سرعان ما يعود الجو إلى صفائه وتعود الفصول إلى دورتها الأزلية».

الفقر والبرد يجعلان المرأة أول الضحايا

دلال سلامة

المعاناة مع الشتاء هي معاناة مع الفقر، والفقر مثل الحرب، أول ضحاياه هم النساء والأطفال.

تقول نجاح منسي (34) «أكره الشتاء»، ثم تستدرك «أستغفر اللّه، لا يجب أن أقول هذا، ولكن أشهر الشتاء بالنسبة لي أشهر شقاء حقيقي».

نجاح أم لأربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وتسع سنوات، و تقيم في منزل مستأجر مكون من ثلاث غرف. لا يساعدها وضعها المادي على إشعال أكثر من مدفأة واحدة في المنزل، والنتيجة هي أن غرفة واحدة فقط هي التي يتم تدفئتها بشكل حقيقي، «في الشتاء نهجر باقي الغرف ونعيش في غرفة واحدة هي غرفة المعيشة حيث تتحول إلى غرفة للجلوس والأكل والشرب والنوم وحتى استقبال الضيوف».

لكن الاكتظاظ ليس مشكلة نجاح الوحيدة. فهناك مشكلة الذهاب إلى المطبخ أو الحمام الذي يتحول عذابا كأنه خروج إلى الشارع.

> **الذهاب إلى المطبخ أو الحمام يتحول عذابا كأنه خروج إلى الشارع**

مشكلة أخرى تواجه الأسر التي لا يسمح لها وضعها المادي بإشعال أكثر من مدفأة، هي أن الغرف الأخرى التي لا تدفأ جيدا تتعرض للعفن، وهذا ما يحدث سنويا في منزل أم عبد اللّه (53سنة). «مع أنني أقوم بالتهوية في كل فرصة متاحة إلا أن العفن الأسود يغطي كل شتاء مساحات من الأسقف والجدران في المطبخ والغرف الفارغة، عفن على حد قولها «تزكم رائحته الأنف بمجرد فتح الباب».

كابوس سماح في الشتاء هو الغسيل، فالملابس تحتاج إلى أيام لتجفف، كثيرا ما يحدث أن ينفذ مخزون عائلتها من الملابس النظيفة في حين تكون الملابس المغسولة ما زالت على الحبل، «في الشتاء أتابع بحرص النشرة الجوية، ويمكن القول إنني أتصيد الأيام المشمسة لأغسل فيها». سماح تصف كيف أنها أحيانا تلعب مع الشمس لعبة القط والفأر: «يحدث أن أنشر الغسيل، وبعد جفافه جزئيا يبدأ المطر بالنزول، فأهرع إلى السطح وأجمعه، وعندما يتوقف المطر أعود لأنشره، ولكنها تعود لتمطر فأعاود جمعه من جديد».

آمال زعرور (36 سنة)، أم لسبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين الأربع سنوات والسابعة عشرة، ليس لديها في منزلها سخان للمياه، وهي في العادة تقوم بتسخين المياه على الغاز للغسيل والاستحمام، لكنها في الشتاء، وعلى سبيل التوفير، تضع وعاء كبيراً من الماء في صورة مستمرة على المدفأة لتوفير المياه الساخنة، إضافة إلى أنها تستخدم المدفأة أيضا للطبخ «وجود أوعية الماء المغلي، وطناجر الطبيخ الساخن بشكل مستمر على الصوبة، والأطفال الصغار يقفزون حولها يجعلني في حالة طوارئ طوال الوقت».

آمال تقول إن كارثة كادت فعلا أن تقع مرة: «أحد أولادي دفع أخاه باتجاه المدفأة فوقع السخان وانسكب على ساقيه، ولكن اللّه سلّم، فقد كنت وضعته لتوي على المدفأة».

منار صبري (29 سنة) موظفة في مؤسسة حكومية، وأم لثلاثة أطفال، أكثر ما يعذبها في هذا الفصل هو اضطرارها للخروج بطفليها الأصغرين (ثلاث سنوات وسنة)، كل يوم في السادسة والنصف صباحا، لترسلهما إلى الحضانة. منار تحمل الصغير وتحمل معه حقيبة يدها وحقيبة أخرى للغيارات والطعام، وتقود الثاني من يده، ثم تقف بهما في الشارع في هواء قارس البرودة تنتظر أن تتوقف لها سيارة أجرة تنقلهم إلى الحضانة ومن ثم تقلها إلى عملها. المشكلة في نظرها لا تقف عند تعرض الأطفال إلى لفحات الهواء وإصابتهم بالنزلات، إنها أيضا في أجواء الحضانات في الشتاء، «كثير من الحضانات في الشتاء تصبح أماكن موبوءة، حيث يتم جمع أكثر من عشرة أطفال أحيانا في غرفة واحدة يشعلون فيها صوبة غاز، ولا تتم تهويتها بشكل جيد، والنتيجة هي أن الأطفال ينقلون الأمراض لبعضهم بعضا».

أم علي الشرمان (40 سنة) تقيم في بلدة المزار الشمالي، معاناتها في الشتاء تتمثل في تحضير الجفت لاستخدامه في التدفئة، فهي تستخدم في منزلها مدفأة تعمل على الجفت، وفي موسم عصر الزيتون يقوم زوجها بشراء كمية كبيرة منه، حيث تقوم بخلطها بالماء، ومن ثم تقوم بتكويرها ونشرها على السطح لتجف في الشمس. هذه العملية المرهقة تحتاج إلى ساعات عمل طويلة، لهذا تقوم النساء في البلدة بالتعاون معها لإنجاز العمل المضني. تقول أم علي «نجتمع سبع أو ثماني نساء من الجارات والقريبات، كل مرة في منزل واحدة، ونعمل في كل مرة من الصباح إلى الليل».

أردني

علي عبندة: أسطورة المطر

خالد ابو الخير

على مدى عقود كان ظهور علي عبنده على شاشة التلفزيون الأردني، يعني لكثير من الأردنيين إيذانا بحدث جوي مهم؛ ثلوج، أمطار غزيرة، منخفضات جوية، أو مرتفعات، أو غير ذلك من تعبيرات كان لعبندة الفضل في نشرها بين المواطنين العاديين قبل المثقفين المتابعين.

كان ذلك قبل انتشار الفضائيات بصورها الجذابة وخرائطها المجسمة و«فتياتها» اللواتي يقرأن النشرة الجوية قرب خارطة كبيرة متحركة لأنحاء الكرة الأرضية كافة. واليوم، كلما ظهرت إحدى هذه الفتيات، تذكر المواطنون علي عبنده رغم مرور أكثر من عشر سنوات على تقاعده من منصبه الذي لم يعرف بغيره، مديرا عاما لدائرة الأرصاد الجوية الأردنية، وبعد عامين وأكثر على رحيله، فقد رحل عبنده في مطلع شهر أيلول/سبتمبر العام 2006، وكان لافتا أن رحيله جاء في شهر تبدأ فيه التنبؤات الجوية تأخذ منحى مهما، فأيلول في النهاية آخر شهور الخريف، ولكن طرفه مبلول بماء المطر المتوقع للعام الآتي.

تحول عبندة إلى شخصية تروى عنها الطرائف وتتردد حولها الأغنيات

ولد علي عبنده في مدينة إربد في 5 شباط/فبراير 1931. ابتعث إلى العراق لدراسة الحقوق لكنه فضل دراسة العلوم، وحصل في العام 1954 على شهادة البكالوريوس في العلوم من قسم الفيزياء في جامعة بغداد/دار المعلمين العالية. وفي العام 1957 حصل على شهادة الدبلوم العالي (D.I.C.) في الأرصاد الجوية من كلية إمبريال/جامعة لندن.

لدى عودته، عمل متنبئا جويا في دائرة الأرصاد الجوية الأردنية، وفي العام 1977 عُيّن مديراً عاماً لدائرة الأرصاد الجوية الأردنية حتى تقاعده في 4 شباط/فبراير 1995.

«الجرأة هي أهم ما يميز النشرات الجوية التي اشترك بها.» هكذا حاول أحد الكتاب أن يلخص التأثير الذي كان يمتلكه عبنده، الذي تحول إلى شخصية تروى عنها الطرائف وتتردد حولها الأغنيات، وهو ما لم يحظ به أي متنبيء جوي في العالم ربما. ففي العام 1991/1992 الذي تميز بشتاء قارس البرد كثير المنخفضات ترددت طرفة تقول إن علي عبنده قد «هرّب منخفضا» أثناء عودته من السفر، وكثيرا ما كان بعض الشباب يرددون أغنية ركبت كلماتها على كلمات أغنية شهيرة، تقول كلماتها الجديدة:

علي عبنده يا مدير أرصادنا
الجو ماطر والثلج عبوابنا

كانت تنبؤاته كثيراً ما تصيب، ولكنها كانت تخطىء أحياناً، كما يحدث لأي راصد جوي، ولكنه بسبب تأثيره وشخصيته المحببة كان يحمّل وزر الخطأ، ويرجع له الفضل إذا كان الجو جميلا. وقد علّق على ذلك على موقعه على الإنترنت قائلاً: «من أطرف ما يصادفني أن الناس يجعلونني مسؤولاً عن الجو وليس عن التنبؤ عنه، فمثلاً عند تتساقط الثلوج أتلقى العديد من المكالمات من المواطنين الذين يحملونني مسؤولية تساقطها، وعند نـزول المطر بعد انحباس طويل أتلقى مكالمات من المواطنين يشكرونني على هذا الخبر وكأنني أنا المسؤول عن هطوله.»

لقد وصل عبنده هذه الدرجة من التوحد مع المواطنين من خلال عمل جدي، مثابر ومضن: «إذا فشل التنبؤ، فإنني أنهض من النوم باكراً حتى ولو كنت في إجازة، وأسرع إلى مركز التنبؤات، وأحاول جهدي البحث عن منبع الخطأ وسببه، وعندي أنه من المهم جداً الاستفادة من هذا الخطأ مستقبلاً. أما إذا صدق التنبؤ، فإنني أشعر براحة ومتعة عظيمتين». يضيف. وما زالت ماثلة في الأذهان الثلجات السبع المتواترة في شتاء العام 1991/1992،

علي عبندة

وما زال المواطنون يتذكرون عبنده الذي تنبأ بها وحذر من قسوتها.

مات عبنده قبل أكثر من عامين، ولكن صورته التي رسمها عبر طلته على شاشة التلفزيون، ما زالت حية في أذهان كثير ممن تابعوه ووثقوا به وأحبوه، وحولوه إلى أسطورة ما زالت تعيش بين الناس، وتظهر كلما لاحت في الأفق غيمة ماطرة.

الرصد الجوي: أخبار رتيبة لا تشد المشاهدين

عدي الريماوي

«خلص بطلنا نسمع نشرة جوية.. بنصحى الصبح ونشوف كيف الجو، ما عاد في وقت زي زمان». بهذه الكلمات يلخص الأمر سامر الذي لا يجد فائدة من متابعة النشرة الجوية على التلفاز، «فيه مواقع إنترنت للطقس، وصار في مسجات عالموبايل، الشغلة بطلت بس من التلفزيون». لكن أم علاء ما زالت تتابع النشرة الجوية على التلفزيون الأردني، لتحذر أبناءها من برد قادم في الشتاء، أو تخبرهم بضرورة الابتعاد عن الشمس الحارقة في الصيف.

المذيع الأميركي جيمس فدلر أذاع أول تنبؤ بالطقس في التلفزيون العام 1940

تأسست الأرصاد الجوية الأردنية على شكل مكتب للرصد والتنبؤات الجوية في مطار القدس عام 1951، وكان عدد محطات الرصد الجوي محدوداً في ذلك الوقت، كما كانت مهامها محدودة أيضاً، وفي العام 1967 أصبحت الأرصاد الجوية دائرة مستقلة تابعه لوزارة النقل، وبعد ذلك تواصلت عمليات التوسع في إنشاء المحطات واستخدام الأجهزة الحديثة، ولم يعد دورها مقتصراً على إصدار النشرة الجوية، بل أيضاً باتت تقدم الخدمات المختلفة في مجالات الطيران والزراعة والمناخ والإنشاءات.

علم الأرصاد الجوية Meteorology هو بالتحديد «علم الظواهر الجوية»، ويمكن القول إنه علم فيزياء الجو، لاهتمامه بدراسة فيزيائية الجو وما يتولد فهيا من أنماط مختلفة من الحالات الجوية.

قديماً، في العام 350 ق.م، حدد أرسطو في كتابه Meteorologica «ميتيورولوجيكا» مجال اهتمام هذا العلم بدراسة الظواهر الجوية وتبدلاتها، التي تؤثر في حياة النبات والحيوان بعد الإنسان، وهي تتم في نطاق الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية.

ويعد العالم الألماني دوفي أول من وضع في عام 1827 مفهوم علم الأرصاد الشامل، قبل ذلك، في عام 1820، حاول الألماني هينيريش براندس وضع أول خريطة للطقس بتجميع الرصدات المأخوذة في أوروبا ليوم 6 آذار/مارس عام 1783، غير أن فقدان الاتصالات السريعة حال دون استعمال الرصدات الآنية في مجال التنبؤ بالطقس، ولكن بعد انتشار البرق الكهرومغنطيسي عام 1848 حلت هذه المشكلة، وكان تلك بداية علم الأرصاد الحديث.

والقمر الصناعي الرصدي الأميركي Ti-ros-1 الذي أطلق في الأول من شهر نيسان/أبريل من العام 1960، كان أول «ساتل» لخدمة الأرصاد الجوية، تلته بعد ذلك سلسلة من سواتل الرصد الأميركية والسوفييتية، وقد ساعد استخدام الحاسوب على تطور علم الأرصاد الجوية، كما ساعد ازدياد كثافة شبكة محطات الرصد الجوي في العالم وتطور وسائل الاتصال وتبادل المعلومات، على إعطاء دفع للتنبؤات الجوية، وتوفير مزيد من الدقة في معرفة الجو وأحواله.

وكان المذيع الأميركي جيمس فدلر أذاع أول تنبؤ بالطقس في التلفزيون العام 1940 في سنسناتي في ولاية أوهايو، وبعد سبع سنوات بدأ د. فرانسيس ديفز، بتقديم تنبؤات تلفزيونية منتظمة عن حالة الجو.

وقبل ثلاثة أعوام، انطلق موقع أردني متميز للتنبؤ بحالة الجوي يحمل اسم «طقس الأردن»، ويصدر هذا الموقع في شكل رئيسي نشرة جوية لمدة 5 أيام تالية، إضافة إلى إصدار نشرات جوية شهرية نوعية. وتعتمد بعض أشهر الوسائل الإخبارية في الأردن، على هذا الموقع للتزود بأخبار الطقس. ويشرف على هذا الموقع، محمد الشاكر، الذي لم يكمل العشرين من عمره، هو الحاصل على عدة دورات في التنبؤ الجوي، منها دورة أقيمت في المملكة المتحدة. وقد اكتسب الموقع في الفترة الأخيرة شعبية واسعة بين أواسط الشباب، التي باتت تعتمد عليه في شكل مباشر، للحصول على أخبار الطقس.

لم تعد تتصدر أخبار الطقس أحاديث الناس، إلا عند هطول الثلج، والأحاديث المتداولة حول تعطيل المدارس والمؤسسات،حيث ينتظر الناس بعدها بفارغ الصبر ذوبان الثلوج، للعودة إلى حياتهم الطبيعية. أما في باقي أوقات السنة، فإن النشرة الجوية باتت مجرد أخبار رتيبة، لا تشد المشاهدين ولا المستمعين لها.

أردني

إبراهيم قبيلات

الحصاد المائي: جمع المياه في بلد يعاني من شحتها

يقصد بحصاد مياه الأمطار جمعها في أي شكل من الأشكال خلال مرحلة معينة من الدورة الهيدرولوجية، تبدأ بوصول مياه الأمطار إلى سطوح المباني، أو الأرض وحتى مرحلة الجريان للمياه على شكل سيول، أو حجز مياه النهر أو الوادي من طريق إنشاء سد في المجرى، وتخزينها وإعادة استخدامها عند الحاجة

حصاد مياه الأمطار كمفهوم، يعني الاستفادة القصوى مما يتاح من مياه الأمطار التي تشكل الأساس لكل أنماط المصادر المائية السطحية والجوفية، ويمكن أن تتنوع التقنيات والأساليب التي تستخدم لتحقيق الهدف الرامي إلى توفير مصادر كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمياه. ومن هذا المنطلق يكتسب موضوع الحصاد المائي أهمية خاصة وصفة جديدة كإحدى الوسائل الفعالة لتنمية وترشيد استعمالات الموارد المائية.

الماء عصب الحياة، وهو يلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية بجوانبها كافة؛ لذا تنال أبحاث المصادر المائية في الوقت الحاضر اهتماما كبيراً في معظم دول العالم، وعلى وجه الخصوص الجافة وشبه الجافة. وتعاني المملكة، مثلها في ذلك مثل معظم مناطق الوطن العربي من ندرة المياه، ويرجع ذلك إلى وقوعها في المناطق الجافة وشبه الجافة. ومع زيادة النمو السكاني وارتفاع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فإن مشكلة الندرة تتفاقم نتيجة لتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات كافة.

تعتمد المصادر المائية في الأردن في شكل رئيسي على مياه الأمطار التي تتصف بالتذبذب والتباين الزماني والمكاني. ويراوح معدل الأمطار السنوية التي تسقط على المملكة بين أقل من 50 ملم في الصحراء الشرقية والأغوار الجنوبية وأكثر من 600 ملم فوق مرتفعات عجلون. ويقسم الأردن والبالغ مساحته 9000 كم مربع إلى خمس مناطق على النحو الآتي:

- الصحراء: ويقل معدل الأمطار فيها عن 100 ملم وتشكل حوالي 66,7 في المئة، المنطقة الجافة ويراوح معدل الأمطار فيها بين 100و 200 ملم، وتشكل حوالي 18 في المئة من مساحة المملكة.
- المنطقة الهامشية ويراوح معدل الأمطار فيها بين 200 و 300 ملم، مكعب، وتشكل حوالي 11 في المئة من مساحة المملكة،
- المنطقة شبه الرطبة والتي تزيد أمطارها على 500 ملم وتشكل حوالي 0,8 في المئة من مساحة المملكة.

يهدف الحصاد المائي إلى تجميع مياه الأمطار واستعمالها في الري التكميلي وقت انحباس الأمطار

يتضح من التوزيع الجغرافي للأمطار مدى شح الموارد المائية في الأردن ومدى انعكاس ذلك على المياه السطحية والجوفية، تبعاً لكميات الأمطار الساقطة، بالإضافة إلى عدم وجود الأنهر الكبيرة وقلة الأودية دائمة الجريان واحتمال حصول جفاف أو تكرار حصوله لأكثر من سنة كما حصل في الأردن منذ العام 1995 وحتى وقتنا الحاضر، وهي أمور يجب مراعاتها في التخطيط للمشاريع التنموية كافة، إذ أصبح الاعتماد اليوم على المياه الجوفية التي تعاني حاليا من الاستنزاف. إن مثل هذه الوضعية سوف تشكل معضلة كبيرة بالنسبة لوزارة المياه والري في كيفية تأمين مياه الشرب والاستهلاك المنزلي، مع الأخذ بالاعتبار الطلب المتزايد على المياه بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، ولهذا كان لابد من تعزيز مصادر المياه الجوفية والسطحية وإعادة تأهيل الأحواض المائية المستنزفة باستخدام بعض التقنيات الناجحة لإدارة الموارد المائية ورفع كفاءة استخدامها.

يهدف الحصاد المائي إلى تجميع مياه الأمطار واستعمالها في الري التكميلي وقت انحباس الأمطار أو خلال فصل الصيف، والحد من استنزاف المياه الجوفية والاستفادة من حصاد مياه الأمطار لتغذية المياه الجوفية، تحسين معامل الجريان السطحي لزيادة العائد المائي من طريق تقليل حجم الفواقد الطبيعية من مياه الأمطار، والحد من عمليات الزحف الصحراوي في المناطق الرعوية، تدريب الكوادر الفنية على تقنيات الحصاد المائي ،تثبيت التربة وحمايتها من الانجراف وتقليل سرعة الجريان السطحي، توفير عامل الاستقرار لسكان مناطق هذه المشاريع والمناطق المجاورة ورفع مستوى معيشتهم بزيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل إضافية، ونقل تقنيات حصاد المياه لمشاريع رائدة إلى مناطق مثيلة.

هنالك طرق متعددة للحصاد المائي أهمها: الحصاد المائي لأغراض الشرب والاستعمالات المنزلية، والحصاد المائي من أسطح المنازل، وهو من أبسط أنواع الحصاد المائي ويتم بجمع مياه الأمطار من أسطح المنازل والمباني، وتستخدم هذه الطريقة في المناطق النائية والمرتفعة وتوجه عبر أنابيب مثبتة بطرف السطح تنقل المياه عبرها إلى خزانات فوق سطح الأرض أو تبنى داخل الأرض، ويستحسن أن يكون في المناطق التي تسقط عليها أمطار سنوية عالية.

أما الحصاد المائي للأغراض الزراعية فيتم عن طريق الحراثة الكنتورية والمسقاة والمدرجات والأشرطة أو الجدران الحجرية وأحواض التجمع الصغيرة، أما الحصاد المائي للري وسقاية الماشية فيكون عن طريق الحفائر والسدود الصغيرة..

عام الزراعة بلا زراعة

تكاد أربعينية الشتاء تنقضي دون حصاد مائي وفير، مع تدني منسوب التخزين في سدود الأردن العشرة إلى مستويات غير مسبوقة، ما ينذر بالإطاحة بـ«استراتيجية الزراعة» للعام 2009 الذي اختير ليكون «عاماً للزراعة».

مصدر مسؤول في وزارة المياه شرح بعضاً من جوانب العام الزراعي بالقول إن من بين أهداف الاستراتيجية، النهوض بصغار المزارعين بمساعدتهم للعمل على تطوير آليات إنتاجهم من خلال إضافة أساليب ري حديثة وتسويق منتجاتهم بشكل أفضل.

وبحسب المسؤول، فإن الرؤية الحكومية تمضي في اتجاه تمكين صغار المزارعين من زيادة دخولهم من الزراعة بأقل التكاليف الإنتاجية وبأحدث الأساليب.

أمين عام سلطة وادي الأردن موسى الجمعاني، طرح «وصفة» في لقاء جمعه مع مزارعين في منطقة الأغوار، وقال: «إن السلطة ستمنع الزراعات الصيفية في الوادي خلال السنوات المقبلة، في حال عدم توافر كميات مياه كافية في المنطقة تغطي حاجة القطاع الزراعي».

القرار اتُّخذ بعد مداولات عدة وحالة من التجاذب بين وزارتي المياه والزراعة حول أولوية البلاد من حيث توفير المياه، حيث بينت وزارة المياه أن الأولوية هي لتوفير مياه الشرب للمواطنين، إلا أن «الزراعة» أشارت إلى أن مبادرة عام الزراعة ستكون في حالة شلل، في حال تطبيق خطة وزارة المياه التي أقرها رئيس الحكومة.

أرقام «المياه» تشير إلى أن الوزارة قادرة على توفير ما يقارب 30 في المئة من حاجة مزارع الأشجار في منطقة الغور الشمالي والأوسط من المياه، ما يعني ضمنا «إبقاء تلك الأشجار على قيد الحياة» بحسب مصدر مسؤول في الوزارة.

تشمل استراتيجية «المياه» تقليص أكبر مساحة ممكنة من المساحات الزراعية في الأغوار الوسطى والشمالية، وإبقاء المزارع التي تتمكن من توفير المياه من الآبار الجوفية فيها، إضافة إلى إبقاء مزارع الخضار في الغور الشمالي معتمدةً على المصادر نفسها.

في السياق نفسه، رفعت وزارة المياه والري تقريراً لرئيس الحكومة نادر الذهبي شرحت فيه الواقع المائي للبلاد خلال الصيف المقبل. تضمن التقرير خطة «طوارئ» أعدتها الوزارة، تقضي بوقف ضخ المياه إلى المزارعين في منطقة الأغوار من قناة الملك عبدالله، وتحويل تلك المياه إلى محطة زي لضخها إلى خزانات المواطنين بعد معالجتها.

انخفاض مناسيب تخزين السدود تعززه إحصاءات رسمية لوزارة المياه تشير إلى استنزاف 8 أحواض مائية من أصل 12 حوضاً في المملكة إلى حدود قصوى، ما دفع وزارة المياه إلى إعداد خطة طوارئ تعتمد توفير مياه الشرب كأولوية لعملها خلال العام الجاري.

إن قراءة متأنية للواقع المائي تكشف الجوانب السلبية في مشاريع «مسودة وثيقة الزراعة» التي قدرت تكلفتها بنحو 108 ملايين دينار، في حين أن مخصصات الوزارة من ميزانية الحكومة تبلغ 52 مليون دينار، حسب وزير الزراعة مزاحم المحيسن.

أردني

حملات معونة متلفزة

الشتاء يوقع الفقراء في الحَرَج

السّجل - خاص

فصل الشتاء واحد من المواسم التي تشتد فيها حاجة الفقراء إلى المعونة، ذلك أنه الفصل الذي يسقط ورقة التوت عن كثير من العائلات الفقيرة. فيه تتضاعف نفقات التدفئة واللباس الشتوي والطعام، كما أن الأحوال الجوية القاسية فيه تكشف عيوب بيوت الفقراء، فتبدأ السقوف بالتشقق، والجدران برشح المياه. في مثل هذه الظروف يصبح مبدأ التكافل والتضامن ضرورة اجتماعية في مجتمع مثل المجتمع الأردني.

آمنة عبد الرحمن (73 سنة) تقول إنها تتذكر في طفولتها وصباها كيف كانت العائلات الميسورة تجمع في بداية فصل الشتاء ما تستغني عنه من ملابس وترسلها لمن تعرف من الفقراء «أتذكر أن أمي كانت بداية الشتاء تجمع الملابس التي تضيق علينا في صرة، وتبعث أحد أخوتي ليرسلها إلى عائلة معينة تسكن في الحيّ نفسه، وأتذكر أنها كانت تحرص على أن يتم ذلك في الليل».

بحسب آمنة، لم تكن هناك جهات معينة تتولى عملية جمع التبرعات وتوزيعها «البلد كانت صغيرة وكل العائلات تعرف بعضها بعضا، والقادرون في كل حيّ كانوا يتولون مساعدة الفقراء من جيرانهم».

الجهود الفردية لأشخاص قادرين، تحولت اليوم بفعل توسع الدولة وتطورها وازدياد عدد السكان إلى جهود مؤسسية تنهض بها جهات رسمية وأهلية؛ وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة.

عند الحديث عن معونة الشتاء تحديدا، نلاحظ أن المؤسسات الرسمية تقوم بتنفيذ برامج معونة مستمرة على مدار العام، تتمثل، بشكل أساسي، في المعونات الشهرية التي تقدم للأسر الفقيرة، ولكنها لا تقوم بتنفيذ حملات معونة للشتاء بالتحديد، فبحسب مدير التثقيف والتوعية المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية فواز الرطروط، فإن الوزارة، بالإضافة إلى برامجها الثابتة، «تقوم بتوزيع إعانات في ظروف معينة ترى أن حاجة الناس فيها اشتدت مثل: رمضان، فتوح المدارس، الكوارث ومن هذه الحالات الشتاء».

الرطروط يقول إن لوزارة التنمية 38 مديرية تنمية في الأردن تغطي كامل الألوية والمحافظات، وفي كل مديرية مبالغ نقدية مخصصة للطوارئ ومنها الشتاء.

الحال نفسه ينطبق على صندوق المعونة الوطنية الذي يؤكد ناجح صوالحة، الناطق الإعلامي للصندوق، أنه يقدم 13 دينارا دعما للمحروقات خلال فصل الشتاء «قبل هذا النظام كان الصندوق يقدم معونة للشتاء مبلغ دينار واحد إضافيا، زيادة على المعونة المخصصة لكل أسرة منتفعة خلال أشهر الشتاء الممتدة من تشرين الأول /أكتوبر إلى نيسان/أبريل من كل عام».

حملة توزيع المعاطف على طلاب المدارس يمكن اعتبارها هي الأخرى إحدى حملات المعونة وإن لم تقتصر على الفقراء، فهذه مبادرة أطلقها الملك في العام 2004، واقتصرت وقتها على طلاب المرحلة الأساسية، ولكنها في سنوات لاحقة شملت جميع طلاب المدارس الحكومية ووكالة الغوث، حيث تم في ذلك العام توزيع ما يقارب المليون و300 ألف معطف.

الملاحظ أن من يتصدى في الوقت الحالي للمعونات ليست هي الجهات الرسمية فقط، فهنالك المئات من الجمعيات الخيرية التي تغطي بنشاطها مختلف المدن والقرى الأردنية. بالإضافة إلى دخول المؤسسات التجارية إلى الساحة، فنجد أن المؤسسات الصحفية ومؤسسات الاتصالات والدهانات وغيرها تقوم بحملات تبرعات مغطاة إعلاميا بشكل جيد.

في الوقت الذي يجب أن يمثل هذا التوسع الهائل في الجهات المانحة صورة مشرقة، فإن هذا ليس ما يراه رئيس تحرير جريدة اللواء بلال التل، الذي يعتقد أن معظم ما نراه هو جهد ضائع: «ليس هناك تنسيق بين الجهات المانحة، ولا أحد متأكد من أن هذه المبالغ الكبيرة تذهب حقيقة إلى مستحقيها».

التل يفسر ذلك بأن الكثير من الجهات المانحة لا تهدف إلى تقديم العون فعلا، بقدر ما تهدف إلى تلميع أشخاص أو أحزاب أو مؤسسات، ويدلل على ذلك بالتغطية الإعلامية التي تحظى بها هذه الأنشطة الخيرية: «ما يحدث يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم المساعدة. في الماضي كانت المساعدات تتم بسرية تحفظ للفقير كرامته، والآن تتم تحت أعين الكاميرات».

التل يعلق على دخول كثير من المؤسسات التجارية إلى الساحة، ويقول إن كثيرا من أنشطتها الخيرية ليست أكثر من إعلانات، «الشركة التي تدفع مثلا ألف دينار كتبرع، تغطى إعلاميا بأكثر من هذا المبلغ فيما لو دفعته كإعلان».

رغم أهمية المعونة، فإن ما يراه كثيرون هو وجوب إحداث تغيير في مفهومها، لتتحول من تقديم المساعدات الجاهزة إلى عملية تأهيل للمعنيين تسمح لهم بالاعتماد على أنفسهم.

الجزمة: عتاد للمزارعين

نهاد الجريري

حتى وقت قريب، كانت الجزمة ضرورة من ضرورات الشتاء.

يقول ماجد ذو الثلاثين عاماً إن الجزمة كانت حاضرة دائما في شتاء طفولته. وهو يستذكر أن أول جزمة ارتداها كانت وهو في الصف الأول الإبتدائي، «كانت سوداء اللون صلبة وقاسية على القدم، ولها ما يشبه الكعب»، في إشارة إلى النوعية المتدنية من البلاستيك الذي صنعت منه. وفي وقت لاحق من طفولته أحضرت له أمه نوعاً آخر من الجزم تميز بألوانه الفاقعة مثل: الأصفر والأزرق وحتى الأبيض. إلا أن أكثر ما يذكره ماجد هو أن البلاستيك الذي صنعت منه كان أطرى: «كان ملمس تلك الجزمة أملساً شبيهاً بملمس الجلد».

لم يقتصر تطور الجزم على لونها وملمسها فقط، وإنما على ارتفاعها أيضا، فبدلا من أن يصل عنقها إلى ما دون الركبة بقليل، كانت تصنّع بمقاسات أقصر.

ما يزال ماجد يحتفظ بجزمة سوداء ثقيلة ينتعلها في أيام الثلج. ويرى أنها «ممتازة»، فهي تمنع البلل وتتيح له أن يرتدي عددا من «الجرابات» بما يمنحه الدفء الكافي للاستمتاع بالثلج.

الجزم التي كانت يوما مرتبطة بفصل الشتاء تكاد تختفي من حياتنا هذه الأيام، بخاصة مع وجود الجزم الجلدية والمخملية ذات الماركات العالمية والألوان الزاهية والتصاميم الراقية.

لكنها ما تزال رائجة في مزارع الخضار ولدى البنائين. فعمال المزارع يحرصون على انتعالها صيفا وشتاء، ليس اتقاء لبرد أو حر، وإنما تحوطا من الأفاعي والقوارض التي قد تكون مختبئة في جحور الأرض التي يعمل المزارعون فيها. أما البناؤون فلا غنى لهم عنها. أبو محمود، وهو بناء منذ ثلاثين عاما يصف الجزمة بأنها عتاد مهم يستخدمه البناؤون؛ فالمسامير والأخشاب تتناثر في كل مكان ولا بد من الجزمة للوقاية من أي أضرار محتملة قد تأتي من هذا الخليط المتناثر من الأدوات، ناهيك بالطبع عن أيام «الصبة»، فالجزمة هي الحذاء الأمثل للتعامل مع الإسمنت المسكوب.

أردني

الكستناء والسحلب والأينز: "فاكهة" ليالي الشتاء

خالد ابو الخير

حين تنهمر الأمطار الغزيرة، لا يتبقى للأسر العديد من المتع، بينها السهر في الشتاء حول المدافىء، وحول النار فاكهة ذلك الفصل دون منازع، وإلى جانبها ثلة من المشروبات والمأكولات الشتوية أشهرها: «الكستناء، السحلب، الأينر، والبطاطا الحلوة».

الكستناء:

عرفت في الماضي بـ«شجرة الخير» أو «فاكهة الشتاء»، وسمّيت أيضا «أبو فروة» و«شاه بلوط» و«القسطل» أو «القسطلة»، أما المقصود فشجرة الكستناء.

أقدم من عرف الكستناء هم اليونان، وتذهب آراء إلى أن موطنها هو تركيا، بينما يرى آخرون أنها من إيران، ويقال إن الكستناء، أو الكستنة، كانت اسما لمدينة على الشواطئ الجنوبية للبحر الأسود. نقلها الرومان إلى بريطانيا ونشروها في بلدان الإمبراطورية.

يذكر ابن أحمد الكسنداني أن الكستناء كانت من أشجار الزينة في حدائق بابل.

وهي تزرع حاليا في دول غرب آسيا؛ قبرص، وسورية، وتركيا، وأرمينيا، وجورجيا، وأذربيجان، وإيران، وأفغانستان، وباكستان، ولبنان، وفلسطين، واليمن، وعمان. وما يأتي للأردن يستورد منها.

تشوى الكستناء على النار مباشرة، وهناك من يفضلها بطريقة السلق.

الأينر

الأينر، أو المغلي السائل، بحسب تسمية سكان المدن، من المشروبات التي تدفع الدفء في الجسم، ذلك أن المواد التي تمزج مع بعضها بعضا وتشكل العماد الرئيسي له، تعد من أكثر أنواع التوابل حدة في طعمها مثل: القرفة والزنجبيل والخلنجان والمحلب أو «الحلبة». ولا يعرف معنى الاسم أو جذره اللغوي أو محتواه الثقافي، إذ يتم تناوله كذلك في بعض بلدان شرقي آسيا المشهورة بإنتاج التوابل مثل: سريلانكا والهند وماليزيا والفلبين والجزر الأرخبيلية مثل: المالديف وبعض جزر إندونيسيا، ما يدل على أن مصدره الأساسي أو مصدر الكلمة، قد يعود إلى تلك الثقافات، ولكن لا يوجد تأكيد موثق لهذا الأمر. وقد درجت العادة في قرى الجليل الفلسطيني والقرى اللبنانية الجنوبية المتاخمة للحدود مع فلسطين على تسمية هذا المشروب بالأينر، وهي تسمية عادة ما تستعمل في الريف فقط.

درجت العادة قديماً في بعض بلدان سورية الكبرى على تقديم هذا المشروب الساخن لضيوف المرأة التي أنجبت للتو. ويجري تحضيره في الأيام الأولى التي تلي وضع المرأة لمولودها، ويسكب كما الشاي ويضاف له الجوز المجروش إضافة إلى جوز الهند الأبيض المبروش. أما في المدن الغنية بمواردها، فإن الأينر أصبح يسمى مغلي القرفة، ويتم تناوله في الشتاء فقط .

السحلب:

في الأحياء الشعبية العريقة، كثيرا ما يتحول بائعو المشروبات الخفيفة والباردة في فصل الصيف، إلى بيع السحلب في الشتاء. السحلب، بكثافته الحليبية وسخونته وطعمه المحبب، حين تضاف إليه القرفة المسحوقة وجوز الهند المبشور بكل ما في هذه المواد من سعرات تساعد على مقاومة برد الشتاء القارس.

السحلب، نبات من فصيلة السحلبيات، يُزرع للزينة كما أنه يوجد كنبات بري، وهو نبات مشهور بمسحوقه الأبيض النشوي الذي يصنع منه شراب السحلب المعروف الذي يحلى بالعسل والسكر والحليب، وتضاف له المكسرات.

الجزء المستعمل من النبات هو الدرنات، وتحتوي على نحو 48 في المئة من المواد الهلامية ومواد بروتينية ونشا ودكسترين وبتوزينات وسكروز واكزلات كالسيوم وأملاح معدنية وزيت طيار. يستعمل السحلب في العالم العربي على نطاق واسع. وفي وأوروبا يعتبر السحلب من المقويات، وهو مضاد للإسهال المزمن، ويستخدمه المصابون بالدوزنتاريا، وفي بريطانيا، كان يستخدم لمرض السل وللناقهين. كما يوصف لحالات التسمم.

القلية والروينة:

وهي طبق من القمح المحمص معروف منذ القدم في بلاد الشام، يماثل الأينر في أنه يقدم للنساء بعيد ولادتهن وأثناء فترة النفاس.

يسمى هذا الطبق الشتوي قلية عندما يحمص من دون طحن، ويمكن طحنه مثل الدقيق فيصير روينة. ويضاف له الماء والسكر، ويعرف بأنه طعام مغذ ومفيد وبخاصة للأطفال. في الماضي كان طعاما معروفاً للحجاج يرافقهم في ترحالهم.

في المدن، تضاف للطبقين أنواع من المكسرات، وشيء من القرفة لتقوية النكهة.

البطاطا الحلوة:

تتميز البطاطا الحلوة بتعدد أنواعها وسهولة تحضيرها وطعمها اللذيذ وقيمتها الغذائية ..العالية. وهنالك نحو 150 نوعاً من البطاطا الحلوة التي تؤكل.

وتعتبر المكسيك ودول أميركا الجنوبية الموطن الأصلي للبطاطا الحلوة، ويسميها الهنود الحمر بطاطا؛ يلفظونها كما نفعل نحن في عالمنا العربي، وقد نقلها كريستوفر كولمبوس من العالم الجديد إلى إسبانيا مع جملة النباتات التي نقلها ولم تكن معروفة قبلا.

أقبل الأسبان على زراعة البطاطا الحلوة وبدأوا جني محاصيلها على الفور. وفي وقت لاحق صدّروها إلى بريطانيا وجنوا من ذلك الربح الوفير، فقد أحبها البريطانيون واستخدموها في صناعة فطيرة البهارات التي كانت تقدم للأمراء.

سارع الفرنسيون لزراعة البطاطا الحلوة، واهتموا بها أكثر في زمن الإمبراطورة جوزفين، زوجة نابليون بونابرت، حيث صارت تقدم في الحفلات ذات الطابع الأرستقراطي وفي المطاعم.

يشتهر من أنواع البطاطا الحلوة نوع فاتح القشرة، وآخر ذو لون مائل إلى البياض من الداخل، ونوع آخر ذو قشرة أغمق برتقالية اللون من الداخل، وهذا النوع أكثر حلاوة من النوع الأول.

الشتاء والأدب: عواصف تثور في دواخل البشر

وليد الشاعر

يرتبط الشتاء في الميثولوجيا البابلية والكنعانية والإغريقية بالموت، ما جعل الأبطال القدماء يبحثون في شتائهم عن الخلود في الأعشاب والتعاويذ والسحر التي تعيد لهم الشباب وتمنع عنهم حتفهم، كما عشبة الخلود التي عثر عليها جلجامش وأكلها الثعبان بعد أن ذهب ليستحم، وتغيير الثعبان لجلده أعطى فكرة الخلود واستعادة الحياة، بينما بقي الإنسان بعد تلك الحالة يصارع الموت.

والشتاء كان حكماً قاسياً على أدونيس في الأسطورة الكنعانية، إذ شاهد أدونيس مرة خنزيراً برياً، فرماه بسهم لم يصب منه مقتلاً، فهجم الخنزير البري على أدونيس ومزقه، فسقط الشاب الجميل على الأرض وهو ينزف، حتى وصل أنينه إلى عشتار التي نزلت إليه ملهوفة وأخذت تبكي عليه بحرقة.

سالت دماء أدونيس وتلونت مياه نهره بها حتى رحل إلى العالم السفلي، وعندما حاولت عشتار إرجاعه، رفضت ملكة الموت بيرسيفونه، فما كان من عشتار إلا أن اشتكت لكبير الآلهة، فقضى بأن يبقى أدونيس في الشتاء والخريف في صحبة ملكة الموت، ويعود كل ربيع وصيف إلى صحبة عشتار ملكة الجمال والحب، ومع بدء الخريف كانت تتخضب مياه نهر أدونيس بدمائه، ومع بداية كل ربيع تتفتح زهور حمراء اللون، حيثما سقطت قطرة من دم أدونيس.

يعلل العلماء اختلاف الشتاء بخاصة لدى الكتّاب والفنانين لافتقادهم نور الشمس، ما يجعل الإنسان أمام اختبار حقيقي لمناعته متعرضاً لأمراض عديدة، ويؤدي لاضطرابات في كيمياء المخ، فيحدث ما يسمى الاكتئاب الشتوي بأعراضه المتمثلة بالعزلة والشعور بالسوداوية وفقدان الأمل والتقلب العاطفي.

المتابع لسيرة الإكتئاب الشتوية يلاحظ مناخات الشتاء في الرواية والشعر والمسرح، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هي مسرحية حكاية الشتاء Winter>s Tale لوليم شكسبير، فما أن يبدأ الشتاء حتى يدب الخوف من العاصفة في قلب البطل، ويصبح أسير تقلبات الطبيعة التي تؤثر في علاقته مع حبيبته وفي مزاجه، وتسبب له رغبة في جعل الأشياء المستحيلة ممكنة، كما تدفعه أحياناً كثيرة للإحساس بعقدة الذنب.

حالات شتائية متنوعة في الأدب العالمي، لكنها تشترك بمناخات الريح تلك التي تعصف بالدواخل البشرية، وأدل على ذلك رواية «مرتفعات وذرنغ» Wuthering Heights للروائية البريطانية إميلي برونتي التي ترسم شتاء مليئاً بالعذابات والحنين والكوابيس يعيشها بطل الرواية هيثكليف بعد موت حبيبته كاترينا.

يعلل العلماء نظرة الكتاب والفنانين المختلفة للشتاء، لافتقادهم نور الشمس

الروائي البولندي، الحائز على جائزة نوبل للآداب سنة 1924، فلاديسواف ستانيسواف ريمونت، يخصص لكل فصل من الفصول جزءاً من روايته «هذه هي حياتهم»، راصداً انعكاسات وتأثير كل فصل من الفصول الأربعة على شخوص روايته، فيشتمل الجزء الثاني «الشتاء» على رفض وتمرد وخروج عن الصمت وارتكاب الخطيئة وتقع معركة رهيبة عندما يقدم المالك على قطع الغابة فيجن جنون البلدة كلها ضده.

في كتابه (جماليات المكان) يقول الفيلسوف والكاتب غاستون باشلار: «الشتاء أقدم الفصول، فهو لا يضفي قدماً على ذكرياتنا فحسب آخذاً إيانا الى الماضي البعيد، بل إنّ البيت نفسه يصبح في الأيام الثلجية قديماً كأنه عاش عبر القرون الماضية».

وفي عوالم الشعر لا تختلف الصورة كثيراً، فالشعراء تواجهوا مع عزلتهم ومعاناتهم في الحب وحنينهم المرضي في قصائدهم الشتائية، فيطل الشاعر الراحل محمد الماغوظ في قصيدته «الشتاء الضائع» واصفاً مجيئ الشتاء:

غداً يتساقط الشتاء في قلبي
وتقفز المتنزهاتُ من الأسمالِ والضفائر الذهبية
وأجهشُ ببكاءٍ حزين على وسادتي
وأنا أرقبُ البهجة الحبيبة
تغادرُ أشعاري إلى الأبد

وفي قصيدته الشهيرة «شتاء ريتا الطويل»، يرسم الراحل الكبير محمود درويش سيرة حبه الطويل والمتعب والمنبعث من رحم الغياب والتذكر رفيقيه في الشتاء، فيقول:

برسالة من لفظتين صغيرتين : أنا ، وأنتِ
فرحٌ صغيرٌ في سريرٍ ضيقٍ ... فرحٌ ضئيل
لم يقتلونا بعد ، يا ريتا ، ويا ريتا .. ثقيل
هذا الشتاء وبارد.

وعلى ضفاف الشعر تولد الأغاني الشتوية متناغمة مع وحدة المشهد الذي تحدّه أمزجة عشق حادة، وتقلبات عاطفية تنقل المحبين بين اللقاء والغياب، كما تغني فيروز في أغنيتها «حبوا بعضن»:

بيقولو الحب بيقتل الوقت
وبيقولو الوقت بيقتل الحب
يا حبيبي تعا تا نروح قبل الوقت وقبل الحب
بديت القصة تحت الشتي بأول شتي حبو بعضن
وخلصت القصة بتاني شتي تحت الشتي تركوا بعضن
حبو بعضن ... تركوا بعضن
يا حبيبي شو نفع البكي شو إلو معنى بعد الحكي
مازالوا قصص كبيرة وليالي سهر وغيرة بتخلص بكلمة زغيرة

أردني

بورتريه

عون الخصاونة:
سفير العدالة إلى العالم

خالد أبو الخير

«منذ صغره كان كبيراً، لديه إحساس عال بالمسؤولية، يتصرف تصرف العقلاء، حريص على سمعته وسمعة عائلته، مع شغف كبير بالأدب وعشق لا يضاهى للأرض والزراعة». يصف أحد المقربين القاضي في محكمة العدل الدولية عون الخصاونة الذي رأى النور في جبل عمان، الدوار الرابع، العام 1950، كأبن وحيد لأسرة ميسورة الحال، ونشأ في بيت علم وأدب.

والده شوكت الخصاونة كان محامياً مشهوراً ،ووالدته السيدة مريم الحمود خريجة الجامعة الأميركية في بيروت، ولها شقيق شهير هو زها الحمود الذي كان موظفاً كبيرا في رئاسة الوزراء، وقضى مع هزاع المجالي في حادثة تفجير الرئاسة 1960.

أكمل تعليمه الثانوي في الكلية العلمية الإسلامية، قبل أن يشد الرحال إلى «كمبردج» لدراسة البكالوريوس في التاريخ والقانون، ثم الماجستير في القانون الدولي. وهو ما زال يدين لأساتذته في الكلية والجامعة ويرفع قبعته احتراما لهم.

وتربطه بعلاقات صداقة مع زملاء المدرسة: عبدالكريم الكباريتي، ياسين البقاعي، يوسف الصفدي، غازي الحديد، ومجيد عصفور.

حين قفل عائدا إلى عمان العام 1975، عمل في وزارة الخارجية موظفاً في السلك الدبلوماسي، والتحق في بداية عمله بالبعثة الأردنية الدائمة في الأمم المتحدة بنيويورك.

في الفترة بين 1976-1980 صار النائب الأول والنائب الثاني في البعثة، ومثل الأردن في 19 اجتماعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أدت به ظروف شخصية وعائلية الى العودة الى المركز دون أن يلتحق بأي عمل دبلوماسي في الخارج، «حيث اتجهت للعمل في القانون الدولي».

اقترن من زميلة له في «الدبلوماسية» هي السيدة دينا جان بيك، ولهما من الأولاد ولدان وابنتان أكبرهم «علي».

قارئ جيد، باحث قدير،مهتم بالأدب الفارسي ولديه معرفة بالأنساب، يعشق الإمام علي «كرم اللّه وجهه» كثيرا، وتيمناً به أطلق اسمه على ولده. يبوح صديقه المقرب ببعض ما عنده.

عُيّن في الفترة بين 1980-1985 مسؤول القانون الدولي والمنظمات الدولية في وزارة الخارجية، ثم رئيس قسم القانون الدولي من 1985-1990، حيث انتقل للعمل في الديوان الملكي، في مكتب ولي العهد آنذاك الأمير الحسن.

اختير ما بين 1991-1994 عضواً في الوفد الأردني لمفاوضات السلام. كما عُيّن مستشاراً للملك الراحل الحسين في القانون الدولي. وصار رئيساً للديوان الملكي في العام 1996 وقيل يومها أن رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي من زكاه لهذا المنصب، في إطار التغييرات التي طلبها في القيادات الرئيسة في الدولة الأردنية، بهدف تحقيق الانسجام الذي لم يتحقق.

«حدث خلاف بين الكباريتي والخصاونة، لكنهما تجاوزاه، وهما الآن سمناً على عسل» تقرر شخصية سياسية تعرفهما معاً.

غادر منصب رئاسة الديوان في العام 1998، بعيد رحيل حكومة «الثورة البيضاء» بقليل.

«ليس من النوع الذي يفتح الخزائن لمن هب ودب، يتميز بحرص زائد على المال العام، وأعرف أنه يتصدق على الفقراء من ماله الخاص، فكثيراً ما شاهدت بأم عيني «ظروف الصدقات». يصفه صديق يعرفه جيداً.

خاض في العام الذي تلا مباراة اختيار محكمة العدل الدولية لأول مرة، وصار أول قاض أردني في المحكمة.

مثل العرب بقاض في المحكمة منذ إنشائها تحت اسم اتفاقية لاهاي لحل النزاعات الدولية العام 1919، وعلى الدوام، وكان أولهم بدوي باشا من مصر الذي جاء في عهد الملكية وأكمل عمله في عهد الجمهورية، تلاه فؤاد حمود ثم عبد اللّه العريان وكلاهما من مصر أيضاً، ومصطفى الطرزي، وعبد اللّه الخالدي (سوريان)، ومحمد البيجاوي (جزائري). والآن يتمثل العرب بعضوين هما: محمد بنونة من المغرب، وعون الخصاونة من الأردن. «ننتمي كعرب إلى حضارة قديمة ساهمت في وضع القوانين الإنسانية، منذ شريعة حمورابي وصولاً إلى أن كثيرين من واضعي القانون الروماني، كانوا من القانونيين السوريين واللبنانيين، إلى أن أضاء الإسلام على المنطقة بما يحمله من معاني العدل. نتشرف بأننا نحمل إرث هذه الحضارة، ونمثل فكرة العدل التي لا تتوقف عند حضارة أو دين، ووجودنا في المحكمة دليل على تنوع الحضارات الممثلة فيها». يقول.

يحب أن يروي عن الإمام علي قوله: «الملك يستقيم مع الكفر ولا يستقيم مع الظلم».

من نوادره حين كان صبياً، أن بيت العائلة الذي ما زال يقيم فيه كان يقابل منزل يقطنه دبلوماسي في السفارة البريطانية، درج على إقامة حفلات صاخبة في حديقته، فكان الفتى يتسلق إحدى الأشجار ويرمي المحتفلين بالحجارة لرفضه مبدأ تناول الخمور بسبب من تربيته الدينية. بعد عقود، التقى في إحدى جلسات مجلس الأمن بدبلوماسي بريطاني عجوز، وتعارفا، فأخبره أنه كان يقيم في عمان، وفي المنزل إياه. ففغر فاهه عن ابتسامة لم تلبث أن تحولت إلى ضحكة حاول أن يكتمها، لكنه لم يبح للبريطاني بسرها وسط دهشته واستغرابه.

«خلق كقاض، ميال للحق والعدل» يصفه صديق عزيز على قلبه، ويؤكد أنه «لا يحب الظهور، وغير مغرم بالإعلام. حين تلقى رسالة تهنئة إثر انتخابه أول مرة من أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي عنان، رفض أن تنشر، ومثلها كثير».

بعد خوضه المنافسة على عضوية المحكمة الدولية في المرة الأولى، قطع عهدا على نفسه إلا يعيدها، لكنه «نكث» بهذا العهد « الطبع غالب» وفق ما يقول. وفاز بعضويتها لمرة ثانية. ويتولى موقع نائب رئيسة المحكمة، القاضية البريطانية روزالين هيغينز.

«سجله يشهد له بالنزاهة والتفاني في خدمة وطنه وملكه»، وفق صحفي مخضرم، يضيف أن الخصاونة «قانوني بامتياز، له باع طويل في العمل القانوني الدولي، ترك بصمات مهمة في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية «وادي عربة» بما أتاح حفظ حقوق الأردن».

تعد محكمة العدل الدولية الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، ومقرها قصر السلام في لاهاي بهولندا، وتتألف من 15 قاضيا تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بشكل صارم لولاية من تسع سنوات.

وتبت محكمة العدل الدولية في الخلافات بين الدول ، كما تصدر آراء استشارية بطلب من المؤسسات المتخصصة في الأمم المتحدة.

حاز العديد من الأوسمة، منها: وسام الاستقلال 1993، وسام الكوكب 1996، وسام النهضة 1996، ووسام فرنسي من مرتبة فارس 1997.

يستعد الآن لخوض غمار المنافسة على رئاسة المحكمة في شباط/ فبراير المقبل.

«لو لم يكن قاضياً، لكن أستاذاً للأدب، لفرط محبته للأدب والشعر وحفظه له»، يراه صحفي عرفه.

«ملتصق بالأرض، يمتلك مزارع في «المجدل» وعلى نهر اليرموك، كاره لشق الطرق وقطع الأشجار وتغيير التضاريس، يرفض مبدأ بيع الأرض ويعشقها بلا حد. حين يتصل بي يسألني دوماً عن المطر وأحوال الناس والزراعة». يشير صديقه المقرب.

..من الجبال أتت الحضارة، بحسب الفردوسي في الشاهنامة، حيث كان في الأرض رجل واحد يدعى جيومرت. «خصه اللّه بعناية فائقة، فبالإضافة إلى قوته وشهامته، حباه اللّه جمال الوجه وببهاء الطلعة».. أصبح هذه الأيام أكثر ندرة!.

زووم..

عصفور

خالد أبو الخير

نمر مروراً عابراً بعصفور عابر، بنافذة أشرعت على مطر.. بموت ورحيل. نكتفي بتفاعلنا مع الأشياء بالحدود الدنيا دون مشاعر، وننخرط حتى الثمالة في تفاصيل حياة تقف تماماً على حافة اللهاث وراء العيش، دون أن يسترعي انتباهنا، ولو لحظة.. لحظة واحدة فقط، أننا غدونا مجرد تروس في ماكينة تدور، تنتج الزبد والهراء والغبار.

عادة لا ندرك أن ما جرى ويجري، ملك لنا وحدنا، وأنه سيتحلل فقداناً وخسراناً وسدى، ولو التفتنا.. لو امتلكنا الجرأة لأن نلتفت، لاكتشفنا أن كل ما أحببنا غدا طللا في فناء لا يحد، فلقد «انطفأت النار» *.

عادةً ننزف في لهاثنا المستمر غباراً لامرئيا يشوه صورنا برتابة وبطء، لنكتشف متأخراً، ككل مرة، أننا لم نعد نحن. أسوأ مما نحن، أضعف مما نحن، وغرباء حتى العظم: ضالّون بلا أمل، نسيل إلى الهمود كما يتقاطر الماء، ولسبب ما، لا نحس بأيما شفقة تجاه أنفسنا.. لو غرس أحدنا إصبعه في الوجود، كما فعل سورين كيكغارد.. فنمَّ عبيره عن اللاشيء، لَنَمَّ عبير أصابعنا عن نتانة لا تضاهيها إلا رائحة جثة متحللة، ومع هذا نكذب، ونواصل الكذب، ونقتنع بالعيش، بهذه «المجدرة» التي تقدَّم لنا باسم العيش، دون.. حياة.

طوبى لنا، طوبى لضلالنا ولهاثنا وانتظامنا في قطعان الصالحين، القانطين، المستسلمين.. أولئك الأبرار، ذوي الحياة البكر لأنها لم تُمَسّ، لانهماكهم في الجدّ والطاعة وتعليب الغبار ومدح المسوخ الباردة و.. الهرولة.

عادةً ننسى أننا منذ ألغينا صداقة الزوابع ما عدنا نكترث بشموخ الجذوع اليابسة، لأننا غدونا رغماً عن جميع أكاذيبنا، جذوعاً يابسة ومشروعَ احتطاب.

***

إلى الجحيم بهذا العيش.. بهذه الهرولة. أوقفوا الترس.. أريد أن أقفز.

*إيف بونفوا

إقليمي

قراءة مترددة لملف الحرب الأخيرة

حين لا يذيع هيكل "ملاحظاته" على حماس

معن البياري

بعد أيام من توقيع «اتفاق أوسلو» خريف 1993، قال محمد حسنين هيكل إنه يرفض الاتفاق المذكور لسبعة أسباب، ويؤيده لسبعة أسباب أخرى، وشرحها كلها في محاضرة شديدة الذكاء، أحسن مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت لاحقا بنشرها في كتيّب سرعان ما نفدت نسخه.

دلت المحاضرة قبل 15 عاماً على ما يتمتع به الكاتب والمؤرخ السياسي، من حيوية في التحليل السياسي، ونباهة خاصة في قراءة الوقائع والمستجدّات بعين تاريخية وعميقة، وعلى براعة هيكل في موازنة الأمور والحذر من تظهير المواقف والآراء بشكل مباشر. دلت كذلك على أن خبرته السياسية والصحفية العريضة ربما هي السبب الجوهري لقلة راديكاليته، ولمرونته أحياناً، ولاعتداله المحدّدة سقوفه، ولعدم نزوعه إلى الجذرية والمبدئية الجامدتين، مع ثباته في الوقت نفسه على عقيدة قومية وأفكار عروبية وإيمان متأصل بدور خاص لمصر التاريخية، وقناعته بوجوب علاقة عدم عداء مع الولايات المتحدة.

لم يحتمل هيكل أن يغيب، في أثناء العدوان الإسرائيلي الشديد الوحشية وبعده، عن جمهوره، المصري أولاً والعربي تالياً، وقد باتت إطلالاته تلفزيونية، وعلى شاشة «الجزيرة»، بعد «استئذانه» قبل خمس سنوات بالانصراف عن الكتابة. وللحقّ، لن يستسيغ جمهور برنامج «مع هيكل.. تجربة حياة»، أن يواصله الأستاذ في أحاديث مستطردة، حالياً عن حرب 1967، فيما حربٌ إجرامية جديدة، تشنها إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة. لذلك، بادر إلى التواجد في أثناء العدوان في مقابلة معه على الشاشة، وإلى قطع حلقات برنامجه الذي يُقال، صِدقا على الأغلب، أن نحو 80 مليون عربي يتابعونه، بتخصيص حلقة يُدلي فيها باجتهاداته بشأن الذي جرى، ومسارات المشهد الفلسطيني والعربي بعد الهجمة العسكرية الإسرائيلية. وإلى إبدائه مشاعر السخط والغضب والتعاطف والألم التي حفّت به في 22 يوماً، خاض هيكل في تحليل سياسي، تضمن قراءة للحظة الساخنة وخلاصة لمعطياتها، قال إنه يستفيد في ذلك من معلومات خاصة، آثر التعمية على مصادرها، وإن اتكأ أحياناً على صحف ووثائق متاحة، وأوضح أن ما يقوله ليس حقيقة مطلقة.

حافظ هيكل في الإطلالتين، على لا راديكاليته وقلة منسوب جذريته، وعلى تقديم نفسه صاحب جهد تحليلي، لا صاحب مواقف وآراء بالضرورة، لأن هذه يمكن الوقوع عليها في مسار التعبير عن التحليل الذي يتبناه. من ذلك، أنه حين يكاد يؤكد أن إسرائيل أوقفت عدوانها بطلب أميركي أوجب عليها أن تُخلي الشاشات من أي دماء في أثناء تنصيب الرئيس الجديد باراك أوباما، فإن هيكل لا يعطي الرئاسة المصرية أيّ امتياز، مثل الذي جاء عليه إيهود أولمرت حين ألمح إلى استجابة منه لطلب الرئيس حسني مبارك وقف الحرب. ولم يكن مُقنعاً في الأصل للشارع العربي هذا الزعم، خصوصاً وأن هذا الشارع كان حانقاً على أداء القيادة المصرية، علماً بأن القاهرة طلبت وقف إطلاق النار منذ اليوم الأول للعدوان، ولم يستجب أولمرت. وتتسق «معلومة» هيكل هذه مع تأكيده في إطلالته الأولى أن إذنَ إدارة جورج بوش لإسرائيل بشن عدوانها توازى مع إبلاغ أوباما به قبل حدوثه، في أثناء إجازة الرئيس، المنتخب في حينه، في هونولولو في أعياد الميلاد، وأجاز من جانبه البدء بالهجوم. وكان جديداً، أن يُبلغنا هيكل أن المؤتمر الأوروبي، التركي الأردني المصري الفلسطيني، الذي استضافه مبارك في شرم الشيخ، بالتزامن مع إعلان إسرائيل وقف العدوان، كان بترتيب من مبعوث الرباعية الدولية توني بلير، وأن تل أبيب كانت تعلم به. ورأى هيكل أن عشاء الأوروبيين من حضور المؤتمر مع أولمرت في القدس المحتلة كان صك غفران مبكر من أوروبا لإسرائيل، على ما قد يجري اتهامها به لاحقاً. وجاء «كشف» هيكل عن ذلك، مضياً منه في تبخيس الأداء الرسمي المصري في أثناء الحرب، والذي انتقده بشدة في الإطلالة الأولى التي قال فيها إنه عاجز عن فهم الموقف المصري أبداً.

في سياق هذا الأمر، يرى أن الرئيس المصري في مواقفه المعلنة في أثناء الحرب وقبلها، بشأن معبر رفح وغيره، يُفرّط بدور مصر التاريخية الذي هو قدرها، وليس لأحد يحكم مصر أياً كان أن لا يأخذه في الاعتبار. ويبعث على التأمل، أن هيكل يتجنب التأشير إلى خيارات النظام السياسية المنظورة، ويُؤثر عدم الإتيان على المطالبات الشعبية المصرية الواسعة بوقف العلاقات والاتفاقات مع إسرائيل وطرد سفير تل أبيب في القاهرة، والانفتاح الجدي على حركة حماس، فلا يعلن اتفاقاً معها. لا يلتفت إلى هذه القضايا، باعتبارها صغرى ربما، ويرى ـ جادّا وغير جادّ في الوقت نفسه ـ أن لمبارك أن يتّخذ ما يشاء من سياسات في هذه الأمور، على أن لا يُفرّط بدور مصر التاريخية. «هناك مصر السياسية فليفعلوا ما يريدون بها، وهناك مصر التاريخية ليس من حق أحد في مرحلة عابرة، أن يتخذ من التصرفات ما يمكن أن يضعف قوة مصر». ويقع مستمع هذا الرأي على شيء من الفوقية، ومقادير من التعالي على بساطة مطالبه العاجلة من الحكم في مصر في لحظة شديدة السخونة، لا سيما وأن ذلك الدور التاريخي في حاجة إلى بعض الإيضاح، على شاشة التلفزيون على الأقل.

ظهر أن لدى هيكل وجهة نظر لا تحتفي بصواريخ حماس على مستعمرة سديروت وجوارها

لا ينشغل هيكل بإعلان موقف أو وجهة نظر معمّقة بشأن حركة حماس وأدائها، وكيف أدارت قطاع غزة منفردة خلال نحو عامين، بعد استئثارها بالسلطة فيه بعد حسم عسكري ضد الشركاء. لا يقول شيئاً عن ذلك، ويلمح بإيجاز شديد إلى أن لديه ملاحظات كثيرة على الحركة، ولا وقت للحديث فيها، منها أن حماس لا تعرف العالم بالقدر الكافي، وتُخطئ في الاستخدام المفرط للدين في سياساتها. لا يأتي على أيّ من ملاحظاته في إطلالته الثانية، التي اختتمها بالقول إن المرحلة المقبلة هي لفرض التسويات وتصفية حماس. وكان مهماً أن يتوجه هيكل هنا بالضبط بالملاحظات لحركة المقاومة الإسلامية، استعداداً للتعامل مع المرحلة المقبلة. وكان ضرورياً أن يُخصص دقائق لوجهة نظره في ما قامت به حماس، حين استسهلت استدراج إسرائيل إلى ارتكاب العدوان الوحشي على قطاع غزة، ولم تُبادر إلى شيء من السياسة التي تحسب المكاسب وتحاول ما أمكن تعظيمها، وتعمل لتجنب الخسائر أو تقليلها. لقد ظهر أن لدى هيكل وجهة نظر لا تحتفي بصواريخ حماس على مستعمرة سديروت وجوارها، لكنه آثر عدم تظهير هذا الرأي بالقدر الكافي. رغبة منه ـ ربما ـ في التواؤم مع مزاج شعبي عريض، يُناصر الحركة الإسلامية وخياراتها وأشكال المقاومة المسلحة التي تزاولها، وأنه إذا صرّح بشيء من الانتقاد، التحليلي كما قد يجوز وصفه، فقد يذهب الظن أنه يمالئ خصوم الحركة، وهم كثيرون.

يشيح هيكل نظره عن الاجتهاد الذي شاع، والذي يمتلك بعض الوجاهة على أي حال، وهو أن حماس يسّرت ذرائع لتشهرها إسرائيل وهي ترتكب عدوانها، ولا يناقش شيئاً منه، ويرى أن الحرب اقترفتها حكومة إيهود أولمرت لإزالة عقبة حماس أمام تسوية يُراد فرضها. وهنا وجب سؤال هيكل عن مضامين هذه التسوية بالضبط، ومدى قدرة إسرائيل ومعها الولايات المتحدة، على فرضها على الفلسطينيين، ووجب سؤاله عما إذا كان يخمّن أن رئاسة السلطة الفلسطينية يمكن فعلاً أن تتجاوب مع هذه التسوية. ولا تصدر أسئلة كاتب هذه السطور، عن إعجاب بالرئاسة المذكورة، بل للإحالة إلى إخفاق كل المفاوضات التي قام بها فريق عباس قبل اجتماع أنابولس وبعده، في الوصول إلى أي شيء، بسبب رفض الفريق المذكور كل الطروحات الإسرائيلية، لعدم اتساقها مع الحد الأدنى من الحقوق الوطنية في غير ملف وقضية وموضوع. ولأن الأمر كذلك، يصير من غير المقنع التسليم بأن التسوية التي يُراد فرضها سيتم فرضها إذا أزيحت حماس وتمت تصفيتها، أو بقيت حاكمة في غزة، أو ارتضت صيغة في الكفاح والمقاومة غير الصواريخ على سديروت، بديلاً عما انتهجته لسنوات من عمليات استشهادية ضد المدنيين الإسرائيليين.

محمد حسنين هيكل

إضاءات واجتهادات ذات إشراقات ذكية، وقع عليها من استمع إلى محمد حسنين هيكل في إطلالتيه التلفزيونيتين في أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة وبعده، احتاج بعضها إلى شيء من التحقق والتدقيق، وبأن في بعض آخر إيثار الكاتب المؤرخ أن يظل في موقع ملتبس، فلم يتحدث «بصراحة» بشأن حماس، وكأنه يرى أسباباً واجبة للتعاطف مع هذه الحركة ولنصرتها، وأسباباً أخرى لنقدها وانتقادها. استطاب تظهير الأولى خلف جهد تحليلي بحت، استشرف خلاله أن مرحلة فرض لأمر واقع هي ما نحن مقبلون عليها في العالم العربي، يقوم في أثنائها حلف الأطلسي بدور جوهري. واستحسن إغماض العيون على الأسباب الأخرى، في أثناء احتفال شعبي واسع في الشارع العربي بحركة حماس وخياراتها وجهادها ومقاومتها. وبذلك، غيّب هيكل فرصة ثمينة ربّما، للاستماع فيها لتصوراته بشأن حماس، وهي على الأغلب تصورات حاذقة، وتصدر عن خبرة عميقة ومعرفة مكينة بمسار القضية الفلسطينية، وعن قرب شديد منذ احتلال 1948 ومقدماته، وكان من محطاته «اتفاق أوسلو» الذي يجوز السؤال عما إذا كان هيكل ما زال على قناعته بالأسباب السبعة التي جعلته يؤيد هذا الاتفاق، ونحن نخمّن أسباب عدم إشهاره «ملاحظاته» على حماس.

دولي

أوباما يبث رسالة للعالم العربي

اختيار ميتشل: سياسة أميركية جديدة في المنطقة؟

صلاح حزين

من المؤكد أن قرار الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما، بأن تكون مقابلته الأولى منذ توليه الرئاسة مع محطة العربية الفضائية لم يكن عفوياً، فلا شيء عفويا حين يتعلق الأمر بالإعلام في البيت الأبيض، حيث كل تصريح محسوب وكل جملة مصاغة بدقة وكل كلمة مختارة بعناية.

وعليه لم يكن غريبا أن يكون هناك ما يشبه الإجماع على أن اختيار فضائية "العربية" لتبث منها أول مقابلة لأوباما مع أي وسيلة إعلام عربية أو عالمية، إنما جاء لإيصال رسالة للعالمين العربي والإسلامي، بأن عهدا جديدا قد بدأ مع تسلم أوباما سلطاته، بما يخص العلاقة بين الولايات المتحدة والعالمين العربي والإسلامي، التي كانت تعرضت إلى ضربة قاصمة بعد تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، وساهم في تعميقها المتطرفون من الجانبين، من وزير العدل الأميركي، آنذاك، جون آشكروفت، إلى زعماء القاعدة المتربصين في مخابئهم من اليمن إلى أفغانستان.

> **هناك ما يمكن أن يفعله ميتشل لحل بعض المشكلات التي تحول بين حماس والقبول بتسوية**

وقد كان موحياً أن يأتي أوباما في مقابلته على قضية العلاقة بين الجانبين بدعوته الطرفين إلى اعتماد "لغة الاحترام" وعدم "أبلسة" الآخر، في إعلان غير مباشر عن الاستعداد لفتح صفحة جديدة بين الطرفين وطي صفحة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001.

وكان واضحاً أن أوباما يعرف تماما، أن اللغة قد تكون مدخلا لإصلاح العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، لكنها لا تمثل عاملاً جوهرياً في إصلاح تلك العلاقة، وأن إصلاح العلاقة، إن تم، فإنه سيكون من خلال إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. من هنا كانت دعوته التي وجهها لاستئناف محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وهي دعوة جاءت لتؤكد صدقية وعود أوباما الانتخابية، والتي كان قد أكد فيها أنه لن ينتظر طويلا قبل أن يبدأ في معالجة القضية الفلسطينية، وذلك في تناقض تام مع ما فعله الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الذي أجل النظر في قضية الشرق الأوسط ،ومضى في اتجاه ما أسماه "الحرب على الإرهاب" جاعلا القضية الفلسطينية جزءا من هذه الحرب.

حديث أوباما لم يكن طمأنة فارغة للمشاهدين العرب الذين تابعوا مقابلة الرئيس على "العربية"، بل جاء ليؤكد جديته في التعامل مع هذا الملف الشائك الذي أحرق أيدي عدداً من الرؤساء الأميركيين السابقين، فقد جاءت كلمات أوباما تلك بعد أن كان قد أعلن اختياره السناتور الأميركي السابق جورج ميتشل مبعوثا خاصا للشرق الأوسط، وهو اختيار لم يكن عفوياً، بل جاء تأكيدا لجدية الرئيس في معالجة الملف الشرق أوسطي؛ جدية لم يشر إليها الاختيار فقط، بل أشارت إليها جملة من الشواهد ربما كان أبرزها أنه ربط مهمة جورج ميتشل، التي بدأها بزيارة القاهرة أخيرا، به شخصيا، وليس بوزيرة الخارجية هيلاري كلنتون.

اختيار ميتشل تحديدا، بعد أن كانت ترددت أنباء مختلفة عن أن المرشح لهذه المهمة هو المبعوث السابق دنيس روس، هو الدليل الأبرز على الجدية التي ينوي باراك أوباما أن يتعهد بها الملف الشائك. فنحن لن نجد أنفسنا أمام شخصية مجهولة وأفكار غير محددة حول القضية وحول الطريقة التي يمكن من خلالها التوصل إلى حل للصراع الطويل، فالمبعوث الجديد معروف بأنه عراب الحل الذي سبق وتوصل إليه البريطانيون والإيرلنديون الذين كانوا منهمكين في صراع استمر أكثر من ثمانية قرون. ومعروفة أيضا أفكار ميتشل من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التي سبق أن ضمنها تقريره الشهير الذي قدمه حين كان مبعوثا للرئيس الأميركي الأسبق بيل كلنتون، والذي تضمن ثلاث نقاط أساسية: تحسين شروط الحياة في الأراضي الفلسطينية من خلال رفع الحواجز وغير ذلك من إجراءات على إسرائيل القيام بها، وزيادة قدرات قوات الأمن الفلسطينية للمساعدة في ضبط فوضى السلاح، وفرض الأمن والأمان في البلاد، وأخيرا، وهي النقطة الأكثر أهمية، ضرورة وقف عملية التوسع الاستيطاني الإسرائيلي على الفور، بما في ذلك ما تسميه إسرائيل "التوسع الطبيعي" للمستوطنات، وما يسميه الفلسطينيون عملية "تسمين المستوطنات"، أي تمددها فوق مساحات جديدة من الأرض الفلسطينية، ما يعني مصادرة مزيد من هذه الأرض.

لم يكن سراً أن اليمين الإسرائيلي لم يكن سعيدا بالتوصية الأخيرة، وأنه شن على ميتشل هجوما عنيفا في حينه، وأن هذه الأوساط اليمينية الإسرائيلية نفسها عاودت الهجوم على المبعوث الأميركي منذ اليوم الأول لتعيينه مبعوثا جديداً.

ولكن من يعرف ميتشل من شأنه أن يعرف تماما أن الرجل لن يتوقف طويلا أمام هجوم اليمين الإسرائيلي، فقد وصفه جوناثان باول، كبير الموظفين في إدارة رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، بأنه "أكثر الرجال الذين عرفتهم صبرا في حياتي، فهو يمضي قدما بغض النظر عن الإهانات والضغوطات التي يتعرض لها حتى يصل إلى اتفاق."

خلال جولته الأولى في المنطقة، لن يقابل ميتشل أيا من زعماء حركة حماس التي خرجت قوية بعد مذبحة غزة، وهي اليوم تطالب بثمن لما تقول إنها حققته من نصر في الهجوم الإسرائيلي على القطاع، ولكنه في النهاية سوف يقابل زعماء الحركة، إما من خلال وجودهم في إطار حكومة وحدة وطنية فلسطينية يكونون ممثلين فيها، أو بوصفهم ممثلين للحركة التي سوف تكون طرفا في أي تسوية فلسطينية إسرائيلية في النهاية. على أي حال فقد تردد أن ميتشل سبق أن قابل ممثلين عن الحركة في جولاته السابقة في المنطقة، فهو زار غزة في مهمته السابقة وربما قابل بعض زعمائها.

باراك أوباما

جورج ميتشل

وفي النهاية فإن هناك ما يمكن أن يفعله ميتشل لحل بعض المشكلات التي تحول بين حماس والقبول بتسوية، عبر الفصل بين القيادة السياسية للحركة والقيادة العسكرية لها الممثلة في كتائب عز الدين القسام، تماما مثلما فعل حين ساعد على الحل في إيرلندا من خلال الفصل بين الجناح السياسي للحركة الجمهورية الإيرلندية، السين فين، وبين الجناح المسلح المعروف بالجيش الجمهوري الإيرلندي.

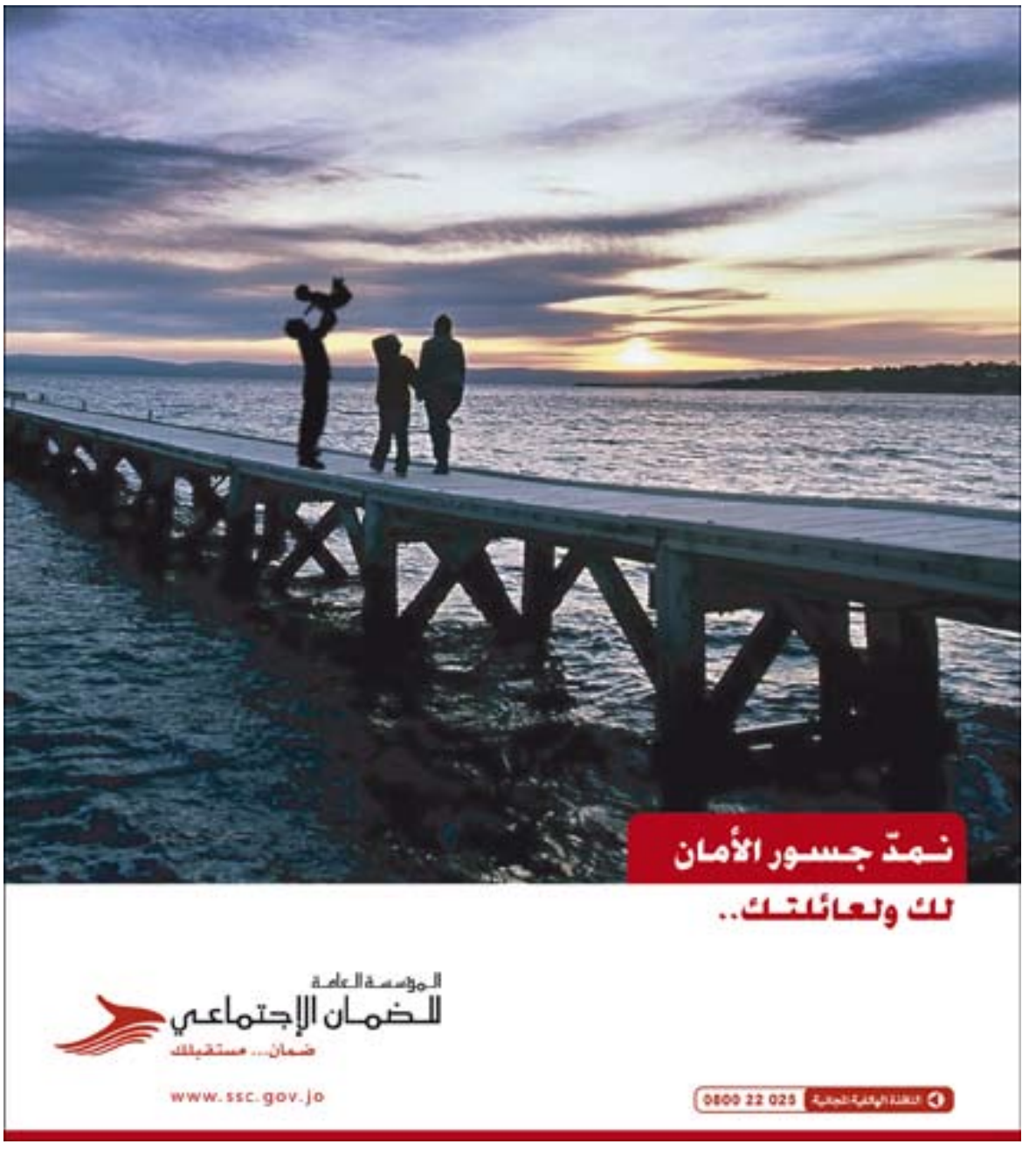

ما تستنّى التنزيلات

فأسعارنا الجديدة..
منافسة طول العام

في أكبر معارض للأثاث في المملكة..

أكبر تشكيلة للأثاث المنزلي في المملكة..
في ميداس خلدا وسيتي مول
أكثر من ٢٥٠ صالون ، أكثر من ١٠٠ غرفة نوم،
أكثر من ١٠٠ طقم سفرة ، وأكثر من ١٥٠ كرسي ...

أكبر معرض للأثاث المكتبي..
شارع الإذاعة والتلفزيون
أوسع تشكيلة من المكاتب وأنظمة المقاطع والمقاعد
وخزائن الملفات وطاولات الإجتماعات في مكان واحد

تفضلوا بزيارتنا..

ميداس
مفروشات لأسلوب حياة مميز

ميداس خلدا - هاتف: 5522686
ميداس سيتي مول - هاتف: 5866183
ميداس للأثاث المكتبي - هاتف: 4395556

اقتصادي

بفضله تجاوزنا أزمة الخليج الأولى

الأزمة الاقتصادية تُملي تشكيل فريق اقتصادي

محمد علاونة

في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات واجه الأردن صعوبات اقتصادية حادة، فهبطت معدلات النمو، وانخفضت قيمة الدينار، وخوت خزينة الدولة التي كانت حتى ذلك الوقت عامرة، ولم يعد لدى البنك المركزي من العملات الصعبة إلا القليل.

بدأ ذلك كله قبل أزمة الخليج الثانية عندما اجتاح العراق الكويت، وحين نشبت حرب تحرير الكويت جاءت لتضيف مصاعب أخرى تمثلت في فقد السوق العراقية، والتعرض لحصار اقتصادي خليجي عقابا للأردن الذي اعتبر موقفه مؤيدا للعراق آنذاك.

ففي العام 1990 اجتاح العراق الكويت، برزت خلافات بينه وبين دول الاتحاد الأوروبي، وعاش الأردن في عزلة وشبه مقاطعة من دول الخليج، فخسر جزءا كبيرا من المساعدات وتعرض لضغوط دولية تزامنت مع أزمة عاشها الأردن في العام 1989-1991، عندما انهار الدينار الأردني الذي فقد أكثر من نصف قيمته أمام العملات العالمية الرئيسية.

لكن الأردن ما لبث أن تجاوز ذلك، خلال سنوات قليلة، وذلك من خلال تطبيق برنامج للتصحيح الاقتصادي الذي كان قد بدأ تطبيقه مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قبيل الحرب، ولكنه أوقف بسببها، قبل أن يعود إلى التطبيق في العام 1992. حيث نفذ على مدى عقد ونصف العقد من الزمن فهو استمر حتى العام 2004، وقد ساعد البرنامج على: زيادة الاحتياطيات النقدية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فاقت معدلات النمو السكاني، مقابل نمو سلبي العام 1989. وهذا ما جعل نائب رئيس الوزراء السابق جواد العناني يقول إن المعطيات آنذاك كانت أقوى من أزمة 2008.

بيد أن نائب رئيس الوزراء السابق محمد الحلايقة، يرى بأن الفرق الاقتصادية لطالما كانت موجودة في الحكومات متمثلة بوزراء الصناعة والتجارة والمالية والتخطيط، إضافة إلى محافظ البنك المركزي، وهم تلقائيا يشكلون فريقا اقتصاديا حكوميا يتعامل مع القضايا الحالية والمستقبلية.

الآن، كما يرى العناني، لا توجد خطة واضحة المعالم، مع أن المعطيات التي تعامل معها الأردن في التسعينيات كانت أكبر من الأزمة المالية العالمية الحالية. فهو يؤكد أنه مع التطور السريع في اقتصاديات الدول هنالك ما يسمى «Decision Support Unit»، أي وحدة دعم القرار، وتشكيل مثل هذه الوحدة حاجة ملحة في الوقت الحالي لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية والانعكاسات المتوقعة منها في العام الجاري.

وشرح العناني عمل تلك الوحدة بقوله إنها تقوم بالقراءة المستقبلية لأي قرار اقتصادي ودرسها للآثار المحتملة الناتجة عن تلك القرارات، حيث إنها تكون مسلحة بالبيانات والإحصاءات المطلوبة.

ويتفق الحلايقة مع العناني بوجوب وجود فريق اقتصادي يدرس انعكاسات الأزمة المالية العالمية، التي قد تخلف تحديات اقتصادية ومالية، سواء من خلال تراجع حوالات العاملين الأردنيين في الخارج أو دعم مشاريع يمكن أن تتأثر بشح السيولة.

غياب خطة اقتصادية، أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الغذائية

ومع عدم دعوته مجددا إلى برامج اقتصادية ممزوجة بسياسات مؤسسات عالمية، يرى العناني أن تجربة التصحيح الاقتصادي كانت ناجحة بسبب وضوح الخطط، والجهود التي بذلت من قبل منفذيها.

الإنجازات الاقتصادية خلال التسعينيات تحققت رغم حدة التوترات السياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات معظم دول المنطقة. وفي صورة أو أخرى، فإن الحال الراهن الذي تعيش فيه القضية الفلسطينية واحدة من أخطر تحدياتها ممثلة في أحداث غزة الأخيرة، وبروز الأزمة المالية العالمية التي بدأت بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية منتصف شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي يعيد إلى الأذهان تلك الأيام العصيبة.

الحكومات الأردنية السابقة، وتحديدا منذ حكومة عبد الرؤوف الروابدة التي تم تكليفه بتشكيلها في آذار/مارس العام 1999 وحتى الحكومة الحالية، غيّبت وجود فريق اقتصادي متخصص يضع استراتيجيات طويلة الأمد للاقتصاد الأردني، ويقوم في الوقت نفسه بدور إنذار مبكر لمواجهة تحديات جديدة محلية وعالمية.

محمد الحلايقة

جواد العناني

لكن الحلايقة يذكر بما أعلنه أخيرا رئيس الوزراء نادر الذهبي عن تشكيل لجنة وزارية خاصة بدراسة الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الوطني.

وقد ردت الحكومة تشكيل اللجنة إلى متابعة المستجدات والتعامل مع كل المتغيرات بمرونة تامة وليس لإدارة أزمة مالية، باعتبار أن مثل هذه الأزمة المالية غير موجودة في الأردن.

وقد أدى غياب خطة اقتصادية مسبقة، إلى الارتفاع غير المسبوق في أسعار السلع الغذائية خلال العام 2008، ويكشف نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق، الذي يمثل قطاعا معنيا بشريحة واسعة من التجار الذين تعاملوا مع تلك الأزمة، عن مطالبة القطاع بتشكيل مجلس أمن غذائي لمواجهة التحديات المذكورة وتحديات أخرى مستجدة، لكن الحكومة بقيت متفرجة على ما يحدث في الأسواق، وحتى الآن لم تعد أسعار كثيرمن السلع إلى مستوياتها السابقة، رغم الانخفاض الذي شهدته عالميا سلع جاهزة أو مدخلات إنتاج في الشهرين الأخيرين من العام الماضي.

العناني يرى الآن وجود تربة خصبة وعوامل يمكن أن تساعد على الوقوف في مواجهة أي احتمالات سالبة خلال العام الجاري، حيث إن معدلات النمو تتجاوز 6 في المئة، واحتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة عند مستويات جيدة، مع انخفاض في معدلات الفقر والبطالة لمستويات 14 و13 في المئة لكل منهما على التوالي، وبالتالي فإن تلك المعطيات ستساهم في مواجهة تحديات العام 2009، وذلك بعكس ما كانت المؤشرات الاقتصادية تقوله خلال التسعينيات.

من بين أسباب إجهاض تشكل فريق وزاري اقتصادي، اختلاف الآراء باتجاه القرارات الاقتصادية ما بين الأعضاء من جهة، وبينهم والرئيس من جهة أخرى، وهو ما بدا واضحا عندما قرر مجلس الوزراء برئاسة معروف البخيت في أغسطس/آب من العام الماضي، عدم رفع أسعار المحروقات، وهو قرار كلف الحكومة وزير ماليتها الدكتور زياد فريز الذي استقال احتجاجا على القرار الذي اعتبر أنه سيؤدي إلى استمرار تفاقم عجز الموازنة.

لكن العناني اعتبر أن الاختلاف في وجهات النظر أمر ايجابي، مع تأكيده بعدم وجوب فصل ما بين واضعي السياسات والتصورات الاقتصادية ومنفذيها، في إشارة منه لضرورة وجود مرجعية اقتصادية تتخذ القرار بناء على وجود فريق مواز من الباحثين والمختصين من البنك المركزي ووزارة التخطيط يعملون بجانب ذلك الفريق الوزاري.

برنامج التصحيح: نهاية وبداية

تأثر الاقتصاد الأردني إيجاباً في بعض الحالات، وسلباً في حالات أخرى، بصدمتي ارتفاع أسعار النفط في 1974 ، 1979 وما نجم عن ذلك من تدفقات مالية إلى الساحة الأردنية، وتأسيس بنوك جديدة؛ بنك الإسكان 1974، البنك الأردني الكويتي 1977، بنك الأردن والخليج 1978، وفرع بنك سيتي الأميركي 1974.

وقد شهدت الفترة المشار إليها خروج أعداد متزايدة من الأردنيين للعمل في الأقطار النفطية الخليجية، مع ما رافقها وتبعها من تغير وتطور فيما يتعلق بما أصطلح على تسميته "حوالات المغتربين"، وهي التدفقات النقدية التي أنعشت بعض القطاعات وأدت إلى انتقال كثير من أصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات المالية إلى الأردن، بعد أن كانت تعتمد من بيروت مركزاً لها ونتيجة للحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في العام 1975، ثم نشوب الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980.

وفيما كانت التدفقات المالية في النصف الأول من الثمانينيات إيجابية من حيث المساهمة في إنعاش الوضع الاقتصادي الأردن، فإن الوضع اختلف في النصف الثاني من الثمانينيات، عندما تركز تدفق الموارد المالية الخارجية على الاقتراض الموسع، والإنفاق الجاري الاستيرادي ليرتفع حجم المديونية الخارجية الأردنية من 1.098 مليون دينار في سنة 1985 إلى 4.904 مليون دينار في 1989، وهو عام انفجار أزمة الدينار، أي بما يزيد على 4 أضعاف في فترة زمنية قصيرة نسبياً.

ونمت مديونية الأردن بوتيرة متسارعة، وتفاقم في موازاة ذلك معدل العجز في الموازنة السنوية ليصل في 1989 إلى 23 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما جرى أيضاً استنزاف احتياطي الأردن من العملات الأجنبية ليصبح رصيده "سلبياً".

التشوهات والاختلالات السابقة لم تكن بعيدة عن أنظار وتقييمات الجهات الدائنة ومؤسساتها المالية التي استمرت، رغم ذلك، في تقديم وصرف المزيد من القروض حتى انفجار الأزمة العامة في نهاية الثمانينات، وتدهور سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسة بنسبة 50 في المئة، وتفاقم معدل التضخم ليصل إلى 14 في المئة في سنة 1989، ويشتد أكثر في السنة التالية ليصل إلى 26 في المئة، وتتعمق في موازاة ذلك أزمتا الفقر والبطالة التي لا تزال بمعدلاتها العالية تخيّم على مجمل الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأردنية.

وخلال الأزمة وبعدها، تعهدت الحكومة في كتاب أو مذكرة أطلق عليها اسم خطاب "النوايا" الموجه بتاريخ 13/4/1989 إلى صندوق النقد الدولي، بتبني وتطبيق توجهات وسياسات اقتصادية ومالية ونقدية تخدم وتحمي في مجملها مصالح الدائنين، وهو ما عرف ببرنامج التصحيح الاقتصادي، والذي استمر مع تباطؤ في تطبيق البرنامج حتى بعد تجديده بحيث يغطي الفترة 1992 – 1998، وحيث جرى تفعيله اعتباراً من بداية 1994 ليستمر حتى عام 2004.

وقد هدف البرنامج إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة بالحد من الإنفاق العام والتوظيف الجديد، وبزيادة الإيرادات بالتعهد بإصلاح المنظومة الضريبية من خلال إدخال ضريبة الاستهلاك وضريبة المبيعات "القيمة المضافة"، وتقليص الدعم المقدم للمواد للغذائية وللمياه ولإنتاج القمح، مع الأخذ بعين الاعتبار هدف تخفيض عجز الموازنة، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار وصولاً إلى زيادة معدلات النمو الحقيقية وإعادة الثقة بالاقتصاد الأردني، والحد من الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي وانتهاج المرونة في أسعار الصرف، وتحقيق التوازن في الحساب الجاري لميزان المدفوعات باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك كافة، ومنها تشجيع الصادرات والحوالات وتنشيط قطاع السياحة والحد من المستوردات.

ومن أهم الاجراءات التي نفذها الحكومة في بداية برنامج التصحيح قرار البنك المركزي الأردني في شهر شباط 1990 " بتحرير أسعار الفائدة المصرفية، أي ترك تحديد أسعارها لقوى الطلب والعرض السوقية.

اقتصادي

استقطاب استثمارات خليجية خيار لمواجهة ركود محتمل

محمد علاونة

في اجتماع للفريق الاقتصادي الحكومي، لمناقشة المؤشرات الاقتصادية، قال رئيس الوزراء نادر الذهبي إن الأردن مقبل على استثمارات كبيرة في العديد من المجالات تقدر قيمتها بالبلايين.

الذهبي ألمح في حديثه إلى اتخاذ إجراءات فورية وسريعة لإزالة أية معوقات إجرائية أو غيرها، قد تقف أمام نجاح الاستثمارات القائمة حاليا، فهل قصد رئيس الوزراء حدوث انفراج من قبل البنوك المحلية تجاه منح تسهيلات لمشاريع، وتحديدا في قطاع العقار؟

رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستثمر أكرم كرمول، فسّر حديث الرئيس بأنه تذكير بوجود قوانين لتشجيع الاستثمار تقدم تسهيلات كبيرة للمستثمرين العرب والأجانب.

وقال كرمول أن حديث الرئيس يشير إلى إمكانية استقطاب بقايا أموال خليجية عائدة من أسواق عالمية تعرضت لهزات طاولت جزءا كبيرا من تلك الأموال سواء كانت لأفراد أو لصناديق سيادية.

ولكن السؤال هو: هل يمكن للأردن استقطاب تلك الاستثمارات في ضوء أزمة مالية تكشفت في الولايات المتحدة الأميركية وامتدت إلى معظم دول العالم؟، وبخاصة وأنها تسببت في إيقاف مشاريع استثمارية، وتكبد المستثمرين في الأسهم بلايين الدولارات.

دول الخليج، ورغم ما تتعرض له من ضغوط تسببت في انخفاض معدلات النواتج القوية، فإنها بحسب كرمول، ما زالت تحتفظ بأموال فائضة تأتت نتيجة الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط قبل أن ترتد هبوطا، وهذه الأموال تبحث عن أماكن آمنة ولا تحتمل المخاطرة.

أصحاب شركات عقارية وتجار اشتكوا خلال العام 2008، من تشدد البنوك تجاه منح التسهيلات أو تقديم اعتمادات استيراد، وذلك بشهادة رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان زهير العمري ونقيب تجّار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق.

ويستذكر مستشار قانوني لأحد الشركات العقارية الكبرى أن الشركة أعلنت أنها تسير وفق خططها التي وضعتها منذ عامين. ولا يخفي المستشار، الذي طلب عدم نشر اسمه، وجود نقص في السيولة بسبب ما وصفه بـ «الحذر المفرط» من قبل البنوك إزاء منح التسهيلات، إضافة إلى ما اعتبره تحذيرا من قبل البنك المركزي للبنوك بأن تكون أكثر تشددا في المرحلة المقبلة.

> **دول الخليج تحتفظ بأموال فائضة نتيجة الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط**

اليوم، يقول المستشار القانوني، «نرى مؤشرات حكومية تفيد بتوصلها إلى اتفاق مع البنوك لدعم الشركات العاملة في قطاع العقار»، في إشارة منه إلى وجود خطة حكومية تهدف إلى مواجهة نقص السيولة للشركات العقارية، بعد تشدد البنوك في منح القروض إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، من أبرز ملامحها إصدار سندات خزينة من قبل الحكومة بفائدة لن تتجاوز 4,5 في المئة تباع للبنك المركزي ويوجهها للشركات العقارية التي تحتاج إلى السيولة.

وبيّن القانوني، وهو مستشار شركة تعمل في تقيم مشاريع تقدر ببلايين الدنانير، أنه شهد توقف مشاريع وعمليات تسريح لعاملين في شركات في دول الخليج، لذلك فإن الحكومة تجد نفسها أمام مسؤولية عدم حدوث ذلك في الأردن.

وما يدفع الحكومة إلى الإسراع بحل مشاكل القطاع، البوادر التي ظهرت، بشكل واضح في مبيعات الأراضي خلال الأشهر الأخيرة من العام الماضي، والتي ستظهر آثارها بوضوح في مجال مبيعات الشقق السكنية في العام الجاري.

حجم بيوعات للشقق السكنية بلغ، وفق بيانات جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان، واستنادا لبيانات حكومية، نحو 15 ألف شقة خلال العام 2008، وذلك من أصل 40 ألف شقة هي الحاجة الفعلية للمملكة من الشقق سنويا، التي يتركز معظمها على الشقق المتوسطة والصغيرة، بمساحة 150 متراً وما دون، وذلك بسبب تراجع القدرات الشرائية للمواطنين من جهة، وتشدد البنوك في منح القروض السكنية من جهة أخرى.

من أبرز المشاريع التي تحدث عنها الذهبي، إتمام الحكومة لدراسة أولية حول مشروع قناة البحرين، والتي ينتظر أن تستفيد منها ما بين 7 و 9 مناطق تنموية خاصة في وادي الأردن، من العقبة وحتى البحر الميت، فضلا عن مشروعات ببلايين الدولارات.

ورغم أن الذهبي يقر بأن العام الجاري لن يكون عاما سهلا على الصعيد الاقتصادي، فإنه شدد على أهمية قطاع الطاقة الذي يعد العنوان الأبرز في الاقتصاد، وبخاصة في مجال الطاقة النووية أو الصخر الزيتي أو الغاز أو غيرها.

حديث الذهبي حول أهمية الاستثمارات الخارجية يأتي منسجما مع ما أفاد به البنك المركزي الأردني في تقريره السنوي الأخير، الذي أكد فيه أن أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد وتستحق المعالجة هي ارتفاع مستوى العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وحتى الآن تمكن الأردن من تمويل هذه العجوزات بطرق ميسرة ومن دون أي ضغوطات تذكر على مستوى سوق العملات الأجنبية، وذلك من خلال الاستثمارات المباشرة.

غير أنه وفي الأمد الطويل، ومرة أخرى بحسب «المركزي»، يبقى هناك احتمال أن تنعكس حالة عدم التوازن الدولية على حدوث تصحيح غير منظم للاقتصادات الكبرى، وعلى نحو قد يؤثر في نمط وحركة التدفقات الاستثمارية الجارية والرأسمالية.

> **ارتفاع مستوى العجز في الحساب الجاري من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد**

وما يزيد من حدة مخاطر العجز في الحساب الجاري على الاقتصاد الأردني، هو أن هذا العجز ذو طابع هيكلي ناجم عن ضعف الإدخار المحلي والحاجة الدائمة إلى الاستثمارات الأجنبية من الخارج.

إلى ذلك فإن نصائح البنك المركزي تأتي منسجمة مع البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، التي بينت أن حجم الاستثمار المحلي يمثل 79 في المئة من مجموع الاستثمار الكلي، بينما يشكل الاستثمار العربي 18 في المئة من مجموعه، في حين يمثل باقي الاستثمار الأجنبي ما يعادل 3 في المئة فقط من المجموع.

وتظهر أرقام المؤسسة أن حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للعام 2008 وحتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي بلغت 1,386 بليون دينار.

الأسعار وتداعيات الأزمة العالمية على أجندة الحكومة

تفرض ملفات عديدة نفسها على أجندة الحكومة خلال العام الجاري، وعلى رأسها الأسعار، وانعكاسات الأزمة العالمية وضغوطاتها الاقتصادية، ما يستدعي اتخاذ عدة إجراءات تجنب أو تخفف الأثر السلبي لتداعيات الأحداث العالمية والإقليمية.

وتتعدد مسؤوليات الحكومة، بين منع تكرار «التخبط» في الإجراءات، وزيادة الاعتماد على الموارد الأساسية للدولة، إضافة إلى توجيه الجهاز المصرفي لتسهيل منح القروض، وتفعيل الزراعة كقطاع اقتصادي حيوي.

وكان رئيس الوزراء نادر الذهبي أعلن في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي عن ضمان جميع الودائع في البنوك المحلية والأجنبية العاملة في المملكة حتى نهاية العام الجاري، والتي تناهز قيمتها 20 بليون دينار.

ارتفاع الأسعار يعد أهم القضايا التي يلزم التركيز عليها من وجهة نظر الخبير الاقتصادي هاني الخليلي الذي يطالب الحكومة بـ«مخاطبة جميع الجهات المعنية لتخفيض أسعارها لتنعكس على المواطنين بشكل يومي، بالإضافة إلى توجيه البنوك والجهاز المصرفي لمنح قروض للتجار والمستوردين».

وأشار الخليلي إلى أن «التشدد في منح القروض يضع التجار في موقف صعب لعدم توافر السلع بالأسواق، داعيا التجار في الوقت ذاته إلى تخفيض أسعارهم، بخاصة بعد مرور أربعة أشهر على بدء انخفاض الأسعار، إذ انتهت البضائع التي كانت مستوردة بأسعار مرتفعة».

وأزالت نتائج البنوك المحلية للربع الثالث من العام الماضي، المخاوف المتعلقة بتأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف المحلية، إلا أن تأثيرها لم يهدئ من روع المستثمرين المندفعين إلى عمليات البيع العشوائية.

الخبير الاقتصادي مازن مرجي يرى «أن على الحكومة وضع خطط محكمة واتخاذ إجراءات لمنع تكرار التخبط في العام الجاري، الذي ظهر من خلال عدم وضوح التوجيهات الحكومية خلال العام 2008».

مرجي وضع ملف استكمال تحرير قطاع الطاقة على أجندة الحكومة، وشدد على أهمية تحرير أسعار النفط، من خلال دخول عدد غير محدد من المستوردين والمسوقين والموزعين إلى السوق المحلية، التي تعكس صورة الأسعار العالمية».

وأضاف مرجي أن «على الحكومة التحكم بأسعار السلع الأساسية والخدمات في صورة أكبر، بعدما شهد العام الماضي انفلاتا كبيرا بالأسعار، إذ اكتفت وزارة الصناعة والتجارة بدور العلاقات العامة ولم تتدخل لضبط الأسعار وكسر احتكارات التجار للأساسيات، ولم تعمل على حماية المستهلك وتحديد التنافسية بشكل كبير».

وكانت أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسب تراوحت بين 20- 200 في المئة، مصحوبة بالارتفاعات التي طاولت أسعار النفط، وأجور النقل والشحن حول العالم.

ويبدو جليا أن الضغوطات الأساسية على الاقتصاد خلال العام الجاري ستصيب ميزان المدفوعات، والموازنة العامة، إذ لا بد من الاعتماد على الموارد الأساسية للدولة، في حين لا ضير من العمل على زيادة المساعدات، في ظل الفترة الاقتصادية العصيبة التي تعصف بالعالم».

وأدت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أميركا منذ أيلول/ سبتمبر من العام الماضي، ثم انتقلت إلى غالبية اقتصادات العالم، جراء أزمة الرهن العقاري وشح السيولة في هذه البلاد.

من ناحية أخرى، ركز مرجي على أهمية تفعيل مبادرة 2009، وهو عام الزراعة، مشيرا إلى أن الحكومة لا تحتكم على خطة عمل واضحة أمام المواطنين والمختصين لتطبيق هذه الفكرة، إذ لا بد أن يشهد القطاع الزراعي دفعة قوية على المستوى المالي، ومستوى السياسات والقوانين والأنظمة.

وأضاف «انه لا بد من إعادة إطلاق الزراعة كقطاع اقتصادي حيوي، وتفعيل قانون استخدامات الأراضي والاستراتيجية الوطنية للزراعة، وإيقاف الامتداد العمراني على حساب الأراضي الزراعية».

وكان الملك عبد اللّه الثاني قال خلال زيارة لمحافظة البلقاء في شهر تموز/ يوليو الماضي «إن تركيزي خلال العام 2009 سيكون على تطوير وتحسين القطاع الزراعي، لمساعدة المزارعين على تخطي التحديات التي تواجههم».

وشدّد مرجي على توجيه الأنظار لاستثمار واستصلاح أراض جديدة مثل «شبه المرتفعة»، التي تصلح لزراعة الزيتون والفستق، وتوجيه دعم الأعلاف لمستحقيه، إذ أظهر مشروع الترقيم الوطني أن عدد الماشية في الأردن يبلغ حوالي ثلاثة ملايين و600 ألف رأس، في حين تقدم الحكومة دعم الأعلاف لستة ملايين و200 ألف رأس.

ويلفت إلى قضية شركات البورصات العالمية ستفرض إيقاعها على أداء الحكومة وجدولها.

ونبه إلى ضرورة تعزيز الجهود على المستوى الإقليمي بخاصة في الدول المستقبلة للعمالة الأردنية بعد توقعات بتسريح عدد غير معروف من العاملين في دول الخليج، وذلك في محاولة لتقليص هذا العدد قدر الإمكان، مشيرا إلى الاستمرار في البرامج التنموية الهادفة، على المستوى المحلي، لتمكين المواطن من إنشاء مشاريع صغيرة توفر دخلا مناسبا وفرص عمل.

استمرار تداعيات الأزمة يتطلب استمرار مراقبة الأوضاع وإخراج نظام إنذار مبكر إلى حيز التنفيذ للاعتماد عليه في معرفة آثار التطورات الاقتصادية على المستوى المحلي بالإضافة إلى مأسسة العلاقات وتنسيقها بين الوزارات المعنية.

اقتصادي

أوباما في مهب العاصفة الاقتصادية

أحمد النمري

منذ بداية انطلاقة الليبرالية الاقتصادية في ثمانينيات القرن الماضي، مع ما عرف بالريغانية والتاتشرية، وهيمنتها على مفاصل التوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار الرأسمالية بوجه عام، والأميركية منها بوجه خاص، تواصلت التحركات والمتغيرات الكمية السلبية في الإدارة الاقتصادية؛ متغيرات كمية في ما يسمى بـ«تحرير الاقتصاد»، و«تحرير التجارة»، وشطب دور القطاع العام أو دور الدولة في مُلكية وإدارة وتخطيط الاقتصاد، واستبدالها بفوضى الإنتاج، والتقلبات الحادة في الأسعار وسوء التوزيع وحمى المضاربات في العقار، وفي الأسواق المالية، وفي البورصات، وفي المشتقات النقدية، وتراجع محورية قطاعات الاقتصاد الحقيقي أو الإنتاجي.

تراكم التغيرات الكمية وتواصلها وتكثفها، كان المدخل الأكيد، والسبب الرئيس لحدوث تغير كيفي نوعي أو انفجار أزمة عميقة في الاقتصاد الرأسمالي المعولم، بدأت في العقار والقروض العقارية وفي إفراط المصارف في تمويلها، وفي خلق أدوات ومشتقات مالية ونقدية، ولتمتد الأزمة إلى مختلف فروع وهياكل الرأسمالية التي فقدت طابعها التنموي والإصلاحي لصالح نشاطات الفساد والمضاربة والتلاعب.

وتفاقم تعمق الأزمة في أواخر 2007 - 2008 إلى درجة لم تنجح محاولات إدارة بوش اليمينية في مواجهتها بوضع خطة إنقاذية، في بداية 2008، بمبلغ 192 بليون دولار، كما لم تنجح خطة إنقاذية لاحقة بقيمة 700 بليون دولار بذلك في أواخر عهد إدارة بوش.

لا شك في أن الرئيس الجديد أوباما، الأقرب تمثيلاً للقوى الرأسمالية المرتكزة في معظم توجهاتها ونهجها إلى «إصلاحات كينز الاقتصادية»، يرغب في مواجهة ومعالجة الأزمة الخانقة البالغة التعقيد، فهل سينجح في ذلك؟ وكيف ومتى؟ وهل ستكون إجراءاته وقراراته في مستوى ما أقدمت عليه إدارة فرانكلين روزفلت، الديمقراطية من جهود للخروج من عنق زجاجة زلزال الكساد الكبير في الاقتصاد الرأسمالي الأميركي في 1929 والسنوات اللاحقة أم لا؟

حتى الآن، فإنّ البرامج الإصلاحية المعلنة من إدارة أوباما، ومن توجهات وسياسات المجموعة الأوروبية لا تدعو إلى كثير من الارتياح أو التفاؤل، فالحديث في إدارة الرئيس الجديد لم يخرج، في مجمله، عن وضع أو اعتماد «خطة أو صندوق إنقاذي جديد»، بقيمة أكبر تصل 800 بليون دولار، ودعم المؤسسات المتعثرة، وتعزيز وتكثيف مشاريع البنية التحتية، وعودة الدولة الخجولة إلى النشاط الاقتصادي، وفي التصدي لمجموعات مراكز القوى في الإدارة، ومحاربة الفاسدين والمضاربين.

مصادر تمويل «صندوق أو خطة الإنقاذ أو الإنعاش الجديدة المقترحة» ليست واضحة ومحددة، وهل ستكون، في معظمها، من الكارتيلات، التي كانت السبب الأساسي في انفجار الأزمة؟ أم من العاملين والمزارعين وصغار الكسبة والحرفيين؟

وإذا كان أحد أعمدة الخطة، كما أعلن، هو التركيز على إقرار تخفيضات جذرية في الضرائب المفروضة على المستهلكين الصغار، أفراداً ومؤسسات، لتوفير فوائض مالية لديهم لتوجيهها للإنفاق وخلق طلب فعّال يخرج الاقتصاد من «مستنقع الركود العميق»، فإنّ توقعا كهذا قد لا يتحقق في أجواء أزمة عميقة بحيث يفضل الأفراد الاتجاه إلى «الاكتناز» تحسباً لوضع أكثر سوءاً في أعداد ومعدلات البطالة المتصاعدة، في موازاة إفلاس أو خروج وحدات اقتصادية من السوق، أو عدم دخول الجديد منها.

ما هو أكثر خطورة، أن تكون إدارة بوش السابقة، قد لجأت إلى عملية «السحب على المكشوف» لطباعة وإصدار أوراق نقدية كبيرة، أو الاستمرار في الاقتراض الخارجي بإصدار «سندات الخزينة الأميركية»، لتمويل عمليات الإنعاش والإنقاذ التي قد لا تتحقق، ولكن السحب على المكشوف ستكون له تداعيات سلبية خطرة محلياً وعلى النطاق العالمي، وبرنامج أوباما والإدارة الديمقراطية الجديدة ليس واضحاً هنا.

وفيما فشل نهج «اللعبة النقدية» في السابق، أي الاعتماد على أدوات السياسة النقدية، وأهمها الرفع أو التخفيض المتواصل في أسعار الفائدة، في معالجة الأزمة الاقتصادية، فإنّ الرأي حولها في برنامج أوباما ليس محدداً تماماً، وكذلك دور وإمكانيات التعاون الدولي المتوازن والمتكافئ فيها.

الإيجابي في برنامج أوباما وإدارته الديمقراطية اعترافه الواضح والصريح بعمق الأزمة وخطورتها، وعدم محاولة إدراج مزاعم يعكسها، باعتبار ذلك مدخلاً مطلوباً لأي جهود تغييرية أفضل، كما أن البرنامج الجديد انتقد بصراحة «فقدان أو شطب معظم شروط التأطير والتقنين في النشاط الاقتصادي وقواعده وأصوله التي ابتدعتها الليبرالية الجديدة المنفلتة من عقالها سابقاً».

وحتى الآن، وحتى تتضح أكثر الخيوط البيضاء من الخيوط السوداء في التوجهات والبرامج المالية والاقتصادية والاجتماعية للإدارة الجديدة، فإنه يمكن القول إن الآفاق في العهد الجديد ستكون بالتأكيد أفضل مما ساد من مثالب ومصائب في عهد إدارة بوش الجمهورية اليمينية، أو بالأحرى في عهد الليبرالية الجديدة التي أخذت تلفظ أنفاسها الأخيرة.

توقعات بتراجع النمو وضبط التضخم خلال العام الجاري

السجل-خاص

من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي محليا خلال العام الجاري مقارنة بالعام الماضي، جراء تأثر معظم قطاعات الاقتصاد الرئيسية بالأزمة المالية العالمية، وإن كان تأثير الحالة العالمية محليا أقل بكثير من تأثيراتها على العديد من اقتصادات العالم.

لكن الوجه المشرق لهذه الأزمة يتلخص في احتمال تراجع معدلات التضخم التي ضرب لهيبها دول المنطقة والعالم بوجه عام، نتيجة تراجع أسعار النفط.

تقرير حديث أصدره البنك الدولي بعنوان مواجهة العاصفة، توقع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتراجع أسعار المواد الأولية، وتكيف النظام المالي والبنكي مع الأزمة.

وشهد العام 2008 حدوث أزمة مالية عالمية وقف العالم مشدوهاً أمامها، وصفت بالخانقة، والتي اندلعت شرارتها في الولايات المتحدة الأميركية في خريف العام 2008 وامتدت إلى معظم دول العالم، فأكبر اقتصاد في العالم مهدد بالانزلاق إلى هاوية الركود والكساد.

قطاع الاستثمار يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بحسب خبراء، بعد أن عانى المستثمرون من خسائر فادحة نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته البورصات العالمية والعربية.

المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار، معن النسور، قال إن الاقتصاد الأردني سيتأثر شأنه شأن كل دول العالم بالأزمة المالية، وبالرغم من انفتاح الاقتصاد الأردني على الاقتصاد العالمي، فإن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على المملكة كانت أقل بكثير من تأثيراتها على العديد من اقتصاديات العالم.

ويتوقع النسور أن يتأثر حجم الاستثمارات خلال العام 2009 بسبب الأزمة العالمية في ظل أزمة السيولة، إلى جانب تأثر قطاعي الصادرات والسياحة.

وأكد النسور أنه «تبقى هناك عوامل يتوقع أن تحمي الاقتصاد الأردني في الفترة المقبلة أهمها التغيرات الهيكلية التي انتهجها الأردن في الفترة الماضية، ومن ضمنها رفع الدعم عن المحروقات، وشراء جزء من ديون نادي باريس، وإتمام معظم مشاريع الخصخصة في فترة الازدهار الاقتصادي».

ويرى النسور أن التأثير المباشر على الاستثمار العربي قد يأتي من المستثمرين الذين عانوا من خسائر فادحة نتيجة الانخفاض الحاد الذي شهدته البورصات العالمية والعربية، ما حدا بهم إلى تأجيل بعض المشاريع خاصة في ظل الركود الاقتصادي المتوقع خلال العام 2009.

وأشار إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا قد يطال العالم العربي نتيجة لهذه الأزمة خلال الفترة المقبلة جراء سحب المستثمرين العرب لأموالهم المستثمرة في الخارج نتيجة فقدان الثقة في ملاءة البنوك الأجنبية، وإعادتها إلى العالم العربي للاستفادة منها في الاستثمار في قطاعات مختلفة كالصحة والتعليم والصناعة والسياحة والبنية التحتية والطاقة البديلة.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي فتوقع الخبير الاقتصادي مفلح عقل، أن يزداد النمو في الائتمان خلال 2009 بين 10 إلى 12 في المئة، في حال حافظت البنوك على زخم الطلب لديها من خلال برامج الإنفاق الحكومي ومنح ميزات ضريبية من قبلها كتأجيل دفع الضرائب، وتخفيف بعضها.

وبين عقل أن هذا النمو هو المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي المحلي، مشيرا إلى أن حالة الائتمان في البنوك تجاوزت حالة التأني التي كانت عليها.

وقال إن عدم ممارسة البنوك الأردنية لسياسة ائتمان غير مسؤولة حافظ على موجوداتها وأصبح عندها كفاية رأسمال تجاوز 18 في المئة، وهو أعلى من المستوى المطلوب وهو: 12 في المئة.

وأكد عقل على متانة الجهاز المصرفي الأردني بدلالة وجود ثلاثة مؤشرات هي: توافر السيولة، وكفاية موجودات البنوك، بالإضافة إلى خفض أسعار الفائدة لديها.

ولفت إلى أن النظام المصرفي الأردني منظم ومتحفظ في مجال الإقراض، وأن أداء الجهاز مطمئن إلى الآن، إضافة إلى اعتبار السوق المالي من أكثر أسواق المنطقة خبرة وتنظيما رغم أن 60 في المئة من استثماراته أجنبية وعربية في الوقت الجاري.

عقل كان متفائلا حيال معدلات التضخم، إذ توقع أن تنخفض مستوياته خلال العام الجاري، الأمر الذي سوف يدفع البنك المركزي لتخفيض سعر الفوائد، وبالتالي البنوك المحلية.

وتوقع عقل أن تتباطأ الاستثمارات الخارجية، مبينا أن عملية سحب الاستثمارات من الأردن وتوجيهها لبلد آخر أكثر أمنا غير موجودة، مشيرا إلى أنه إذا تم سحب لبعض الاستثمارات من قبل المستثمرين في المملكة فبهدف تغطية مراكزهم الرئيسية، وأكد أنه «لا يوجد أفضل من الأردن للاستثمار».

وتوقع أن يكون هناك نمو اقتصادي بنسبة 5 في المئة، وتراجع للتضخم بنسبة تقل عن 10 في المئة، وارتفاع البطالة بنسبة 1 في المئة، وأن يميل العجز التجاري للانخفاض مع بقائه على مستوياته المرتفعة بشكل عام.

وأشار إلى عملية تقليص العمالة التي تحدث في دبي، ما يؤثر على الاقتصاد المحلي نتيجة تراجع حوالات المغتربين، ومحاولة توفير فرص عمل للعائدين «الذين يجب أن يتكيفوا بمستوى مادي جديد يقل عن الذي كان عليه خارج المملكة».

وقال إن السوق المالية ستتحسن خلال العام الجاري لكن بمعدلات غير عادية كتلك التي كانت في 2004 و2005.

أما القطاع السياحي فهو الآخر عرضة للتأثر بتداعيات الأزمة العالمية نتيجة الاعتماد على السياحة الأوروبية، بحسب عقل.

ويتفق معه في ذلك، رئيس اتحاد الفعاليات السياحة، ميشيل نزال، الذي توقع تأثر قطاع السياحة المحلي بالأزمة المالية، نتيجة تراجع أعداد السياح الأوروبيين والأميركان ما يؤثر على جميع الفعاليات السياحية.

وأضاف نزال أن ممثلي قطاع السياحة سوف يقومون بفتح أسواق جديدة في دول شرق أسيا كالصين والهند لتسويق الأردن سياحيا، ولتعويض النقص الذي سوف يحدث في السياحة الأوروبية، مشيرا إلى أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي كنسبة سوف تبقى هي الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى التي سوف تتأثر بشكل أكبر جراء الأزمة وبالتالي سوف تتراجع مساهمتها.

يشار إلى أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الماضي كانت 14 في المئة، وقال نزال «إنهم سوف يحاولون المحافظة على هذه النسبة خلال العام الجاري».

الخبير الاقتصادي، إبراهيم سيف، يبدو أكثر تشاؤماً، ويرجح أن لا يكون العام 2009 عاما سهلا على الاقتصاد الأردني، مشيرا إلى أن النمو في الاقتصاد المحلي سوف يكون «متواضعا» خلال العام الجاري.

ويرى سيف أن قطاع الاستثمار والعقار سوف يشهدان تباطؤا بالإضافة إلى تراجع حوالات العاملين جراء تخفيض الأجور وتقليص العمالة في دول الخليج.

استهلاكي

محمد علاونة

شكاوى من تأخّر موظّفي الجباية في قراءتها

تبديل عدّادات الكهرباء يُظهر فروقا في القراءات

شكا مستهلكون من وجود فروق ملحوظة في حجم استهلاك الكهرباء، مع ما بينته فواتيرهم الشهرية من زيادات في قيمتها.

تأتي الشكاوى تزامنا مع قيام شركة الكهرباء الأردنية، بتركيب عدادات «ديجيتال» جديدة للمشتركين الجدد، واستبدالها بالعدادات القديمة التي تجاوز عمرها ربع قرن.

وشكا مستهلكون من تأخُّر موظفي الجباية في قراءة العدّادات، مما يضيف أياما على مدة الشهر المتعارف عليها (30 يوما)، مما يزيد من حجم استهلاكهم، وبالتالي يصبحون ضمن الفئات الأكثر استهلاكا، ما يعني زيادة سعر الكيلو واط، وبنعكس ذلك على قيمة الفاتورة النهائية.

برزت هذه الشكاوى مع بداية العام الجاري، في وقت يشهد فيه استهلاك الطاقة الكهربائية ذروتـه، لتدني درجـات الـحـرارة، مـا يستدعي استخدام الكهرباء للتدفئة، تزامنا مع موسم امتحانات الثانوية العامة وامتحانات نهاية الفصل الدراسي الأول، إلى جانب متابعة أحداث العدوان الإسرائيلي على غزة عبر شاشات التلفاز، بحسب بيانات صـادرة عن شركة الكهرباء الوطنية، المسؤولة عن نشاطات شبكات النقل والتحكم، والمسؤولة عن محطات توليد الطاقة الكهربائية.

شركة الكهرباء الأردنـيـة تشتري الطاقة الكهربائية من شركة الكهرباء الوطنية، من خلال شبكة نقل الطاقة الكهربائية التابعة لها، ومن ثم توزعها على المستهلكين.

المستهلك هاشم الباي، يقطن في منطقة الصويفية، أشار إلى أن معدل استهلاكه لا يتجاوز 30 دينارا شهريا، بينما العداد الجديد «الديجيتال» أظهر زيادة بلغت 15 ديناراً، قسم كبير منها نتيجة ارتفاع حجم الاستهلاك، وازدياد كلفته، بعد أن تم تصنيف الفاتورة ضمن الشريحة الرابعة، أي كمية الاستهلاك التي تتجاوز 500 ك.و.س/شهر، وبسعر 82 فلس/ك.و.س.

مسؤول في شركة الكهرباء الأردنية، قال إنه من الطبيعي أن يلحظ المستهلكون فروقاً في كميات الاستهلاك، لأن العدّادات الجديدة قراءتها أدقّ بكثير من تلك القديمة التي غالبا ما كانت تُحدث فروقا في قياس الاستهلاك، سواء لصالح المواطنين، أو لصالح الشركة.

المسؤول، الذي طلب عدم نشر اسمه، كشف أن الشركة أجـرت دراسـة مستفيضة توصلت فيها إلى أن العدادات القديمة التي تجاوز عمرها خمسةً وعشرين عاماً، وهو العمر الافتراضي لها، لم تعد قادرة على تقديم قراءات دقيقة، ما دفع الشركة إلى استبدال أخرى جديدة بها، مبيناًأن الاشتراكات الجديدة الآن كلها ستتضمن تركيب عدادات «ديجيتال».

حـول التأخير فـي قـراءة الـعـدادات، أوضـح مسؤول جبايةٍ في شركة الكهرباء الأردنية، أن هذا الأمر قليلاً ما يحدث، في الوقت الذي أقر فيه بعدم وجود آلية لإعادة الفروق التي تنجم عن زيادة حجم الاستهلاك.

المسؤول قال إنه يتم التعامل مع شكاوى المستهلكين بدرجة عالية من الأهمية، وأضاف: «بعد تقديم الشكوى، تقوم الشركة بإعادة مبلغ الزيادة في حال تأكد لها أن الخطأ أسبابه التحصيل، وليس وجود خلل فني في العداد أو في كمية الاستهلاك».

وحول مطابقة العدادات الجديدة للمواصفات والمقاييس، قال المدير العام، نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس، ياسين مهيب الخياط، إن هذه العدادات التي توضع للمرة الأولى مطابقة للمواصفات الدولية، والمواصفة الأردنية التي هي أيضاً نتاج المتطلبات الدولية.

وأوضح أن المؤسسة لا تجيز إدخال عدادات جديدة للأردن، دون إرفاقها بشهادات دولية من جهات معتمدة تأخذ في الحسبان المواصفة العالمية.

بحسب آخر الأرقام الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، راوح الحمل الأقصى للتيار الكهربائي خلال الفترة المذكورة 2200 ميغا واط خلال الفترة الحالية، مقارنة مع نحو 2150 خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وزاد عدد المشتركين بالتيار الكهربائي بنحو 70 ألف مشترك جديد، تركزت في القطاع المنزلي، ووصل عدد المشتركين إلى 1,263 مليون مشترك في العام 2007، مقارنةً مع 1,195 مليون مشترك في العام 2006.

يُذكر أن معدل النمو السنوي في استهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة بلغ 9,5 في المئة، خلال الأعوام الخمسة الفائتة، وقد شكّل استهلاك القطاع المنزلي ما نسبته 38 في المئة من إجمالي الطاقة المستهلكة للعام 2007، يليها القطاع الصناعي بنسبة مشاركة 28 في المئة، وبنسبة نمو 3,65 في المئة، وضخّ المياه بنسبة 15 في المئة، والتجاري بنسبة 17 في المئة، في حين شكلت إنارة الشوارع 3 في المئة من إجمالي الاستهلاك. كما بلغ معدل حصة الفرد من إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة 2277 ك.و.س، ويعدّ ذلـك من المعدلات المتوسطة مقارنةً بالدول العربية.

شركة الكهرباء الوطنية، تتوقع بحسب بياناتها، أن يصل الحمل الأقصى خلال فصل الشتاء الحالي للعام 2008/2009 إلى حوالي 2300 ميغا واط.

الحمل الأقصى في فصلَي الشتاء الفائتين سجل ارتفاعاً غير مسبوق في تاريخ تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية في المملكة، حيث بلغت نسبة النمو للعام 2007 عن العام 2006 نحو 18 في المئة، ونسبة النمو للعام 2006 عن العام 2005 نحو 16 في المئة، نتيجة ازدياد استهلاك المواطنين للطاقة الكهربائية، باستخدام أجهزة التكييف والمدافئ الكهربائية.

بورصة المستهلك

نقص مخزون الكاكاو يرفع أسعار الشوكولاته

قال أصحاب محال تجارية إن أسعار الشوكولاته ارتفعت منذ ثلاثة أسابيع، وبنسب تراوحت بين 15 و20 في المئة، بحسب أصناف المعروض منها وجودته.

تأتي الزيادة الجديدة نتيجة ارتفاع أسعار الكاكاو بداية العام الجاري لأعلى مستوى لها طيلة 23 عاماً، بعد أن اندفع المضاربون إلى الأسواق وسط مخاوف متنامية من تأرجح مستوى الإمـدادات من ساحل العاج، الدولة الأكبر إنتاجا للكاكاو في العالم.

كانت أسعار الكاكاو شهدت ارتفاعاً بنسبة 70 في المئة العام الفائت، على خلاف ما لحق من ضعف وتراجع بأسعار السلع في الأسواق.

محمود سعيد، صـاحـب سـوبـرمـاركـت في الصويفية، قال إن أسعار الشوكولاته السويسرية تحديدا ارتفعت بنسب وصلت إلى 21 في المئة للجملة، ما انعكس على أسعار المفرّق، بينما رد تجار جملة الزيادة في الأسعار إلى ارتفاع أسعار الكاكاو الخام، والحليب، ومواد التغليف.

اتـحـاد منتجي الـشـوكـولاتـه السويسريين (شوكوسويس) أصدر بيانا نهاية العام الفائت، بيّن فيه أن معظم صناع الشوكولاته السويسريين أمّنوا مشترياتهم خلال العام 2008، لذلك بقيت الأسعار مستقرة حتى نهاية العام.

رغم أن سويسرا لا تمثل سوى نحو 1 في المئة من صادرات أنواع الشوكولاته في العالم، وتصدّره بخاصة إلى ألمانيا وفرنسا، إلا أنها تعد من الرواد في مجال الشوكولاته الفاخرة.

تقرير صـادر عن المنظمة العالمية للكاكاو أخيراً، أظهر أن حبوب الكاكاو التي وصلت حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 إلى الموانئ في ساحل العاج، والتي توفر 40 في المئة من الإمـدادات العالمية، شهدت أدنى مستوى لها منذ سنوات عديدة.

التقرير بيّن أن 251 ألف طن فقط من حبوب الكاكاو وصلت إلى الموانئ المحلية أثناء فترة أول شهرين من الموسم الحالي، أي بمقدار يقل بنسبة 40 في المئة من المتوسط في المواسم الأربعة الماضية.

إلى ذلك، استمرت المشكلة في التفاقم خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 20078، الذي يمثل الذروة التقليدية لموسم الحصاد، بسبب آثار موسم البرد الشديد والأمطار الغزيرة التي هطلت في وقت مبكر من العام، إضافة إلى ما أصبح يُعرف بمرض تقرح النباتات الأسود الذي قلّل استخدام الأسمدة والمخصبات.

أسعار بعض المواد والمعادن الأساسية كما في إغلاقاتها الأربعاء 28 كانون الثاني/يناير الساعة 4 بعد الظهر

المادة	السعر
القمح	192 دولار / طن
الذرة	178 دولارا / طن
الكاكاو	2756 دولارا / طن
السكر	370 دولارا / طن
حبوب الصويا	403 دولارا / طن
الأرز التايلندي	590 دولارا / طن
الذهب	888 دولارا / أونصة

إعلامي

جهاد عواد

العلاقة الناعمة لم تدم طويلاً

الإعلام والبرلمان: تواصل على حد السيف

مجدداً بات الإعلام هدفاً لانتقادات نيابية حول «حياديته ومهنيته»، واتهامه بـ«إظهار جوانب سلبية في عمل النواب والتركيز عليها، والتغاضي عن سلبيات حكومية جمّة».

ولعل قيام صحف يومية وأسبوعية، ومواقع إلكترونية، بمراقبة العمل التشريعي والرقابي للنواب، وإظهار مدى تماهي نواب مع برامجهم الانتخابية وابتعاد البعض عنها، وتسليط الضوء على حجم الامتيازات التي نالها النواب، أدى لشعورهم بأنهم عرضة لحملة إعلامية، وفق صحفي مطلع.

الهجوم النيابي قاده النائب عبداللّه الغرايبة، عندما حث رئاسة المجلس على اتخاذ خطوات تجاه صحفيين قال: إنهم «يشوهون صورة النواب بشكل متعمد».

بيد أن ما تحدث به الغرايبة كان الكثير من النواب يؤشرون له همساً وعلناً في الغرف المغلقة وفي كاريدوات المجلس النيابي، ويعتقدون أن الإعلام شن عليهم حملة منظمة، مستحضرين عدة مقالات صحفية وأخبار انتقدت الأداء النيابي.

يرى نواب أن صحفيين يتعمدون نقل السلبيات في عمل المجلس ويقفزون عن الإيجابيات

الغرايبة الذي كان رأس حربة الهجوم النيابي على الإعلام، قال إن وسائل إعلام لم يسمها تقوم بنشر ما يتعلق بمطالبات النواب الخاصة، وتعزف عن نشر وقائع أسئلة رقابية نيابية للحكومة، الأمر الذي يظهر النواب أمام الرأي العام، كأنهم يسعون لخدمة أنفسهم، ويدافعون عن استحقاقاتهم دون الالتفات لمشاكل المواطنين، مطالباً رئاسة المجلس «التنبه لهذا الأمر والدفاع عن النواب».

رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، أيّد الغرايبة في ما ذهب إليه، بيد أنه طالب النواب بالدفاع عن أنفسهم، وشرح ما يقومون به لوسائل الإعلام، وعدم ترك الأمر منوطاً برئاسة المجلس فقط.

النائب الغرايبة تخوف أن يكون تركيز النقد على مجلس النواب، توجهاً حكومياً تقوده الصحافة، وتوقع أن يكون هناك «حملة ضد المجلس».

عندما سُئل النائب الغرايبة عن بواعثه وراء مداخلته، أظهر عتباً على خبر خاص به نشر في موقع إلكتروني، ووصف الخبر بأنه مغلوط، وعندما سُئل عن سبب تعميم نقده على كل الصحفيين لم يدل بإجابة واضحة، كما رفض الإفصاح عن اسم الموقع الإلكتروني أو طبيعة الخبر المغلوط.

لم تكن تصريحات النائب الغرايبة، وحدها التي ذهبت باتجاه نقد الإعلام، إذ بادر النائب وصفي الرواشدة للأمر عينه، إذ دعا وسائل الإعلام في مداخلة له خلال ورشة عقدها منتدى الإعلام البرلماني إلى «المهنية والموضوعية» في نقل أخبار النواب، مشيراً في الوقت عينه إلى «مضايقات يعاني منها البرلمانيون بسبب التغطية الإعلامية».

تعيد تلك الحالة التذكير بحالة «التخندق» في البرلمان الرابع عشر وبدايات البرلمان الحالي بين الطرفين، والمقاطعة التي نفذها إعلاميون على برلمانيين،بعد اعتدائهم على مصورين صحفيين قاموا بتغطية مشاجرة نيابية تحت قبة مجلس النواب.

يأخذ النائب وصفي الرواشدة على صحفيين التركيز على قيام مجلس النواب بفرض فلسين لصالح صندوق دعم الثروة الحيوانية، بواقع فلس عن كل كيلو واط استخدام من عدادات الكهرباء، وفلس عن كل دقيقة اتصال خلوي أو أرضي.

يقول: «لم ينقل الصحفيون وجهة نظر النواب، ولم يظهروا السبب الذي دعاهم لفرض ضرائب جديدة على المواطنين واكتفوا بنشر الخبر دون التنويه للأسباب التي أدت إلى ذلك»، معتبراً أن «إظهار المجلس النيابي وكأنه يفرض ضريبة على المواطن فيها الكثير من التحامل على العمل البرلماني وتشويه للواقع بشكل أساسي».

يرد محرر الشؤون البرلمانية في «الدستور» مصطفى ريالات، بالقول: «الصحفيون نقلوا حرفياً الجلسة التي تم فيها فرض الضرائب الجديدة، ونوهوا إلى مواقف النواب سواء المؤيدة أو المعارضة، وليس مطلوباً من الإعلام تجميل موقف النواب والدفاع عنه».

يعتقد ريالات أن تأشير اليوميات وأسبوعيات لغياب نواب عن الجلسات، وعبثية جلسات المناقشة العامة التي عقدها المجلس وقيام نواب بتهريب نصاب جلسات للحيلولة دون عقدها، «أدت إلى ظهور فريق نيابي يعتقد أن الإعلام يتحامل على النواب».

الصحفيون ليسوا كلهم سواء، وكذلك النواب، والمصداقية والموضوعية هما الأساس

النائب محمد أبو هديب، يعتبر من النواب القلائل الذين يحملون وجهة نظر مخالفة حول العلاقة بين النواب والإعلام، ويعتبر أن «العلاقة بين الصحفيين والنواب من غير الضرورة أن تتسم بالود على الدوام، نظراً لطبيعة عمل الفئتين»، ويقول: «للصحافة دور تقوم به في المتابعة والتغطية، وللنواب دور رقابي وتشريعي».

يستدرك أبو هديب النائب منذ العام 1997 بالقول: «الصحفيون ليسوا كلهم سواء، وكذلك النواب، ولذلك، فإن المصداقية والموضوعية هما اللذان يحددان عمل الصحفي، كما أن قدرة النائب الرقابية والتشريعية الأساس في تقييم دور النائب».

يرفض نائب رفض الإفصاح عن اسمه خشية إثارة حساسية زملائه، إلقاء تبعات بحث النواب عن امتيازات جديدة على كاهل الصحافة، ويقول: «الصحفي يكتب ويبحث عن الخبر، وينشر والنواب يدافعون عن مواقفهم، ولا يجوز للنواب البحث عن امتيازات ومن ثم الطلب من الصحفيين عدم الإشارة لذلك».

وكما يوجد من يعتقد أن النواب عليهم القيام بدورهم بالشكل الصحيح تجنباً للنقد، فإن لدى الصحفيين من يقول إن على الصحفيين إتباع الدقة والموضوعية والمهنية في التغطية الإخبارية، وأن يبتعدوا عن التحيز أو التخندق لصالح هذا الطرف أو ذاك.

يقول صحفي رفض الإفصاح عن اسمه، إن صحفيين تربطهم علاقات إيجابية بنواب ويبتعدون بالتالي عن نقدهم، كما إنهم لا يكتفون بذلك وإنما يقومون بتجميل صورتهم لدى الرأي العام.

يرد صحفيون يتابعون عمل المجلس الحالي والمجالس السابقة بالقول «النواب لا يعون وظيفة الصحفي، ويعتقدون أنها تتلخص في نقل أخباره ولقاءاته وتسليط الضوء على نشاطاته فقط،دون الحق في نقد أداء النواب والمجلس بشكل عام»، وفق محرر الشؤون البرلمانية في «العرب اليوم» وليد حسني.

يعتقد حسني أن قيام صحف يومية وأسبوعية بمتابعة عمل المجلس ورصد أعماله، وتسليط الضوء على محاور النقاش وآلياته، كانا سبباً أساسياً، فيما يرى ماجد الأمير، الصحفي في جريدة «الرأي» أن النواب يحظون بمتابعة استثنائية من قبل الإعلام بأدواته كافة، لذلك من الطبيعي أن يشعروا في بعض المراحل بأن هناك «هجمة ضدهم».

بالمجمل، فإن العلاقة بين الإعلام والبرلمان ستبقى متوترة، طالما اعتقد نواب أن هدف الصحفي نقل أخباره ومتابعة تحركاته وكيل الثناء له، دون ان يكون له الحق في التأشير لمكامن الخلل والعجز في بعض الأحيان، وفق الصحفي مصطفى ريالات.

كما أن صحفيين يتحملون جزءاً من سوء الفهم بين الطرفين من خلال عدم المهنية والبحث عن القشور من دون الدخول في المواضيع الأكثر أهمية التي تهم المواطن وتعود بالنفع عليه.

"نادي الكتاب الصحفيين" قيد الإنشاء

شكّل نادي الكتاب الصحفيين - تحت التأسيس- هيئة إدارة مؤقتة ضمت كلاً من جميل النمري، راكان المجالي، نرمين مراد، سلطان الحطاب، نبيل غيشان، ورنا الصباغ.

تشكيل الإدارة المؤقتة جاء بإجماع 15 كاتباً صحفياً حضروا اجتماع عقد في منطقة البحر الميت يومي الجمعة والسبت الماضيين (23و24 كانون الثاني/يناير الجاري).

حضر اجتماع البحر الميت كل من: محمود الريماوي، محمد خروب، سميح المعايطة، جمال الطاهات، محمد أبو رمّان، حلمي الأسمر، طارق مصاروة، وفهد الخيطان، إضافة إلى أعضاء الهيئة الإدارية المؤقتة الذين تم اختيارهم بالتوافق بين المجتمعين، ولم يتمكن من الحضور: عريب الرنتاوي، ياسر أبو هلالة، باسم سكجها، بسبب ارتباطات طارئة، حالات دون حضورهم.

الكاتب جميل النمري، وهو الذي بادر بطرح المشروع، يقول إن النادي تحت التأسيس "ليس بديلاً عن نقابة الصحفيين بالمطلق، وليس رديفاً أو بديلاً أو نظيراً لها".

نقابة الصحفيين وبلسان نائب النقيب حكمت المومني، قالت إنه لا معلومات لديها عن الاجتماع، وتابع المومني بالقول: «نقل أعضاء النقابة الذين حضروا الاجتماع أن الفكرة ليست بديلاً للنقابة وإنما عبارة عن تجمع للكُتّاب الصحفيين فقط»، ولذلك، فإن النقابة ستطلع على أهداف النادي ومدى تقاطعه مع أهداف النقابة قبل اتخاذ أي موقف بشأنه.

يوضح النمري أن فكرة النادي ولدت منذ فترة تم خلالها التباحث بين الكُتّاب في إمكانية إنشاء مثل هذا النادي، معيداً التأكيد أن نقابة الصحفيين بمثابة البيت للجميع ومن حق سكان هذا البيت الالتقاء فرادى وجماعات في إحدى زواياه دون أن يؤثروا على أحد.

وحول الطريقة التي تمت بها صياغة الدعوات يقول النمري إنه تم اختيار كُتّاب من اليوميات والأسبوعية إضافة إلى كُتّاب يعملون في الخارج، دون أن يكون هناك تمييز بين كاتب وآخر.

وأشار إلى أن النادي مفتوح لجميع الكُتّاب الصحفيين المحترفين الذين هم، في الأساس، أقلام مهمة في الحياة العامة، ويقودون في مفاصل عدة السّجال السياسي في البلد.

اجتماع البحر الميت تمّ فيه تدارس فكرة تأسيس النادي والعلاقة مع نقابة الصحفيين، واتفق أن يتلقى النادي المزمع إنشاؤه تبرعات غير مشروطة وبموافقة الهيئة العامة.

في حال المضي في تنفيذ المشروع، فإن نادي الكُتّاب الصحفيين يمثل ثالث هيئة إعلامية مستقلة بعد مركز حماية وحرية الصحفيين، ونادي المراسلين الأجانب

إعلامي

الاتحاد الدولي يقود وفداً إلى غزة

انتقاد مجازر إسرائيل واتهام حماس بتهديد الصحفيين

قاد الاتحاد الدولي للصحفيين بداية الأسبوع الجاري، وفداً دولياً يمثل اتحادات الصحفيين من أوروبا والعالم العربي إلى غزة، قبل ساعات من موافقة إسرائيل على فتح المنطقة أمام الصحافة العالمية.

وقال الاتحاد الدولي للصحفيين إن هدف الزيارة دعم الصحفيين المحليين والقيام بتحقيق حول المشاكل التي يواجهها الإعلام خلال الحرب.

وقام الاتحاد الدولي للصحفيين، الذي أدان إسرائيل بشدة عندما قامت باستهداف الإعلام المحلي ومنعت دخول المراسلين الأجانب إلى غزة طوال كانون الأول/ديسمبر الماضي، بإدانة حماس لـ «تهديدها وترهيبها للصحفيين».

وقال أيدين وايت، أمين عام الاتحاد الدولي للصحفيين، ورئيس الوفد الدولي، الذي يزور غزة: «نحيي الصحفيين المحليين للشجاعة التي أظهروها في مواجهة الهجمات المتعمدة التي كانت في عدة حالات هجمات قاتلة. وإننا ندعم بقوة مطالبة أمين عام الأمم المتحدة بضرورة احترام القانون الدولي أثناء الصراعات المسلحة، وقد حان الوقت لأن تتم محاسبة إسرائيل لانتهاكاتها الخطيرة للقانون الدولي أثناء هذه الحرب».

وقرر الاتحاد الدولي للصحفيين دعم إجراء تحقيق مفصل من أجل تحديد فيما إذا قامت إسرائيل بخرق القانون الدولي الإنساني بما فيها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1738 المتعلق بحماية الصحفيين أثناء الصراعات المسلحة.

> **عبّر الاتحاد الدولي للصحفيين عن قلقه من محاولات حماس التدخل في الإعلام**

وتم تنظيم الزيارة الدولية بتعاون مشترك مع اتحاد الصحفيين العرب بما فيهم مكرم محمد أحمد، أمين عام اتحاد الصحفيين العرب، ونقيب الصحفيين المصريين. وضم الوفد عدداً آخر من النقابيين هم: نيكوس ميغريليس (اتحاد صحف أثينا - اليونان)، وباتريك كامينكا (النقابة الوطنية للصحفيين/سي جي تي - فرنسا)، وكيتيل هانس (اتحاد صحفيي النرويج)، وباولو سيرفانتي (اتحاد الصحفيين الإيطاليين)، وعمر الشنيكات (نقابة الصحفيين الأردنيين)، وآني بولسون (مؤسسة دعم الإعلام الدولي-الدنمرك)، وحاتم زكريا (اتحاد الصحفيين العرب-مصر).

وقال وايت: «لقد كان ديسمبر الماضي كالجحيم للصحفيين العاملين في غزة، وواضح أنه من المستحيل القيام بتحقيق ملائم حول وضع الإعلام في غزة دون الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي يواجهها الصحفيون، وبخاصة بسبب نظام حماس، من الواضح أن حماس ليست صديقة لحرية الصحافة، وأنها كانت بلا رحمة في ترهيبها للإعلام وسيطرتها عليه، لقد كان وضع الصحفيين في غزة لا يطاق دون العملية العسكرية، والحرب الأخيرة فاقمت من الحالة السيئة التي يعيشها الإعلام، والاتحاد الدولي للصحفيين قلق بشكل خاص من محاولات حماس التدخل في شؤون الصحفيين الفلسطينيين».

"بي بي سي" ترفض بث نداء "استغاثة من أجل غزة"

رفضت وسائل إعلام بريطانية من بينها هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، بث نداء تلفزيوني لجمع تبرعات لإغاثة غزة، ودافعت الإذاعة الأكثر شهرة في العالم العربي عن قرارها بالقول: «إنها أرادت أن تتجنب زعزعة ثقة الرأي العام في حياديتها».

وفي بيان أصدرته الـ«بي بي سي» ذكرت بأن «القرار تم اتخاذه بسبب علامات استفهام أثيرت حول تقديم الإغاثة في وضع مضطرب وتفادي خطر زعزعة ثقة الرأي العام في حيادية الـ«بي بي سي» بالنسبة لقصة إخبارية ما زالت متواصلة». «على الرغم من ذلك، ستظل البي بي سي بالطبع، تتابع الوضع الإنساني في غزة».

وقالت إن قرار عدم إذاعة نداء استغاثة للجنة طوارئ الكوارث على أية شبكات تلفزيونية داخل المملكة المتحدة، اتخذ عبر التنسيق مع الشبكات التلفزيونية الأخرى.

وقال متحدث باسم شبكة ITV لصحيفة التايمز «إن لجنة طوارئ الكوارث سألت الشبكات التلفزيونية إذا كانت تستطيع مساعدة نداء الإغاثة. وقد قمنا بدراسة طلب لجنة طوارئ الكوارث بعناية ولم نتوصل إلى إجماع، وهو ما يعد ضرورياً لاتخاذ قرار إذاعة نداء الإغاثة».

> **«بي بي سي» ذكرت أنها منعت بث الاستغاثة حفاظاً على «حياديتها»**

طالبت الحكومة البريطانية التي تعهدت بتقديم ثلاثين مليون جنيه إسترليني كمساعدات إغاثية إلى غزة، وسائل الإعلام، ومن ضمنها بي بي سي، بإعادة النظر في قرارها عدم بث نداء إغاثة غزة.

وقال وزير التنمية الدولية دوغلاس أليكزاندر إنه يأمل بإعادة وسائل الإعلام النظر في قرارها بسبب «المعاناة الإنسانية المستمرة في غزة».

وتعتبر لجنة طوارئ الكوارث، مظلة تندرج تحتها العديد من وكالات الإغاثة، وقالت المتحدثة باسم اللجنة شايستا عزيز إنها متأكدة من إمكانيات أعضاء لجنة طوارئ الكوارث وأجزاء أخرى من المنظمة للرد، وأضافت: « نشعر بالأسف أن الرسالة لم تصل إلى العدد الكافي من الناس كما كنا نأمل».

وتندرج تحت مظلة لجنة طوارئ الكوارث كل من منظمات Action Aid والصليب الأحمر البريطاني وCafod ومنظمة Care الدولية في المملكة المتحدة ومنظمة الإغاثة الإسلامية و Oxfam واحموا الأطفال وTearfun.

شرق / غرب

صحفيان من "العراقية" يتعرضان للضرب

تعرض صحفيان يعملان في قناة «العراقية» إلى اعتداء ومنع من التصوير من حراس وكيل وزارة الداخلية اللواء خالد صباح الأربعاء 21/1/2009. وأكد مذيع الأخبار ومقدم البرامج الرياضية حسين بديع لـ«جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق» انه ولدى محاولته الدخول إلى مبنى القناة من الباب المحاذي لمسرح الرشيد، قام عناصر حماية اللواء صباح بمنعه من الدخول بالقوة. وأوضح بديع أنه حاول إفهامهم بأنه يعمل في القناة ويريد الدخول إليها، لكنهم ردوا عليه بالسب والشتم والضرب المبرح، كما قاموا بتكبيل يديه وأحتجازه ووضعه في إحدى سياراتهم ولم يتم إخراجه إلا بعد تدخل حرس «العراقية». من جهته قال مراسل الأخبار حيدر العبودي، إنه كان يحاول مع مصوره أخذ لقطات عامة لإعداد تقرير اجتماعي عن حالة المشردين في الشوارع قرب مسرح الرشيد وأمام مدخل «العراقية»، وأضاف أن حماية اللواء ذاته أمروه بإنهاء التصوير وإغلاق الكاميرا، مؤكداً أنهم هددوه بالاعتقال إذا لم ينه التصوير رافضين أية محاولة للتفاهم معهم.

توقيف رئيس تحرير "السياسة" العراقية

أصدر القضاء العراقي مذكرة بتوقيف رئيس تحرير صحيفة «السياسة» حيدر حسون الفزع، على أثر نشر صحيفته تحقيقاً صحفياً انتقد فيه مواطنون مدير حماية البنك المركزي العراقي. وقال الفزع قبل دخوله للتوقيف إن استدعاءه من قبل مركز شرطة باب المعظم بسبب شكوى تقدم بها مدير حماية البنك المركزي العراقي العميد فلاح أبو الحب، على خلفية نشره موضوعاً في صحيفته، انتقد خلاله تجار ومواطنون العميد، وأضاف الفزع،أن قسم التحقيقات في صحيفته يحتفظ بالمستندات وأشرطة التسجيل، وأنه يمتلك «مستندات إدانة أخرى». يذكر أن قانون العقوبات العراقي المرقم 111 لسنة 1969 شدّد العقوبات على قضايا النشر والإعلام، وقد تصل في بعض الأحيان لمرحلة الإعدام، وهذا ما دعا في العام 2004 رئيس سلطة الائتلاف المنحلة بول برايمر إيقاف هذه العقوبات ضد الصحفيين في قضايا النشر وفق الأمر 7 الذي نص على عدم محاكمة أو محاسبة أو توقيف أي صحفي إلا بأمر من رئيس السلطة، واستناداً للقانون وألحق به في ما بعد الأمر رقم 100 الذي حوّل صلاحيات رئيس سلطة الائتلاف لرئيس الحكومة العراقية مما يعني أنه لا يجوز محاكمة الصحفيين أو توقيفهم إلا بقرار من رئيس الحكومة العراقية، وفقاً للقانون النافذ.

"بيت الحرية": تراجع الحريات للسنة الثالثة على التوالي

يقول تقرير «بيت الحرية» السنوي عن الحقوق السياسية والحريات المدنية، الذي صدر مؤخرا، إن العام 2008 شهد تراجع الحرية في معظم أرجاء العالم. وقال التقرير إن هذا التراجع جاء للعام الثالث على التوالي، وكان أكثره في شبه الصحراء الإفريقية والاتحاد السوفييتي السابق، في حين شهدت بلاد جنوب آسيا تحسناً ملحوظاً. ويشير «بيت الحرية» وهو هيئة أميركية،إلى أن بداية التراجع العالمي جاءت في أوروبا، ويعرض التقرير حالة الحرية في الـ193 بلداً، ويحلل التطورات التي شهدها العام 2008 وتحديد حالة الحرية في كل بلد، وتصنيفها إما «حرة» أو «غير حرة»، وإجمالاً، شهد 34 بلداً تدهوراً في حالة الحرية بينما شهد 14 بلداً تحسناً، وبلغ عدد البلاد التي توصف بـ «حرة» في 2008 هو 89، وتشكل 46في المئة من سكان العالم، أما عدد البلاد «الحرة جزئياً» فهو 62 بلداً، أو 20في المئة من إجمالي سكان العالم، ويصف التقرير 42 بلداً بـ «غير حرة»، وهي تضم 34 في المئة من سكان العالم. أما أدنى البلاد من حيث الحقوق السياسية والحريات المدنية، فهي 8: كوريا الشمالية، وتركمانستان، وأوزبكستان، وليبيا، والسودان، وبورما، وغينيا الاستوائية، والصومال.

ائتلاف تايلاندي يدافع عن التعبير على الإنترنت

في ظل تمادي السلطات التايلاندية في استخدام قوانين التشهير والقوانين التي تحد من تغطية الإعلام للمسائل المتعلقة بالعائلة الحاكمة، دشن نشطاء صحفيون ومن منظمات مجتمع مدني، ائتلافاً مدنياً جديداً لتعزيز وحماية حرية التعبير على الإنترنت. وفق اتحاد صحافة جنوب شرق آسيا، سيقوم الائتلاف بشن حملات من أجل تعزيز وحماية حقوق مواطني الإنترنت وحرية الإعلام الإلكتروني وصحافة المواطن. تقول منسقة الائتلاف سوبينيا كلانجنورونج، إنه تم حجب حوالي 400 عنوان إلكتروني بتهم تتعلق بالتشهير الجنائي وإهانة الشرف الملكي، وتوضح أن شرطة جرائم الإنترنت تلاقي صعوبات في استكمال هذه القضايا أمام المحاكم، لأنها لا تتمكن من توقيف المشتبه بهم في هذه الجرائم. وكانت الحكومة التايلاندية أصدرت في العام 2007 «قانون الجرائم المتعلقة بالحاسب الآلي» لمعالجة الزيادة في انتقاد النظام الملكي على الإنترنت، إلى جانب مكافحة نشر المواد الإباحية وغيرها من الجرائم المتعلقة بالكمبيوتر كالقرصنة وسرقة البيانات.

من أجل وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم ضد الإعلام

تعمل جمعية الدول الأميركية للصحافة لوضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم ضد الصحافة من العقاب، وقدم الاتحاد تقريراً بعنوان «إعدام بدون محاكمة»، الذي كتبه خورخه إلياس، الصحفي بـ«وحدة الاستجابة السريعة»، وصفاً مفصلاً للضرب الوحشي الذي تعرض له المراسل الإذاعي البوليفي كارلوس كيسبه، الذي أسفر عن وفاته بعدها بيومين في شهر آذار/مارس 2008. وتقول ماريا إيداليا جوميس، من «وحدة الاستجابة السريعة»، إن في المكسيك، تعد الرقابة الذاتية هي «السلاح الوحيد المتبقي لمحاربة الخوف الذي يسود بعد اغتيال ميجيل آنخل بياجوميس بايه، مالك ورئيس تحرير صحيفة «لاس نوتيسياس دي ميتشواكان»، وأدي الاغتيال إلى توقف الصحيفة التي تعتبر أوسع صحف في المنطقة توزيعاً وأكثرها مصداقية عن تغطية الجريمة المنظمة.

صحفيو الإذاعة الأكثر استهدافاً في بيرو

يقول «معهد الصحافة والمجتمع» في تقرير جديد إن صحفيي الإذاعة في بيرو، نالوا القدر الأكبر من الاعتداءات التي تعرض لها الإعلام بشكل عام في 2008، وعانت إذاعة «لا بوس دي لاسلبا» في منطقة لوريتو من العدد الأكبر من هذه الاعتداءات في 2008، وتلقى مديرها، الصحفي ماري بيريز ثلاثة تهديدات بالقتل بسبب تحريه لقضايا الفساد. وعبّر المعهد عن قلقه من عدد الانتهاكات التي تعرض لها هؤلاء على يد مسؤولي الحكومة والبلديات، وحسب التقرير سجل المعهد 27 شكوى ضد موظفين عموميين.

ثقافي

رحيل فيصل قات: شاعر الحزن والطبيعة

أحمد النعيمي

«لكل شاعر
قافية
وبحيرة من الصمت
وأنا منذ عرفت الحروف
تبعت موتي»

هكذا كتب الشاعر الراحل فيصل قات منذ سنوات، ولم أعلم حين هاتفني مساء الخميس أن النبوءة سوف تتحقق صباح الاثنين 26 كانون الثاني/ يناير الجاري، فثمة مشاريع لم ينجزها بعد. لم يُصدر أعماله الشعرية ،على سبيل المثال، في ديوان أو أكثر، ولم يضع اللمسات الأخيرة على آخر قصائده التي تفيض خيالاً وحزناً وتحاور المستحيل.

نشر فيصل قات المولود في ناعور والراحل عن 65 عاماً، عشرات القصائد في الصحف والمجلات، وقصائده المخطوطة تضاهي بضعة دواوين.

كتب الراحل قصيدة التفعيلة كما كتب قصيدة النثر، ما يعني امتلاكه أدواته الشعرية بمستويات فنية مختلفة، ولم يتخل عن شكل شعري لصالح شكل شعري آخر، ولم يرغم قصيدته على القولبة في قالب فني بعينه، فترك لكل قصيدة أن تأخذ ما يناسبها من مفردات وإيقاع وموسيقى.

يسيطر الحزن على أغلب قصائد فيصل قات، بل تبدو قصائده كما لو كانت جداول من حزن ينساب فيها ماء حزين. يستقي الشاعر حزنه من الماضي والحاضر كما يتطلع إلى المستقبل بحزن أيضاً، ولا يتخذ من الحزن حالة مغلقة، إذ يتعامل مع هذا الحزن في سياقه الإنساني، فالإنسان الذي يصنع أسباب حزنه بيديه من جهة، يجد مثل هذا الحزن مفروضاً عليه من جهة أخرى، وأسباب الحزن كما تبدو في قصائد فيصل متعددة المصادر:

«من نار..
أبصره يكبر في المنفى عبر نوافذ حبي، يأسرني،
يجعلني أركض عبر الريح ويجعلني أركض عبر الجرح
الغابر في قلبي، أبحث عن عينيك، عن العسل البري
الساكن بين يديك، أحاول ان أقفز من فوق جواد الموت،
أحاول أن أخرج من عنق الصمت، أغني للأشجار
وللأنهار، أحول قلبي قيثارا يعزف لحن الكوبان الأبدي،
ويأسره الطير... أحول قلبي تفاحاً يسكن في قاع النهر
الذهبي، وأسأل عنك فراشات الليل الزرقاء، وقمح الزمن
الهارب عبر غمائم حبي المتناثر عبر بيادر حزني».

وإذا كان الشاعر العربي الأصل حزيناً للوهن الذي أصاب أمته، فإن حزن الشاعر الشركسي يبدو مضاعفاً، فهو حزين للحال الذي وصلت إليه أمّة أحبها، ووجد فيها ملاذاً من عذابه الأول، وهو من جهة ثانية حزين لبلاد بعيدة رحل عنها وبقيت فيه.

هكذا يتسلل الحزن إلى قصائد الشاعر من الجهات والأشياء كلها بما في ذلك الصحيفة:

«تبغ
وجريدة حزن
وهباء
كيف تمر الأشياء
من مرآتي
وأنا أحصي
دقات الساعة».

تتكرر في قصائده مفردة الرمل كرمز للمكان المتحرك، وكأنه بذلك ينقل المكان من ثباته المطلق إلى حركة متصلة بزمان مضطرب، أو هو زمن رملي كما الساعة الرملية:

«هذا زمن
خرج من الساعات الرملية
واستدار نصف دورة
وكأنه يعلن
النهاية»

وسط هذه الحيرة بين ضبابية الماضي ومتاهة الحاضر، يحاول الشاعر الخروج من الرمل، غير أنه يجد نفسه سائراً وسط هذا الركام المتحرك متأبطاً خوفه:

«أخرج من الرمل
أقترب من القفقاس
من الأخضر
الأخضر
أفتح باباً
أخاف من الأبواب
أغلق خلفي كل الأبواب
وأمضي».

في ظل هذا الحزن الكثيف، وهذه الأمكنة الرملية وغير الرملية، فإن للطبيعة حضورها في شعره؛ الذي يُكثر من استخدام تراكيب ومفردات مثل :الأنهار، الأشجار، الأخضر، الأغصان، عشب قلبي، الربيع، سهوب المستقبل، عصفور، باقة من التنهيد، صفصاف حبي، الأمطار، زنبقتي، يجيء بهيئة إعصار، والشاطئ يتحول زبداً... إلى آخر القائمة من المفردات والتراكيب التي تدل على الحضور الكبير للطبيعة في ذهن الشاعر.

في السنوات الأخيرة سعى فيصل قات إلى تحويل القفقاس من مجرد خلفية مكانية في الذاكرة الجمعية البعيدة إلى واقع معاش فزارها، وحَاضَر في عدد من جامعاتها، وأقام هناك أمسيات شعرية وندوات ثقافية، وحظيت قصائده باهتمام لافت من وسائل الإعلام التي اهتمت بترجمة هذه القصائد.

وقبل رحيله بأسابيع قليلة، وفي صراعه مع المرض رأى الموت ماثلاً أمامه، فبعث لكاتب هذه السطور بالقصيدة التالية:

«يجيء خلسة
يعانقني
فأرفضه
فأحزنه
ويُحزنني»

ولعله لن يمر وقت طويل حتى يدرك الجمهور أهمية إبداعه، ويتناوله المختصون بما يستحقه من اهتمام.

من أعلام التنوير العربي

عبد العظيم أنيس: المثقف العضوي الشامل

عواد علي

بعد أسبوعين على رحيل المفكر والناقد المصري محمود أمين العالم، لحق به رفيق دربه في الحياة والفكر والنضال عبد العظيم أنيس، وبرحيله فقدت الثقافة المصرية والعربية عَلَماً فكرياً وإنسانياً وتنويرياً ونهضوياً أثرى الحياة في مجالات العلم والثقافة والأدب والنضال الوطني.

يُعدّ عبد العظيم أنيس أحد العلماء البارزين، الذين تركوا بصمات واضحة في المجالات الأكاديمية والفكرية والأدبية إلى جانب القضايا العامة، وعلى مختلف المستويات المحلية والعربية والدولية، كما أنه من الرواد الأوائل في علم الإحصاء والرياضيات بشكل عام في مصر والعالم العربي، ومن القلائل المتخصصين على مستوى العالم في نُظم تخزين المياه ودراسة سعة الخزانات التي تقام على مجاري المياه والأنهار.

وُلد في العام 1923 في حي الأزهر بالقاهرة، وتخرج في كلية العلوم، جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) العام 1944، ونال شهادة الدكتوراه من الكلية الملكية للرياضيات الإحصائية في جامعة لندن العام 1952. وهو من أسرة قدمت للثقافة المصرية عدداً من أبرز أعلامها، مثل شقيقه عالم اللغة إبراهيم أنيس، والمؤرخ محمد أنيس، رائد مدرسة التاريخ الاجتماعي في مصر.

كان منذ صغره عضواً فاعلاً في الحركة الوطنية المصرية، حيث شارك في انتفاضة 1936 ضد بريطانيا ووزير خارجيتها «صمويل هور»، الذي أعلن أن مصر لا تستحق الاستقلال. وقع عليه الاختيار في المظاهرة ليردد: «يسقط هور ابن التور»، وهو مجمول على الأعناق، واعتُقل بسبب ذلك، وأُفرج عنه، لصغر سنه.

أصبح خلال دراسته في الجامعة، من قادة «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» التي قادت النضال في الأربعينيات، واعتُقل في عهد الملك فاروق، ثم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر حين انتقد أسلوب الوحدة بين مصر وسورية، وكان من بين الشيوعيين الذين اعتُقلوا في مطلع العام 1959 ثم أُفرج عنهم بعد خمس سنوات.

عارض عبد العظيم أنيس زيارة أنور السادات للقدس، وما تبعها من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، فأسس والراحلة لطيفة الزيات، وعدد من القيادات اليسارية، "لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية»، التي انضوى تحت لوائها المثقفون المصريون المعارضون لاتفاقية كامب ديفيد.

عرفته الساحة الأدبية العربية، حين صدر كتابه المشترك مع محمود أمين العالم، "في الثقافة المصرية»، في العام 1955، وهو يضم مقالات طويلة تتضمن رداً على آراء طه حسين ومحمود عباس العقاد في طبيعة الأدب. وقد وضع الكتاب اسم عبد العظيم أنيس بين نقاد الأدب، حيث وصفه الناقد اللبناني محمد دكروب، بأنه «لم يكن يصنع سوراً صينياً بين تكوينه العلمي وتكوينه الثقافي الأدبي السياسي، فكان يحرص، وهو العالم، أن يستزيد في ثقافته الأدبية الفنية الفلسفية الموسيقية، ويختزن الخبرات في نشاطه السياسي العلمي الكفاحي، مع ضرورات الوصول إلى الطرف الآخر، الناس، وقد أفادته الكتابة الأدبية كثيراً في مجاله العلمي».

نشر الكثير من الكتب الفكرية والعلمية والأدبية، منها: «رسائل الحب والحزن والثورة»، الذي كتبه في الستينيات وهو معتقل، ويضم رسائل تبادلها مع زوجته،«مقدمة فى علم الرياضيات»، «بنوك وباشوات»، «العلم والحضارة»، «التعليم في زمن الانفتاح»، «إصلاح التعليم أم مزيد من التدهور»، بالمشاركة مع كمال مغيث، «التعليم وتحديات الهوية القومية»، «علماء وأدباء ومفكرون»، و«ذكريات من حياتي».

يشرح في كتاب «التعليم في زمن الانفتاح»، كيف أن أحوال التعليم في مصر تدهورت منذ بدء عهد الانفتاح، ويبحث في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أسهمت في الوصول إلى هذا الوضع المتردي، سواء في التعليم العام أو التعليم الجامعي. ووجد في كتابه «علماء وأدباء ومفكرون» مناخاً ملائماً للحوار من الداخل بين الأشياء والأفكار والمفاهيم والقضايا والمواقف، حتى المتناقضة منها.

ويلقي في «ذكريات من حياتي»، الصادر عن دار الهلال العام 2002، أضواء على محطات مهمة في حياته لا يعرفها كثيرون، منها عمله في صحيفة «المساء»، واعتقاله في أواخر الخمسينيات، ونضاله فى محافل فكرية وسياسية عديدة، فضلاً عمن أثروا فى مسيرته، من أمثال: طه حسين، وثروت عكاشة، وغيفارا.

كما يكشف في الكتاب عن جوانب من أزمات الانقسام في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، التي ارتبط الكثير منها بالموقف من القضية الفلسطينية، والتي نظر إليها عبد العظيم بوصفها مكوناً أساسياً من ملامحه السياسية الخاصة.

ويرى بعض مثقفي جيله أن أبلغ كتبه وأعظمها هو ذلك الذي عبّر فيه عن قضية التعليم سياسياً وفكرياً وعلمياً، وهكذا تتكامل جهوده التنموية والفكرية لتشكل استراتيجية علمية، ولتقف ضد التبعية والهيمنة الأميركية والأطماع الاستعمارية.

كيف يصفونه؟

يقول جلال أمين، الخبير الاقتصادي المصري وأستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية بالقاهرة،: «كان عبد العظيم حاداً صارماً في أحكامه الأخلاقية، ينفر من أنصاف الحلول، ولا يغض البصر عن الخطأ، لمجرد اقترانه ببعض الصواب، ومع ذلك كان دائماً يكتب بأدب وبلا انفعال، وبأسلوب لا يعرف الخطابة أو المبالغات، وإنما يأتي تأثير كتاباته من عمق التحليل وسلاسة أسلوبه، لا من نبرتها العالية».

محمود عبد الفضيل، أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة، يصفه بأنه «كان رمزاً شامخاً للمثقف العضوي بالمعنى الذي قصده غرامشي، المفكر الإيطالي الكبير، حيث التحم طوال حياته مع قضايا شعبه ووطنه، معلماً للطلاب في مدرجات كلية العلوم، وصحفياً يتابع معركة الأمة في أوج مراحل التحرر الوطني، وكاتباً شاملاً، لم يترك قضيةً وطنيةً سياسيةً أو اجتماعيةً إلاّ أدلى بدلوه فيها، فكان نموذجاً رائعاً للمثقف العضوي الشامل».

أما الشاعر الفلسطيني مريد البرغوثي، فيقول: «كان عبد العظيم أنيس منفياً داخل صفاته وخصاله، دون أن يغادر مكانه، في هذا الزمن الذي أصبح فيه الشرق الثقافي منفى، لم أسمعه مرة واحدة يقارن حظوظه بحظوظ الآخرين، زهده أصيل، وتواضعه ليس بضاعة اجتماعية، بل إن زهده وتواضعه كانا هما الحائط الاستنادي الداعم لخياراته باستمرار، ولولاهما لما حافظ على تماسكه النظيف طوال الحقب التي عاشها».

ثقافي

منع عرض "رقصة فالس مع بشير" في لبنان

الذاكرة حكمٌ مؤبّد على أصحابها

وليد الشاعر

«رقصة فالس مع بشير» لن يُعرض في معظم الدول العربية، فالقانون في هذه الدول يمنع استيراد أفلام إسرائيلية أو عرضها. هذه العبارة لا تحمل جديداً في قاموس الثقافة العربية، لكن اللافت اختلاط الحابل بالنابل في الصحافة العربية حول فيلم الكرتون الذي يوثق مجزرة صبرا وشاتيلا.

منع الفيلم من عرضه التجاري في لبنان، مرتبط بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية

الناقد السينمائي اللبناني نديم جرجورة علّق على منع عرض الفيلم في لبنان في تصريح خاص لـ«**السجل**»، قال فيه: «لم تكن المرّة الأولى، ولن تكون الأخيرة. بهذا، يُمكن اختزال موقف الرقابة اللبنانية من الأعمال الفنية والثقافية. فالرقابة تختبئ خلف قوانين قديمة لم تنجح محاولات عدّة في تغييرها، أو إلغائها لمصلحة قوانين عصرية. والسلطة الحاكمة في لبنان خاضعة لمنطق التوافق الطائفي في قيادة البلد والمجتمع وشؤون ناسهما، وإن احتدمت نزاعات سياسية وأمنية بين الطوائف/ المذاهب»، موضحاً أن من الأسهل، بالنسبة إلى المنطق المذكور نفسه، إرغام الفن والثقافة في لبنان على دفع ثمن المصالحات الوهمية بين القيادات الطائفية الحاكمة.

ما يفتح الباب نحو مزيد من الجدل، الاهتمامُ العالمي بالفيلم، إذ فاز «رقصة فالس مع بشير» بجائزة أفضل فيلم أجنبي في حفل «غولدن غلوب» السادس والستين، الذي أقيم في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير الجاري، وهو مرشح لنيل جائزة الأوسكار أيضاً. فضلاً عن أن العمل مستوحى من ذكريات مخرج الفيلم آري فولمان، الذي شارك بوصفه جندياً في المجزرة، لكنه يؤكد أنه كان فقط مجرد شاهد عيان عليها، وساعد على تنفيذها فحسْب، وفقاً لتصريحاته.

رغم الضجة الكبرى التي رافقت الفيلم في الساحة الثقافية العربية، بوصف عرضه أمراً يجلب الشبهة، فإن نقاداً كثيرين أشاروا للاحترافية العالية التي تميز بها صناع الفيلم، في الرسم والزوايا والإضاءة والموسيقى والأداء الصوتي على السواء.

الرسائل السياسية كانت محور اهتمام الكتّاب والنقاد. وهي مصدر شبهة أخرى. يثير الانتباه الاختلاف على الرسالة السياسية الأبرز التي حملها الفيلم: من هو القاتل؟

على صفحات «النهار» الكويتية، رأى الكاتب عبد الستار ناجي أن «الفيلم يؤكد تورط إسرائيل في مجزرة (صبرا وشاتيلا)، ويتزامن مع احتفالات إسرائيل بالذكرى الستين لتأسيسها»، بينما يلفت الكاتب خالد سلامة إلى أن المخرج «عمد في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد انتهاء عرض الفيلم مباشرة في مهرجان (كان) السينمائي، إلى دفاعه عن عدم تورط قيادة الجيش الإسرائيلي أو عدم معرفتها بالمجزرة».

«فيلمي ليس تاريخياً، إنما يحكي عن الذاكرة». عبارة فولمان هذه، تفضي إلى تناقض حاد ما بين ذاكرته كجندي في التاسعة عشرة من عمره شاهدَ المجزرة وشهد عليها، وبين ذاكرة فلسطينية ولبنانية تحتمل تناقضات من نوع آخر في توثيق مجزرة لم يمضِ على إراقة آخر نقطة دم فيها سوى 27 عاماً، لكنها غير كافية لتثبيت الحقيقة.

اختلافٌ عربي آخر حول قبول التعاطف الذي يبديه الإسرائيلي – أيّاً كان موقعه- مع القضايا العربية؛ فريق يرفض التعاطي مع ذلك التعاطف مهما كان حجمه أو دوافعه، بوصف ذلك «تطبيعاً»، وآخر يراه فرصة للحوار واختراق ثقافة الآخر. بين هذين الموقفين تندرج تفاصيل كثيرة وأسئلة دقيقة.

جرجورة، أشار إلى أن مسألة منع الفيلم من عرضه التجاري في لبنان، مرتبطة بلائحة مقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية، لافتاً إلى أن «هذه اللائحة مكتوبة منذ عشرات السنين، في إطار منطق سياسي لبناني آخر، مرتكز على أن إسرائيل دولة عدوّة. ولا يُمكن مناقشة الجانب القانوني، لأن الأهّم، في هذا الجانب، كامنٌ في ضرورة إصدار قوانين جديدة وعصرية».

يضيف: «الفيلم مهمّ للغاية، إلى درجة يُفترض بالمعنيين الرسميين فيها أن يتيحوا للّبنانيين والفلسطينيين تحديداً فرصة مشاهدته، لتسليطه الضوء على أحد الفصول الدموية والعنيفة من التاريخ اللبناني الفلسطيني المشترك (الغزو الإسرائيلي للبنان، ومجزرة شاتيلا وصبرا في العام 1982)، من وجهة نظر جندي إسرائيلي سابق، خدم بلده في تلك الحرب، فوقع أسير النقد الذاتي، إثر الأهوال التي عاشها، والتي ما زالت تقضّ مضجعه».

كشفت أسرة الفيلم عن رغبتها بعرضه في البلدان العربية

جرجورة، لفت إلى ضرورة تجاوز المنحنى القانوني باتجاه المنطق الثقافي والإنساني والأخلاقي، المرتكز على ضرورة مناقشة الذاكرة الفردية/ الجماعية، داعياً إلى عرض هذا الفيلم تحديداً في لبنان «بعيداً عن خطابية هوجاء قد تتّهم المطالبين بعرضه بالتطبيع مع إسرائيل: الفيلم نفسه مُحارَب في دولة العدو، لأنه أصاب وتراً حساساً في (الضمير) الإسرائيلي، وأعاد نبش ماض أليم في التاريخ الإسرائيلي أيضاً، لا تريد الغالبية الساحقة من الإسرائيليين العودة إليه، إلاّ بالطريقة التزويرية التي اعتادت عليها»، يقول.

ليس بعيداً عن التعاطف أو الرفض، كشفت أسرة الفيلم عن رغبتها بعرضه في البلدان العربية. وقالت إن هنالك اتصالاً مع دبي لمحاولة عرض الفيلم في مهرجان دبي السينمائي، مستدركةً: «لا شيء أكيد بعد، والأمر ما زال أمنية».

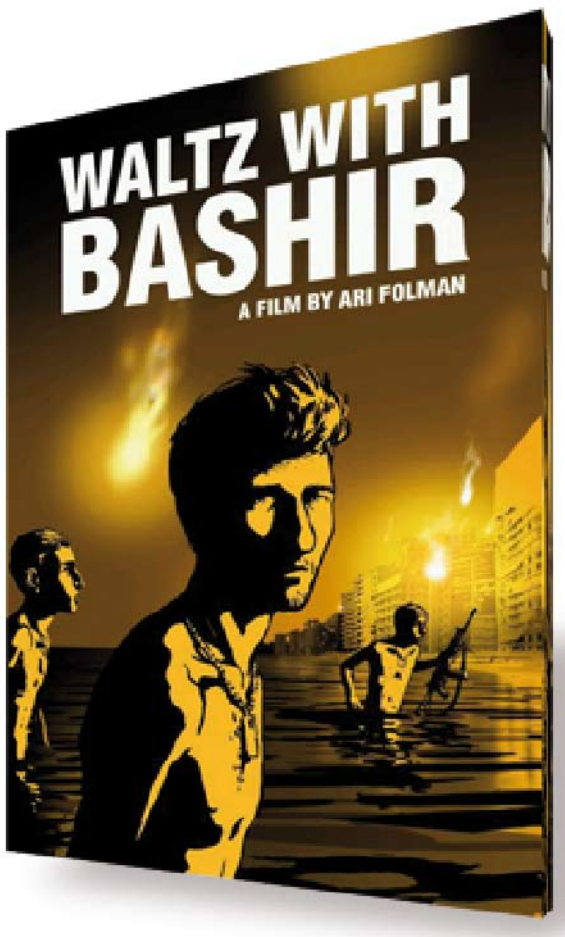

منتمين إلى أحزاب وميليشيات مختلفة)؛ والثاني فيلم «بيرسيبوليس» للإيرانية الفرنسية مرجان ساترابي، بحجّة «إساءته» لدولة صديقة، هي إيران. لكن التدخّل، المدعوم بضغط ثقافي وإعلامي، أدى إلى سحب قرار الرقابة القاضي بمنعهما من العرض التجاري.

هل يُعرض الفيلم في لبنان؟ سؤال لا يُمكن الإجابة عنه حالياً، رغم أن كثيرين عثروا عليه بنسخ «دي في دي»، بعضها «مُقرصَن» كالعادة، بحسب جرجورة الذي يطرح مزيداً من الأسئلة: «هل تصدر قوانين عصرية، تحمي الفن والثقافة قضائياً وليس أمنياً؟ قد يحدث الأمر ذات يوم، إذا استمرّ المعنيون بالهمّ الإبداعي في معركتهم اليومية ضد الرقابة الأمنية على الفنون والثقافة».

الكاتبة نهلة الشهّال تلفت إلى تحميل المخرج مسؤولية المجزرة للقوات اللبنانية التي يتزعمها سمير جعجع. القوات بحسب الفيلم، دخلت المخيم بلباس الجيش الإسرائيلي انتقاماً لمقتل بشير الجميّل بتغطية إسرائيلية.

تضيف الشهّال أن المخرج يرصد التشابه بين «صبرا» و«شاتيلا»، وبين مجزرة «غيتو وارسو» التي حلّت باليهود، ليتكرر التشبيه بالنازيين.

التشبيه بالنازية دعاية سياسية أخرى لفيلم يريد الحديث عن المجزرة، والتخلص من عقدة الذنب تجاهها أيضاً. وهو غاية تجبر المتلقي والناقد وصانع الفيلم أن يتشاركوا في اتخاذ مواقف سياسية من بعضهم بعضاً، مواقف لا يبدو عندها غريباً منع الفيلم ولا حتى عرضه، ما دامت الرواية التاريخية وما تخلقه من إبداعات سينمائية أو غيرها محكومة للعبة السياسة، ولا مجال لتكلّف البراءة أو الخبث حيالها.

تختلف الرؤى والمعالجات السينمائية، لكن الحدث بقي ثابتاً: في مساء السادس عشر من أيلول/سبتمبر 1982، اقتحمت ميليشيات لبنانية مخيمَي صبرا وشاتيلا، بمساعدة الجيش الإسرائيلي الذي أضاء ليل المخيم، «انتقاماً» لاغتيال رئيس الجمهورية المنتخَب بشير الجميّل، واستمرت المجزرة ثلاثة أيام بلياليها دون أن يتدخل الجيش الإسرائيلي المنتشر حول المخيم لوقفها، ووسط تعتيم إعلامي تام، وأسفرت عن مقتل ما بين 800 و2000 شخص.

التشبيه بالنازية دعاية سياسية أخرى لفيلم يريد الحديث عن المجزرة

لإيضاح أمر المنع الذي أصدره وزير الإعلام اللبناني، طارق متري، استذكر جرجورة مواقف متري الرافضة لمنطق الرقابة المسبقة، ودعوته «المتضرّرين» من أي عمل فني أو ثقافي اللجوء إلى القضاء للبتّ في أمر الإساءة، إن وُجدت. وهو تدخّل مرّتين على الأقلّ لمواجهة قرار منع عملين إبداعيين: الأول مسرحية «لَكَمْ تمنّت نانسي لو أن كل ما حدث لم يكن سوى كذبة نيسان» لربيع مروّة، بحجّة إثارتها النعرات الطائفية (تروي المسرحية حكايات خاصّة بمقاتلين لبنانيين

ثقافي

قصص حزامة حبايب:

تهميش الناس في واقع غاصّ بالتشوهات

محمود شقير

(1)

تكتب حزامة حبايب قصصها الواقعية، بأسلوب يمكن وصفه بالسهل الممتنع، مستعينة بعنصر السخرية من الواقع ومن شخوص قصصها، الذين ينتمون إلى الشرائح الدنيا في المجتمع، وذلك من خلال ما يتعرض له الشخوص من مواقف ومفارقات يتولاها السارد أو الساردة، ومن خلال التعليقات المتبادلة أو غير المتبادلة للشخوص أنفسهم، في مجرى حياتهم اليومية القاسية.

واقعية حزامة حبايب ليست من النوع التقليدي المعني في الدرجة الأولى بالخبر وتسجيل الوقائع، بل هي من النوع الذي يذهب بعيداً داخل النفس البشرية، وداخل العائلة المتكونة في مجتمع ذكوري، وداخل هذا المجتمع نفسه، لكشف النزعات التي تترسب في الأعماق، وتطبع مجمل سلوك الناس بطابعها.

تتمحور القصص، في الأغلب الأعم، حول موضوعات الفقر والقمع المنصبّ على المرأة وما يتولد عنه من كبت جنسي، ومن رغبة في تفريغ المكبوتات، وحول تهميش الرجال والنساء سواء بسواء، جراء الوضع غير الطبيعي للعائلة، وافتقار المجتمع الذكوري لعلاقات اجتماعية سوية.

تتخذ الكاتبة من لغة الوصف المرهف، أداة للكشف عن نزعات الشخوص في قصصها. إذ ترسم المشهد وما يرافقه من مشاعر وخفايا في شكل بارع، وتتعمد كسر وقار اللغة كلما اقتضت الضرورة ذلك، لا لرغبة في الإثارة الجنسية، وإنما للوصول إلى درجة أدق من الصدق الفني، ولاستبطان أعماق الواقع وكشف المستور وفضح الزيف والنفاق.

تستعين من أجل ذلك، ببعض مفردات اللهجة العامية، القادرة على وصف المشهد والإحاطة بما يشتمل عليه من ظلال وإيحاءات، وتلجأ إلى استخدام بعض أساليب القصص الشعبي الشفهي، وبعض مقاطع من أغنيات هابطة وقفشات، تظهر في شكل عفوي على ألسنة الناس في الحي الشعبي الفقير. ولا تنشغل حزامة حبايب بهمومها الذاتية، بل بالواقع المحيط بها وبما يشتمل عليه من هموم وأحزان.

(2)

في قصة «حلم واقعي إلا قليلاً»، يحلم بطل القصة بأنه عثر على سنسال ذهبي، ثم تأتيه امرأة تسأل عن سنسالها الذي ضيعته. يعطيها السنسال، ثم يستيقظ وتبدأ زوجته في تذكيره بالديون وبما يلزم الأسرة من طعام وكساء. يلوم نفسه لأنه سلّم السنسال للمرأة في الحلم. هنا تبدو المفارقة المؤلمة، حيث أن التشبث بأمل موهوم لا يسهم في حل معضلة واقعية الأبعاد.

في منحى مشابه، نطل على العوز المادي بعد ربطه ببعد نفسي ثاوٍ في أعماق بطلة قصة «زقاق» التي تذهبُ للتسوق، لتكشف أثناء حواراتها مع الباعة بعض المشكلات المعيشية التي تؤرقها. غير أن المفاجأة تقع حينما يتحرش بها فتى أصغر منها بسنوات. الفتى بفعلته هذه يوقظ في داخلها نشوة عارمة. والمرأة التي كانت تتجاهل رغبتها الجنسية أمام قسوة واقعها، تتفاجأ مما يحدث في داخلها من انفعال.

في قصة «جسد غريب نظيف»، نطل من زاوية أخرى على دراما الحياة اليومية في حي فقير. الكاتبة هنا ترصد الروح الشعبية عبر وصف ساخر يصل حدود الكاريكاتير. من خلال بطل القصة وهو يركب الباص، ومن خلال نماذج بشرية أخرى من رجال ونساء، نرى لوحة كاريكاتيرية لأناس معذبين. فجأة، تقتحم المشهد فتاة جميلة. ينشد انتباه بطل القصة إليها وهي لا تعيره أي انتباه، لكنه يخضعها عبر أحلام يقظته لرغباته المكبوتة، ويجعلها تستسلم له، ليقوم من خلال ذلك بوهم التخفف مما يثقله من أعباء.

تتخذ الكاتبة من لغة الوصف المرهف، أداة للكشف عن نزعات الشخوص في قصصها

تستخدم حزامة حبايب الجنسَ لتسليط الضوء على الكبت الذي يشير إلى واقع غير سوي، وللتخفيف من وطأة الحياة اليومية التي تكاد تتسبب للناس باختناق. هذا المنحى الذي عرفناه في القصة السابقة، يتأكد على نحو جماعي وفي شكل أكثر صراحة في قصة «ليل أحلى»، حيث السرد الواقعي الساخر الذي يستقرئ أحوال صغار الموظفين في مجتمع استهلاكي، وحيث أبو شوكت وأصحابه العجائز، يتسلّون في المقهى ببعض الحكايات عن أهل الحي. أبو شوكت يصف لهم جارته أم بسام التي رآها وهي تبول في حديقة بيتها وتكشف أجزاء من جسدها في الليلة المقمرة، دون أن تراه.

لا تقتصر الرغبة في التخفف من ضغط الواقع على الرجال فحسْب، فالنساء أيضاً لهن إسهامهن في ذلك. في قصة «من وراء نافذة» تتسلى نسوة ثلاث بمراقبة جارتهن المتبرجة، من وراء نافذة البيت الذي يجتمعن فيه لنزع الشعر الزائد عن أجسادهن، ما يؤكد حقيقة أنه في مجتمع يتضافر فيه الفقر مع الكبت، تنساق النسوة وراء أمور سطحية، حدّ التماهي مع النظرة المتحيزة التي تعتبر المرأة مجرد أداة للجنس ولإمتاع الرجل.

يمعن مجتمعٍ من هذا النوع في امتهان المرأة والرجل معاً. ففي قصة «ذات عصرية» نلتقي المدرس الذي يجلس في شرفة بيته، حيث يمارس بعض العادات اليومية الروتينية، ثم يتسلى بمراقبة الناس، فيرى فتاة اسمها «زهـور» وهـي غاضبة من مناكفات أهل الحي، ما يجعلها تشق بلوزتها لتكشف دون قصد منها عن نهدين جميلين مطمورين تحت ركام من التشوهات التي تجعل «زهور» تحيا منبوذة، لا ينتبه إلى الإنسانة التي في داخلها أحد. تواصل الكاتبة تتبع مصير بطل قصتها، فتعمد إلى الفانتازيا لتجعله يفقد توازنه ويعتقد أنه لم يعد مرئياً ولا موجوداً، كما لو أن مصير «زهور» البائس يتقاطع مع مصيره على نحو ما.

يتبدى هذا البؤس في قصة «التفاحات البعيدة»، إذ نرى شخوصاً يحيون على هامش المجتمع. ثمة امرأة في العشرين تتزوج رجلاً في الخمسين. الرجل يبول في فراشه مثل طفل، ويتعلق بمسلسل تلفزيوني ما. رغم تقدمهما في العمر، ظلت أشواق السنوات الماضية تلح عليها وعليه. القصة مكتوبة بأسلوب واقعي مطعم بإيحاءات ورموز. المرأة والرجل، في نهاية المطاف، ما هما إلا من نتاج مجتمع ظالم يهمّش الإنسان ويحيله إلى كائن فقير الفاعلية محدود التصورات.

يصل فقر الفاعلية أكثر مستوياته عسفاً في قصة «الرجل الذي يتكرر»، حيث يتوهم بطل القصة أنـه يـرى مشهداً سبق له أن رآه مرة ومرات! القصة من أولها إلى آخرها تدلل على فقر الفاعلية الذي يقع فيه موظف متقاعد من الشريحة الدنيا في الطبقة الوسطى، تتكرر الوقائع في حياته على نحو يكاد يوصله إلى الهستيريا، حد اختلاط الوقائع والأشياء في ذهنه المشوش المكدود.

(3)

يبرز الجنس على نحو أوضح في قصص أخرى كتبتها حزامة حبايب، وظهرت في مجموعاتها القصصية المختلفة.

في قصة «خيط ينقطع» نلتقي فتاة مراهقة اسمها «نـوّار». والقصة تعرض للاستيهامات الجنسية وللرغبة المقموعة للفتاة التي تنتمي إلى عائلة ذكورية. نوار لديها ميل نحو عامل شاب اسمه «إبراهيم»، ولا يندر أن يحول اهتمامها براحة أبيها، بينها وبين مجرد النظر إلى «إبراهيم»، وهو يجتاز الطريق التي تمر من أمام بيتها.

ثمة جرأة في تعرية المشاعر والرغبات وتجسيدها دون تمويه أو اختصارات. الكاتبة فـي هـذه الـقـصـة مثلما فـي غـيـرهـا من القصص، تعبّر عما يغلي في داخل الحي الشعبي من مشكلات، بلغة تجسد المشهد بكل ما يرتبط به من تفاصيل ومشاعر. وتستعين في بعض الأحيان، بمفردات اللغة الشعبية نفسها التي تظهر في الحياة اليومية على ألسنة الرجال والنساء، دون تزويق أدبي فارغ، أو مراعاة لنزعة الاحتشام التي تسعى إلى تحجيب اللغة.

في قصة «انعتاق» نلتقي الأرملة «ربى» التي رفضت عروضاً للزواج بسبب طفلها المريض. ثم إنها باشرت عملاً جزئياً مع أحد المحامين، تطبع له أوراقاً، وهو يسألها بعد أشهر من عملها معه عن بيتها. تصف البيت لـه، وتقول إن مدخله منفصل عن بيوت الجيران، ما يعني أنها ترغب في قدومه إلى البيت. المرأة مع تصاعد الرغبة في جسدها، تخنق طفلها ذات ليلة وهو يتشبث بها ويمعن في البكاء.

نحن هنا أمـام جريمة نكراء، والكاتبة لا تدين أحداً ولا تبرئ أحداً، بل تترك الأمر للمتلقي، كي يستقرئ الظروف النفسية والاجتماعية التي دفعت المرأة إلى مثل هذا السلوك المدمر الذي لا يحقق أي خلاص. إنه العصاب الناتج عن القمع بمستوياته المتعددة الذي تعيشه المرأة الأرملة صبح مساء.

في قصة «كبد العم مروان» تعود الكاتبة إلى الحفر داخل العائلة المتكونة في مجتمع ذكوري، حيث الموات الذي يكون من نصيب

حزامة حبايب

الفتاة التي أصبحت على وشك التفتح على الحياة. فأحلام ابنة الثلاثة عشر ربيعاً، تجد فرصتها للمعرفة والفهم، حينما يزور بيتَ العائلة، قريبٌ لها هو العم مـروان، الذي يتحدث مع الفتاة بصراحة. والفتاة تتقبل أسلوبه في الحديث، وتجد فيه ضالتها التي تتمناها وتنتظرها.

غير أن فرصة «أحلام» لا تلبث أن تتعرض للتبديد، بسبب الموقف المتزمت لكل من أبيها وأمها، وبسبب رحيل العم مروان، لكي تدور الدوائر ونتوقع أن يكون مصير «أحلام» شبيهاً بالمصير الذي واجهته فتيات ونساء أخريات، تمّ التعرف إلى بعض مشكلاتهن، في قصص متميزة كتبتها كاتبة فلسطينية، لها حضورها في المشهد القصصي العربي الراهن.

ثقافي

نضال الدستوريين الإيرانيين ضد الأوتوقراطية

مراجعة: سايروس شايغ*

الحركات الاجتماعية في إيران القرن العشرين. الثقافة، الأيديولوجيا وأطر التعبئة

- **تأليف: ستيفن سي بولسون**
- **الناشر: لانهام، إم دي كتب لكسنغتون**
- **سنة النشر: 2005**
- **عدد الصفحات: 349 صفحة**

كانت نظريات التحرك الاجتماعي والنظريات ذات الصلة بالعمل الجماعي، الأداة التحليلية التي اختارها كثير من علماء الاجتماع المهتمين بإيران طوال العقدين الماضيين. وكما في حقول البحث الأكاديمية الأخرى، قامت الثورة الإيرانية بدور القابلة القانونية، عبر تشجيع للعلماء، على تجريب مفاهيمهم ومواءمتها. في تلك الأثناء، وفي حقل نظريات التحرك الاجتماعي نفسه، كان نقاش مركزي يدور حول دور البنى (الموارد والفرص السياسية) مقابل الثقافة في تسهيل التحركات. ولكونها نتاج التحول الاجتماعي في الثمانينيات، فإن العامل الأخير كان قد تحول إلى مفهوم «الإطار»- «سردية تحرك مهمة»(ص 10) تساعد على استقطاب الفعاليات. وفي بداية التسعينيات، كان مصطلح «الإطار الرئيسي» قد وُضع «لوصف السبب الذي من أجله يميل نشاط الحركة للتحلق والتمركز حول مكافحة المشكلة الاجتماعية نفسها» (ص 13).

ينطلق تحليل بولسون للحركات الاجتماعية الإيرانية من هذا الحقل الأخير. ورغم أنه لا يبخس البنى حقها (يلامسها في فصلين قصيرين في القسم الأول)، فإن تركيزه يتم على الثقافة (فصلان آخران في القسم الأول)، وهو توجه يتقاسمه مع العلماء المهتمين بدور الأيديولوجيا في الثورة الإيرانية (ص 7). وعلى أي حال، فإن دراسته، بدلا من أن تتقيد بحكاية واحدة، تجمع سلسلة من الحركات الاجتماعية. فهو ينظر إلى ثورة التبغ، والثورة الدستورية، والحركات القومية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والنهضة الدينية في الستينيات والسبعينيات، والثورة والحركة الإصلاحية في التسعينيات، ويستخلص أن جميع هذه الدورات قد رويت في إطار رئيسي واحد: مسألة السيادة الفردية والقومية، أي الحاجة إلى إنهاء الإمبريالية. هذا الهم لم يكن إيرانيا فقط، بل إنه شغل «كثيرا من البلدان في العالم النامي بدءا من انعطافة القرن» (ص 13).

الكتاب مساهمة في أدبيات نظريات التحرك الاجتماعي حول إيران

رغم أن العداء الإيراني للإمبريالية قد دُرس من قبل، فإن بولسون كان أول من عالج القرن العشرين بأكمله من خلال موشور السيادة. ولكي يصقل تحليله، فإنه يحدد، على مدى الفصول المرتبة زمنيا من القسم الثاني، عددا من الأطر التي تضيء الإطار الرئيسي، فهو، على سبيل المثال، يقدم القانون (تحركات التبغ)، ويدعو إلى الجمع بين العدالة والقومية (الثورة الدستورية)، أو العداء للإمبريالية والعداء لأميركا (الستينيات والسبعينيات). كما أنه يشير إلى أهمية «الأطر المضادة» المحافظة المستخدمة لتحدي الحركات «التقدمية» المؤيدة للسيادة. وهو يجادل في أن «السيادة» – الفردية بقدر القومية – ليست مفهوما ثابتا. ويبلغ المؤلف القمة حين يثبت كيف ولماذا حدث، خلال الثورة الدستورية وثورة 79/1978 وحركة خرداد الثانية، أن دعمت فصائل مختلفة الثورة الأولى بينما اختلفت بحدة حول الأخيرة.

لسوء الحظ، كانت للمفاهيم العلمية الاجتماعية طريقة في تكوين حياة خاصة بها، والمهم أن الموضوعات الكبرى في الكتاب قد عولجت في صورة جيدة بالتأكيد. وعلى أي حال، فإن الإطار الرئيسي والأطر العادية، قد رُبطت جميعا، ببساطة، بسرديات ومواضيع معروفة في الفصول الخاصة بفترات معينة، وسوف تشرح هذه النقطة مناقشات بولسون لـ«الأنوجمانات» (الجمعيات السرية)، التي تكونت عند منعطف القرن، أو لاهتمام الثورة الدستورية بتعبيرات السيادة الفردية مثل المساواة والإرادة الحرة. وهنا، كما هو في كل مكان آخر، يعتمد المؤلف على مصادر إنجليزية في صورة حصرية، أما المصادر باللغة الأصلية التي كان يمكنها إثراء التحليل فإنها لم ترد، وهو أمر لم يعد قاعدة بين علماء الاجتماع.

هكذا، فإن بولسون يقدم أنشطة وأطرا محددة والإطار الرئيسي، لكنّ العنصرين الأخيرين لا يضيفان، في واقع الأمر، كثيرا إلى فهمنا التاريخي لهذه الظواهر المحددة. يجب أن نعترف بأن هذا الكتاب يخاطب المختصين في «الحركات الاجتماعية ممن يهتمون هم أيضا بالشرق الأوسط، ولكنهم قد لا يكونون درسوا مناطق الشرق الأوسط بعمق» (ص 2). على أي حال، فإن الفصول التاريخية في القسم الثاني تحتوي على قليل جدا من المراجع المقارنة أو التاريخية لأدبيات نظريات التحرك الاجتماعي، التي كان من شأنها أن تساعد علماء الاجتماع على ربط الحالة الإيرانية بحقول اهتمامهم. إن دراسة كاتب هذه السطور لما يجادل به بولسون من أن الإمبريالية كانت أمرا مركزيا بالنسبة للسيادة، كان من شأنها أن تجعله يتوقع نقاشا أكثر حدة للسياق الدولي (وبخاصة الهيمنة الأميركية بعد العام 1945)، وهو نقاش نظري لظروف إيران شبه الاستعمارية (ما بعد الاستعمارية)، ومرجعا لصلة (أو عدم صلة) نظريات نظام العالم بذلك. ومع أن المحتجين المعادين للشاه قد ربطوا بين الأوتوقراطية والإمبريالية الأميركية، فإن الأولى لم يكن يُنظر إليها في صورة استثنائية بوصفها نتاجا للأخيرة.

من الصحيح أن نضال الدستوريين الإيرانيين ضد الأوتوقراطية كان جزءا لا يتجزأ من النقاش حول نوع السيادة التي يجب أن تسود في البلاد. وأخيرا، وليس آخرا، فبينما كانت عبارة «السيادة» تفعل فعلها في مجال تقرير المصير القومي، فقد بدا أنها خيار أقل سعادة من أن يفجر الحقوق الفردية (والواجبات أيضا). إن استخدام «السيادة» في الحقلين، يشير إلى تماثل جوهري هو، في واقع الأمر، غير موجود. ومع أن هنالك ارتباطا، فإن الأول يمثل قضية سياسية، في حين أن الآخر على صلة بالتغيرات الاجتماعية الثقافية بقدر ما له صلة بالحقوق السياسية.

كتاب بولسون مساهمة في أدبيات نظريات التحرك الاجتماعي حول إيران، وهو يؤشر في صورة مفيدة إلى أهمية السيادة للحركات الاجتماعية الإيرانية، وعلى أي حال، فقد كان من الممكن الاستفادة من نقاش لموضوعه قائم على نظريات أكثر تشذيبا للتحرك الاجتماعي أو التاريخي أو النظري.

*** قسم التاريخ والآثار**
الجامعة الأميركية ببيروت.

بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

كتب

«الشارع الذي رحل»

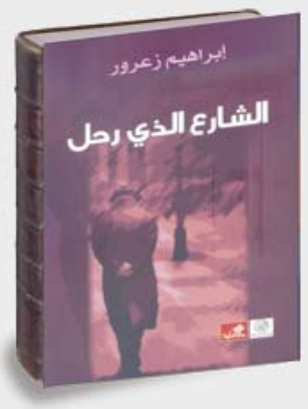

- **تأليف: إبراهيم زعرور**
- **الناشر: الأهلية للنشر والتوزيع**
- **سنة النشر: 2009**
- **عدد الصفحات: 218 صفحة**

ما إن يدلف المرء بوابة نصوص هذا الكتاب، حتى يصطدم بالسؤال الذي ما تزال تهجس به الذاكرة الفلسطينية؛ سواء للجيل الذي عايش النكبة العام 1948، أو للجيلين الثاني والثالث، حول الهوية الفلسطينية، وأرض الوطن التي ضاعت بين عشية وضحاها ليتبعثر أبناؤها في الشتات.

أجواء الهزيمة الكبرى للوطن شكلت هزائم أخرى على مستوى إحساس الفرد الفلسطيني بعدم الألفة مع الأمكنة، فهو، وإن لم يسكن الوطن، إلا أن الوطن يسكنه.

ستون عاماً مرت على النكبة، لذا ليس من المستغرب أن تُفتتح النصوص بـ«حكاية» (أشبه ما تكون بالمقدمة) للراوي الذي «بلغ الستين دون مقدمات»، تجرع فيها ما لا يحصى من أشكال الخداع، وتكبد ما لا يعد من الخسائر: «في ستين عاماً خضت سبع حروب كبيرة، ومئات الحروب الصغيرة، خسرتها جميعاً».

يقارب السرد في النصوص الأسلوب الأسطوري والفانتازي، وتغدو جميع مفردات الكون إنسانه وشيطانه وحيوانه وجماده، قادرة على الكلام والتعبير عما في نفسها. حتى الشارع الذي يدخل في معركة غير معلنة مع الكاتب محتجاً على التهميش والذل والاضطهاد الذي يعيش فيه، يسعى الكاتب لعقد مصالحة معه، فيطلق عليه اسم «الشارع العربي»، في محاولة لمنحه هوية خاصة، رغم اعتراض «الجيران الليبراليين»، وإصرارهم على أن الكاتب رجل مفسد، وعليه يقع اللوم في كل ما يحدث على الشارع. وفي النهاية، يقرر «الشارع العربي» الرحيل، ويصبح في عداد المفقودين.

نصوص الكتاب السبعون، حملت أبعاداً رمزية فكرية وفلسفية في الوجود والكون والسلطة والحروب والقتل والموت والزمن، وتنوعت بين قصيرة وطويلة كانت بمجلمها تحمل روح السخرية السوداء الموجعة.

«مختارات من الشعر الكوسوفي المعاصر»

- **المترجم: محمد م.الأرناؤوط**
- **الناشر: أزمنة للنشر والتوزيع**
- **سنة النشر: 2009**
- **عدد الصفحات: 151 صفحة**

يضم الكتاب قصائد مترجمة بعناية إلى العربية لشعراء كوسوفيين، مع ملحق يعرّف بأبز إنجازات كلٍّ منهم. الشعراء هم: أنو جرتشيكو (1928)، ودين محمدي (1932)، وبسيم بوكشي (1943)، ومحمد كرفيشي (1935)، وفخر الدين غونغا (1936)، وحازم شكريلي (1938)، ورحمان ديداي (1939)، وعلي بودريميا (1943)، وموسى رمضاني (1944)، وإبراهيم قدري (1945)، وعمر شكريلي (1954)، وأكرم باشا (1948)، وفلورا بروفينا (1949)، وصبري حميدي (1950)، وأدي شكري (1950)، وصالح باشوتا (1959) وبصري تشابريتشي (1960).

ما يجمع بين تجاربهم الشعرية، الهموم والأحلام الفردية والإنسانية، وقد تراوحت لغتهم ما بين المباشرة والرمزية، وما بين الرموز الأوروبية المشتركة والرموز الألبانية الخاصة، مع تطعيم قصائدهم بفيوضات من موتيفات بعضها محلية وبعضها الآخر من العالم - ثالثية التي تشمل إفريقيا، وفلسطين وغيرهما من البلدان.

من أجواء المجموعة، التي اعتنت بقصائد تمجد الحرية والأرض والحياة، وتدين الحرب والظلم والاضطهاد، قصيدة لمحمد كرفيشي بعنوان «فلسطين» يقول فيها: «كم هي قريبة فلسطين، فلسطين تسافر من قلب إلى قلب، تستريح من روح إلى روح، كم وكم تخطت الموت، لتصل إلى الحرية». كذلك قصيدة «الجلاد» لعمر شكريلي التي تعبّر برمزية عالية عن «الجلاد»، ليس كرجل فقط، وإنما كحالة عامة: «ذلك الرجل، يعرف رؤوسنا جيداً، فهو يقيسها بحدّ السيف، يعرف رؤوسنا جيداً، لكنه لا يرى نفسه».

حريات

خدمات الحرفيين: من يحمي الناس من ضعيفي المهارة والضمير؟

سامر خير أحمد

الحق في الحصول على خدمات تكافئ في جودتها ما يدفعه المرء من مال، هو حق طبيعي وتلقائي للمواطن، حتى لو لم تنص عليه اتفاقيات دولية أو تشريعات وطنية. مصدر هذا الحق، أن ما يدفعه المواطن لقاء الصيانة والتصنيع والتركيب، لمختلف الأدوات والمواد والأشياء التي يحتاجها، في بيته وأثاثه وسيارته وغيرها، إنما تختصر من ميزانيته ما يمكن أن ينفقه على حاجيات حياته الأخرى، فلا يجوز –من ثم- أن يدفع مالاً ويُمضي وقتاً، لقاء خدمة تقل في المستوى والجودة عن تلك التي طلبها.

هناك أصحاب مهن محترمون ومحترفون، يفون بوعودهم، ويتقاضون أجوراً عادلة نظير أعمالهم

هناك أصحاب مهن محترمون ومحترفون، يفون بوعودهم، ويتقاضون أجوراً عادلة نظير أعمالهم، ولا يغشون الناس. وهناك من لا ينطبق عليهم هذا الوصف، فبعضهم يدخل على مهنته بخبرات قليلة ومحدودة، ومنهم من يتصف بسوء السلوك في ممارسة العمل، إذ يطلب أجوراً مبالغاً فيها مستغلاً حاجة المواطن وضيق وقته، أو يستعمل مواد أولية ضعيفة الجودة بعد أن يكون وعد صاحب الشأن باستعمال مواد جودتها عالية، إلى غير ذلك من الممارسات.

في ضوء هذه الوقائع تتبدى ضرورة وجود جهة حكومية رقابية تحمي المواطن من تجاوزات بعض الحرفيين، فلا يكاد يوجد مواطن لم يمرّ بتجربة مع تلك التجاوزات!

عزيز الخزعلي (32 عاماً، من سكان سحاب)، وقع ضحية أحد هؤلاء حين عزم على دهن جدران بيته. يقول إن «المعلّم» طلب منه كمية كبيرة من «ورق الزجاج» تفوق حاجة العمل الفعلية، وفهم في النهاية أنه خطط لأخذها بعد انتهاء «الورشة»، إذ لن يصر صاحب العمل على بقائها لديه، لانتهاء حاجته لها. كذلك، طلب شراء كمية من الدهان تفوق الحاجة، قاصداً أن يستعملها بعد ذلك في ورشة أخرى، فيربح مبلغاً مضاعفاً، لأن نوعية الدهان كانت غالية الثمن. يضيف عزيز أنه لم يمكّن ذلك الشخص من استغلاله، فاحتفظ بكل ما زاد من العمل. لكن تلك لم تكن المشكلة الوحيدة، لأن هناك مشكلات أكبر، أهمها التأخر عن موعد إنجاز العمل، ما يعني ارتباك أوقات صاحب العمل، ثم قيام ذلك «المعلّم» بالطلب منه أن يساعده في إتمام بعض الأمور، وقد اضطر أن يفعل عسى أن يسرّع في إنهاء العمل! فضلاً عن طلبه جلب حاجيات صغيرة كان يفترض أن يحضرها «المعلّم» معه، لأنها من أدوات عمله، ما وضع على كاهله تكاليف غير متوقعة، لم يستطع رفض دفعها بعد أن كان تورط وبدأ العمل فعلاً.

«التدريب المهني» كانت تتجه لتصنيف أصحاب الحرف، وفقاً لمهاراتهم وكفاءاتهم

حسن السطري (42 عاماً، من سكان المدينة الرياضية)، يرى أن التأخر بالمواعيد سببه قيام صاحب الحرفة بالارتباط بأكثر من ورشة في وقت واحد، من دون أن يُعلم أصحابها بذلك، ما يجعله يتأخر عن مواعيد حضوره، وينفذ عمله من غير إتقان سعياً لكسب الوقت. يقول حسن إنه اتفق مع أحد النجارين على صنع «طقم جلوس»، وقد اضطُر لزيارة المنجرة كل يوم، كي يقف على حُسن سير العمل وتوافقه مع موعد التسليم المفترض، وهو ما كلّفه جهداً ووقتاً غير محسوبين. المفاجأة كانت بعد انتهاء العمل، فحين حضر لشحن طقم الجلوس إلى البيت، قال له النجّار إن المبلغ الذي اتفقوا عليه مسبقاً ليس كافياً، موضحاً «حسبتها غلط وطلعت خسرانة»، وهكذا اضطر أن يدفع له 30 ديناراً إضافياً، كحل وسط بعد أن طلب النجّار 50 ديناراً!.

علي عبد اللطيف (29 عاماً، من سكان الجبيهة)، تورّط في أحد الأيام مع «فني ستالايت» غير كفء. مدّد الفني الأسلاك عبر الحائط، ووجه اللواقط، وأتم العمل. بعد أيام أخذت الصورة تنقطع. ظنّ علي أن المشكلة في جهاز الاستقبال، أو في اللواقط، فبدّلها على التوالي من دون أن يتغير شيء. استمر الأمر نحو سنة، حتى اكتشف أن المشكلة كانت في تمديد الأسلاك بطريقة خاطئة، إذ أحدث فيها ذلك الفني قطعاً ووصلاً في غير مكان، ما أضعف وصول الشارة. وهكذا، دفع علي من ماله وراحته ومتعته، ثمن نقص الخبرة والدراية لدى ذلك الفني، في مسألة يُفترض أن تكون بسيطة ويعرفها كل العاملين في الساتلايت.

يُشار إلى أن مؤسسة التدريب المهني كانت تتجه لتصنيف أصحاب الحرف إلى درجات، عبر فحص مهاراتهم وكفاءاتهم، لكن ذلك لم يتحقق، وقد كان لخطوة كتلك أن توفر جهة مسؤولة تُرخّص الحرفيين، فلا تترك لهم حرية فتح المحلات وادعاء الدراية من دون شروط. وجود جهة تحمي المواطن من عبث الدخلاء على المهن، ومن سوء سلوك بعض المهنيين «الأصلاء!». وقد أضاف عزيز الخزعلي أن المطلوب ليس فقط منح شهادة للترخيص، فحينها قد تتدخل الوساطات وتُعطيها لمن لا يستحق، كما كاد أن يحدث –بحسبه- في مشروع مؤسسة التدريب المهني، مُقترحاً أن يكون لتلك الجهة أيضاً دور رقابي دوري على المحلات، فتتلقى الشكاوى من المواطنين، وتسحب الرخصة ممن لا يتقنون العمل.

التظلم في غاية الأهمية، فالمواطن لا يجد من يشتكي إليه

الحق أن مسألة التظلم والشكوى تلك في غاية الأهمية، فالمواطن حالياً لا يجد من يشتكي إليه إذا ما وقع ضحية واحد من ضعاف المهارة أو ضعاف الضمير، فيضطر لابتلاع المقلب، محتفظاً بقهره كلما تذكّر ما كا متوجساً من تجربة مماثلة أخرى .

نحو إدارة حكيمة للمعركة الأخلاقية مع إسرائيل

السّجل - خاص

ربحت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأولها الخلاص من الاحتلال، مساحات إضافية من التأييد لدى الرأي العام العالمي، عقب الحرب الإسرائيلية على غزة، التي راح ضحيتها آلاف المدنيين الفلسطينيين بين قتلى وجرحى. فقد خرج آلاف المتظاهرين إلى شوارع المدن في دول أوروبية وأميركية واسترالية عديدة، يطالبون بوقف الحرب وحماية المدنيين، وملاحقة الإسرائيليين قضائياً. وكان لافتاً تلك التظاهرة في لندن، التي دعت إليها ثلاثون منظمة بريطانية يوم 11 كانون الثاني/ يناير، وشارك فيها نحو عشرة آلاف شخص، بينهم حاخامات يهود يرفضون الحرب، ويناوئون سلوك إسرائيل، حتى أن أحدهم قام بإحراق جواز سفره الإسرائيلي أمام كاميرات التلفزيون، تعبيراً عن رفضه الانتماء لدولة لا تعير اهتماماً للمبادئ الإنسانية.

هذه الحالة غير المسبوقة في الالتفات للظلم الذي يتعرض له الفلسطينيون، يرث حقبة دامت ثماني سنوات من اتهام العرب والمسلمين، كل العرب والمسلمين، بالإرهاب، وهي حالة استثمرتها إسرائيل جيداً حين ربطت بين الفلسطينيين المطالبين بالحرية، والأعمال الإرهابية، فصوّرت مواصلة الاحتلال وانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، على أنها جزء من الحرب العالمية ضد الإرهاب، مسكتة بذلك الصوت العالمي الذي ينتقدها.

اليوم تغيّر الحال، مع هذا الواقع الجديد الذي يملي السعي لكسب الرأي العام العالمي إلى صف الحقوق العربية، بعد أن أنتجت "حرب غزة" حرباً دفاعية ذات مضمون أخلاقي وحقوقي هذه المرة، وذلك بغرض الضغط على الاحتلال للانصياع لـ"الشرعية الدولية"، لعل ذلك يكفل للعرب استعادة حقوقهم؟ ثمة أمثلة، يمكن مراجعتها، في سلوك الشارع العربي خلال الحرب، لا تتناسب ومضامين تلك الحرب الدفاعية. أحدها ما تعرّض له حي يهودي في اليمن، خلال إحدى المسيرات الشعبية المحتجة على الحرب في محافظة عمران اليمنية بتاريخ 2009/1/4، حين قام متظاهرون بقذف بيوت اليهود بالحجارة، وكسر نوافذها، ما أدى لإصابة عدد من المواطنين اليمنيين اليهود بجروح، نقلوا على إثرها إلى المستشفى، فضلاً عن كيل الشتائم لهم، وتحميلهم وزر حرب إسرائيل على الفلسطينيين، لمجرد كونهم يهوداً.

تأثيم البشر على أساس انتماءاتهم الدينية منهج يفتقد للحكمة

أمثلة أخرى تكشف عنها تعليقات منشورة على مواقع الإنترنت، يلجأ أصحابها لوصف الإسرائيليين بأنهم "أبناء القردة وإخوان الخنازير"، في استناد لا مبرر له على قصص ديني عن بني إسرائيل، يتحدث عن قوم عاشوا قبل آلاف السنين، بما يحمّل الصراع مع المشروع الصهيوني طابعاً عنصرياً يمس ابناء ديانة معينة ، في كل زمان ومكان، ويصوّر الصراع على أنه معركة تاريخية مستمرة منذ آلاف السنين، لا معركة مع احتلال عمره ستين سنة، ولم تكن المعركة لتنشأ لولا ذلك الاحتلال. قارىء كتب على موقع صحيفة "الغد" الإلكتروني يوم 2008/12/28، بعد يوم من اندلاع الحرب: "اللهم كن مع أهلنا في غزة وانصرهم على أعدائك اليهود القردة الخنازير"، وكتب آخر في "منتديات الفيصلي" بتاريخ 2009/1/4، مخاطباً الإسرائيليين: "أيها الشعب اليهودي الصهيوني يا سلالة القردة والخنازير"، وكتب ثالث في مدونته التي يستضيفها موقع "مكتوب" بتاريخ 2009/1/3: "غزة تبكي كرامة الأمة التي داستها وحشية أحفاد القردة والخنازير"، إلى غير ذلك من أمثلة تتكرر يومياً.

استمرار مثل هذا السلوك، وخلاصته تأثيم البشر على انتماءاتهم الدينية والعرقية، لا على أساس ما يقترفونه من أفعال، فاقدٌ للحكمة، ليس فقط لأنه يوافق ومن ثم يبرر، السلوك الذي ساد خلال السنوات الماضية، ووسم كل العرب والمسلمين بالإرهاب على أساس انتمائهم العرقي والديني، بل لأنه أيضاً يخلع الصورة الإنسانية عن القضية العربية في مواجهة إسرائيل، ويخدش أخلاقيتها، فتبدو صراعاً لا مع محتلين ومعتدين، بل مع دين آخر، وهو أمر ينطوي على عنصرية، من منظور الفهم المعاصر لحقوق الإنسان.

اندفاع الشارع العربي، وعدم تمييزه بين ما يجوز ولا يجوز، له سببان: الأول هو الظلم الذي تعرض له العرب على يد الاحتلال الإسرائيلي. أما الثاني، وهو الأهم، فهو ارتباك قادة هذا الشارع وسوء تقديرهم، ومن ذلك إسقاط حكايات التاريخ الذي تعاطى فيه العرب المسلمون الأوائل مع القبائل العربية اليهودية في الجزيرة العربية، على الواقع المعاصر الذي نتعاطى فيه مع أوروبيين يعتنقون اليهودية، لديهم مشروع استعماري اسمه "الصهيونية".

المعركة الحقوقية والأخلاقية التي نخوضها اليوم في مواجهة الاحتلال، وبخاصة في إطار ملاحقة قادته قضائياً على الجرائم ضد الإنسانية المقترفة في غزة، لا يجوز الخلط فيها بين اليهودية والصهيونية، وتجاهل حق الإنسان في اعتناق الدين الذي يريد، فذلك يشكل خطأً كبيراً.

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2009 01

أولى ضحايا جرائم الشرف في العام 2009

طفلة تتلقى 30 طعنة من شقيقها

بثينة جوينات

بلغ التردي في الثقافة السائدة حول مفهوم «الشرف»، أن تقع طفلة لا تتجاوز ثلاثة عشر عاماً، ضحية جريمة جديدة ترتكب بزعم «الدفاع عن الشرف»، وذلك يوم السبت 24 كانون الثاني/ يناير 2009، في مدينة الزرقاء.

التردي لم يتوقف عند سن الضحية، بل طال هوية القاتل وهو شقيق المغدورة، فالأخ هذه المرة فتى لا يتجاوز السابعة عشرة من عمره.

تفاصيل الجريمة تكشف مزيداً من التردي. فما حدث أنه لدى عودة الفتاة إلى بيت ذويها بعد زيارة لبيت جدّها، أوقفها في الطريق شاب يسأل عن عنوان بيت في الحي الذي تسكنه. انتهى السؤال ومضت الفتاة إلى بيتها، لكن «شاهد عيان» من أصدقاء أخيها، نقل إليه خبراً مفاده أن أخته كانت تتبادل حديثاً مع رجل «غريب». هنا، استشاط الصبي غضباً، وبدافع من وشاية صديقه، فقد استنتج أن شرفه قد خُدش، فانطلق نحو البيت، فإذا بالشقيقة تلهو أمام الباب الخارجي، فانقض عليها بسكين كان يحملها، مبيّتاً نية «تطهير الشرف الرفيع من الأذى»، ووجه نحو ثلاثين طعنة إلى جسدها، على ما أفاد مدير مركز الطب الشرعي في الزرقاء، إبراهيم عبيدات، ففارقت الحياة على الفور، فيما أظهرت الفحوصات الطبية، طبعاً، أن الفتاة كانت عذراء.

عدّة أسئلة تثيرها الحادثة: كيف يكون جنس الأنثى بالنسبة لشبان صغار لم يتحملوا المسؤولية بعد، هي معيار الشرف؟ وكيف يتبادل صبية في تلك السن المبكرة، «معلومات» حول انتهاك الإناث للشرف، بشكل يدفع مثل ذلك الصبي للشعور بالعار؟ ثم ألا يعني ذلك أن الفتى القاتل، هو أيضاً ضحية لما يعتمل في وعي المجتمع من مفاهيم، كشقيقته القتيلة؟.

هذه الأسئلة، تصدر –على ما يتضح- من منبع واحد، يتعلق بالثقافة الاجتماعية السائدة التي تنشىء الأفراد منذ يفاعتهم، على مفاهيمها لـ«الشرف»، وكيفية الحفاظ عليه، و«تطهيره» إن لزم الأمر، وهو ما يعني أن «الثقافة السائدة» حول «الشرف» هي الداء، وفي تطويرها وتهذيبها يكمن الدواء.

محمد الحلو، الناطق الإعلامي للمركز الوطني لحقوق الإنسان، يتطرق لجهود بذلها المركز لتطوير تلك الثقافة، فيشير الى أنه نفّذت على مدار عامين متتاليين «حملة وطنية» لمجابهة العنف ضد المرأة، بما في ذلك جرائم الشرف، شملت عدداً من المحافظات. تضمنت الحملة عقد برامج تدريبية وورش عمل، وجّهت بشكل خاص لطلبة الجامعات، ونشطاء في مؤسسات المجتمع المدني، بغرض «التوعية حول مخاطر العنف ضد المرأة والحد من انتشار هذه الظاهرة». وحول جرائم الشرف تحديداً، عقد المركز، كما يوضح الحلو، عدداً من الندوات المتخصصة في عدد من الجامعات، حاضر فيها حقوقيون وقضاة ونشطاء في مجال حقوق الإنسان.

الجانب الثالث في نشاط المركز بهذا الخصوص، قانوني، يقوم على تبني المطالبة بإدخال تعديلات على القوانين ذات الصلة، بما يضمن تمتع المرأة بمزيد من حقوقها، وتوفير الحماية القانونية اللازمة لها. يشير الحلو إلى أن المركز يقوم، بشكل دوري، بتنظيم زيارات تفقدية إلى مراكز يجري فيها «التحفظ الإداري» على نساء تعرضن لأنواع من العنف، حيث يجري الاطمئنان على ظروف معيشتهن، والوقوف على احتياجاتهن.

هل كانت كل تلك الجهود كافية يوماً للحد من جرائم الشرف أو منعها، سواء التي يقوم بها المركز الوطني، أو التي تنهض بها الهيئات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان وقضايا المرأة؟ واقع الحال يجيب بالنفي، فعدد جرائم الشرف في العام الماضي، 2008، يضاهي عدد تلك الجرائم في العام 2007، وهو 17 جريمة، بل يمكن ملاحظة قدر من الارتفاع في العدد السنوي لهذه الجرائم، لدى مقارنته بمعدلها في السنوات السابقة، البالغ 14 جريمة.

ثمة جهود أخرى تجري بشكل فردي، تناهض هذه الجرائم وتسعى لتجفيف منبعها الثقافي، فالصحفية رنا الحسيني الناشطة في مجال رصد ونقد ظاهرة جرائم الشرف، تعكف حالياً على إعداد كتاب حول تلك الجرائم، يرمي إلى «نشر الوعي وتوضيح المفاهيم الخاطئة حول ما يتعلق بجرائم الشرف على الصعيدين الداخلي والخارجي»، يتوقع صدوره في غضون الشهور القليلة المقبلة، بحسب ما أفادت لـ«**السجل**». الكتاب يحمل عنوان «جريمة باسم الشرف»، ويتناول جذور المشكلة من أبعادها التاريخية والدينية والسسيولوجية، فضلاً عن تقديمه «معلومات موثقة»، على حد تعبير الحسيني، حول جرائم الشرف في العالم، وتسليطه الضوء على الجهود التي تجري في الأردن لوقفها.

جهود كثيرة بُذلت وستُبذل لوقف هذه الجرائم المشينة، فكم يحتاج مجتمعنا أن يقدّم في مهرجان الدم هذا من ضحايا، قبل أن يعي ضرورة سد الباب في وجه الريح المجنونة؟.

ترى آمال صالح (30 عاماً) أن مشكلة جرائم الشرف هي واحدة من نتائج العصبيات الموجودة في المجتمع، ولهذا فإن حل تلك المشكلة لا يتأتى إلا من خلال مساع مكثفة لتجفيف تلك العصبيات. تلقي «آمال» بكثير من اللوم على الإعلام الذي يكرّس «قيم البداوة»، معتبرة أنها تنطوي على تزيين العصبيات، فتصوّرها فضيلة لا يجوز تركها، وهو ما يؤكد، بنظرها، أن ثمة حاجة لجهد تنويري شامل في المجتمع.

عطاف محمد (30 عاماً) تؤكد أن المشكلة جذرها ثقافي، مشيرة إلى أن الجريمة لا تقع عادة إلا إذا شاع خبر ما قامت به الفتاة بين الناس، فيما تعمد أكثر العائلات لـ«مسامحة» الفتاة لو تمكنت من إخفاء الأمر، وهو ما يعني أن الجريمة تقع لأن المجتمع يريد ذلك، انسجاماً مع مفهومه حول «الشرف»، وطبيعة نظرته للمرأة.

أخبار

الأطفال والتعايش

ذكرت «العربية نت» أن القوى الأمنية اللبنانية أوقفت طفلاً مسيحياً يدعى «إيلي» في بلدة عمشيت، لقيامه بكتابة شعارات على جدران مدرسته، تشبّه حسن نصر اللّه، أمين عام حزب اللّه، بالمسيح، قال أحدها: «ليس هناك نصر سوى نصر اللّه وليس هناك مسيح سوى نصر اللّه». ونقل الموقع عن النائب اللبناني بطرس حرب، قوله إن هذه الشعارات «تضر بسياسة التعايش»، كذلك هو حال «مسبحة» توزع في الأسواق اللبنانية تحمل صورة نصر اللّه إلى جانب صور القديسين، مطالباً بمعاقبة «المجرمين الذين يقفون وراء تلك الممارسات». وأوضح الموقع أن الطفل يخضع حالياً للاستجواب.

احتُجز.. وما زال!

نشرت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، اليمنية، نص رسالة موقعة من قبل اثنين من كبار الموظفين العامين في اليمن، هما: محافظ شبوة، ومدير الأمن فيها، حملت تعهداً بعدم معاقبة مواطن كان يحتجز آخر، اسمه «محمد عامر البعداني»، بعد خطفه من أمام بيته قبل ثلاثة أعوام من تاريخ الرسالة، وكان يومها في الخامسة عشرة من عمره، بغرض إجبار والده على سداد دين مالي للخاطف. جاء في الرسالة المؤرخة في 2004/1/20، «..وبما أنه قام بتسليم ولد البعداني وعليه فلا اعتراض على المذكور أو أحد أولاده نظراً للالتزام المقدم منّا، ومن مدير أمن المحافظة حسب الاتفاق بيننا وبين وزير الداخلية ونائبه». أوضحت الهيئة أن هؤلاء المسؤولين قاما بإيداع الصبي بعد تسلمه من الخاطف، في السجن المركزي بمحافظة شبوة. في رسالة إلى رئيس الجمهورية اليمنية، اعتبرت الهيئة أن هذه الواقعة «تعد جريمة شارك فيها موظفون عامون، ارتكبت ضد طفل لا ذنب له سوى أنه خصم لثري نافذ، بلغ نفوذه حد حصوله على خطاب حال بينه وبين المساءلة والعقاب»، مطالبة بالتحقيق في الواقعة، وإطلاق سراح المواطن المحتجز.

إفراج وإدانة

قالت جمعية حقوق الإنسان أولاً، السعودية، إن مواطناً اعتقل بعد تظاهرة 19 كانون الأول/ديسمبر 2008، التي كانت تتضامن مع قطاع غزة المحاصر، اسمه «كامل عباس الأحمد»، رفض يوم 17 كانون الثاني/ يناير الجاري، التوقيع على تعهد ينطوي على إدانته، مقابل تنفيذ أمر الإفراج عنه، وقد فضّل البقاء رهن الاعتقال لدى شرطة الظهران، ودخل منذ ذلك التاريخ في إضراب عن الطعام. وقالت الجمعية «إن هذه التعهدات ليست قانونية ولا قيمة لها لأنها تحمل إدانة لم يقر بها الموقوف أثناء التحقيق، مطالبة السلطات بسحب التعهدات التي جرى توقيعها، من ملفات مواطنين جرى إطلاق سراحهم».

قلق أمني

عبّر كل من مركز البحرين لحقوق الإنسان، وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، عن «القلق البالغ» بعد أن أنيطت صلاحيات جديدة بجهاز الأمن الوطني، منها منحه اختصاصات الأمن العام، وصلاحية الضبط القضائي، مع توفير الحصانة من الملاحقة أمام القضاء المدني لأفراده. المنظمتان اعتبرتا أن الجهاز يقوم بدور متزايد في مراقبة وملاحقة المعارضين السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ، وأشارتا إلى أن الجهاز يقوم منذ كانون الأول/ ديسمبر 2007، بالإشراف على حملات مداهمة واعتقال، واتهمتاه باستخدام التعذيب وتوظيف قوانين متشددة لتقديم العشرات إلى محاكمات تفتقد «أدنى معايير العدالة التي تقتضيها المواثيق الدولية الملزمة للبحرين».

14 يوماً أخرى

استدراكاً لما نشرته «**السجل**» في العدد رقم 59، معتمدة على ما أعلنته «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، حول إفراج نيابة أمن الدولة العليا المصرية بتاريخ 2009/1/8 عن المدون رضا عبد الرحمن، فقد أوضحت المبادرة أن إطلاق سراح عبد الرحمن، الذي كان محتجزاً منذ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي على خلفية اتهامه بـ«ازدراء الدين الإسلامي»، قد تأخر 14 يوماً بعد صدور قرار النيابة، إذ ظل محتجزاً «بشكل غير قانوني لمدة أربعة عشر يوماً في مقر مباحث أمن الدولة بالزقازيق قبل إطلاق سراحه بشكل نهائي»، على حد ما قالته المبادرة، التي طالبت بإجراء تحقيق مع المسؤولين عن ذلك الاحتجاز غير القانوني.

انفو تك

عدي الريماوي

نظام "لينوكس" الجديد: قابلية مفتوحة للتطوير

في سعيها للمنافسة في سوق أنظمة التشغيل، قامت شركة ريد هات (Red Hat) بطرح أحدث إصدار من توزيعة «سيرفر لينوكس» (distro Server Linux) للشركات، الذي يوفر دعماً وتنفيذاً للمصدر المفتوح، لنظام جافا (Java) الخاص بـ«صن مايكروسيستمز» (Sun Microsystems) للمرة الأولى.

يعدّ نظام «لينوكس» من أنظمة المصدر المفتوح، ويتمتع بدرجة عالية من الحرية في تعديل أجزائه وتطويرها، ويخضع لرخصة «جنو» العمومية (General Public License)، التي تنظم عمل البرامج المفتوحة.

النظام فتح المجال أمام إدارته من ملايين العقول ومساهمتها في تطويره، حتى أصبح يعمل على طيف عريض من المنصات تتراوح بين الخادمات العملاقة وأجهزة الهاتف الجوال، وتطورت واجهات المستخدم العاملة عليه لتدعم لغات العالم كلها تقريباً. وبسبب كونه حرا ومفتوحَ المصدر، ولسهولة تطويع سلوك النظام وتغييره، فإن سرعة تطوره عالية، وأعداد مستخدميه تتزايد على مستوى الأجهزة الشخصية والخادمات.

يتضمن (Red Hat Enterprise Linux 5.3) RHEL5.3، المتوافر على الموقع الإلكتروني للشركة على الرابط www.red-hat.com/rhel، الذي طرح مؤخراً أكثر من 150 تحديثاً، أهمها: الدعم الظاهري، ودعم المعالجات الجديدة، وتكامل Java OpenJDK المصدر المفتوح.

من شأن الدعم الظاهري السماح لتوزيع ظاهري أكبر وأكثر طموحاً على خوادم أحدث وأكثر، وفقاً لشركة ريد هات. ويدعم RHEL 5.3 ما يصل إلى 126 معالجًا و1 تيرا بايت من الذاكرة، ويستضيف أجهزة ظاهرية تصل إلى 32 معالجاً بذاكرة 80 غيغا بايت لكل منها.

النظام الجديد يتوافر على هيئة إصدارين: إصدار أساسي للشركات الصغيرة، وإصدار متطور. وتنقسم إصدارات العملاء إلى عميل RHEL Desktop عام الغرض، مزود بمحطة عمل أعلى أداءً، وعميل آخر مزود بإمكانية دعم الأجهزة المضيفة الظاهرية.

بدأ ريتشارد ستالمن – مؤسس نظام «لينوكس» - مشروع جنو في 27 أيلول/سبتمبر 1983، لبناء نظام تشغيل حر بالكامل، يوفر لمستخدمي الحاسوب حريتهم، ويعفيهم من الاضطرار لاستخدام برمجيات محتكرة، وبدأ المشروع في كتابة نظام التشغيل جنو تقريباً من الصفر عن طريق كتابة أدوات بديلة لأدوات نظام «لينوكس»، بحيث تستبدل الواحدة تلو الأخرى بها، حتى يكتمل نظام التشغيل.

تستعمل نواة نظام «لينوكس» كجزء من مجموعة شاملة من النظام وتطبيقاته، تدعى توزيعة «distro» ، كل توزيعة يتم بناؤها وترجمتها برمجياً وتجميعها من أفراد أو شركات أو مجموعات مبرمجين يضمّنونها اختياراتهم من البرمجيات والتطبيقات، وأداة تثبيت النظام، إضافة لمنسق حزم Package Manager، وواجهات عدّة للمستخدم.

هناك أكثر من ثلاثمائة توزيعة «لينوكس» حول العالم يتم تطويرها بشكل دائم وتحديثها، من ضمنها اثنتا عشرة توزيعة تلقى شعبية ورواجا كبيرين. التوزيعة النموذجية تتضمن دوما نواة «لينوكس»، بعض المكتبات الحرة والأدوات الضرورية، الغلاف shell، نظام النوفذة إكس، ومجموعة بيئات سطح المكتب المرافقة للنظام، مثل: كي.دي.إي، وجنوم، مع آلاف البرمجيات والحزم البرمجية من طقم المكتب إلى المصرفات compiler، ومحررات النصوص، وبعض البرامج العلمية.

جهاز حاسوبي جديد

أصدرت شركة «إيسر» (Acer) العملاقة، أحدث منتجاتها من أجهزة حواسيب سطح المكتب، وهو جهاز حاسوب «أسبير إكس 1700» (Aspire X) الذي يحتوي على مواصفات مميزة.

الجهاز الجديد مزود بمعالج (In-tel Pentium Dual Core)، وقرص صلب بسعة 640 غيغا بايت، إضافة إلى بطاقة عرض رسومية من نوع (100 (GeForce G بسرعة 512 ميغا بايت.

هاتف يعمل على بصمة الإصبع

أعلنت شركة فوجيتسو (Fujitsu) عن هاتف جديد أنيق يتميز بمزايا تقنية متطورة.

الهاتف الجديد سيعمل حتى لو غاص في المياه بمقدار 3 أقدام، لفترة تصل إلى 30 دقيقة، فضلاً عن أنه يعمل أيضاً كجهاز لفحص بصمة الإصبع.

يستخدم الهاتف تقنية TouchStone التي تصنعها شركة AuthenTec. هذه التقنية يتم استخدامها لفحص البصمة المستخدمة في تحريك مفاتيح التحكم في الجهاز. إضافة إلى ذلك، يستخدم الهاتف برنامج TrueFinger للحماية، الخاص بشركة AuthenTec، والذي يطابق بين بصمات الإصبع، ليصبح هذا الهاتف أول هاتف يجمع بين البرامج والأجهزة

كاميرا جديدة بخاصيات مميزة

كشفت شركة «باناسونيك» (Panasonic) النقاب عن أحدث منتجاتها من كاميرات التصوير الرقمية المدمجة، وهي كاميرا «لوميكس دي إم سي-إل إس85»(Lumix DMC-LS85) التي تأتي في تصميم أنيق وجذاب.

تمتاز الكاميرا الجديدة بقدرتها على التقاط صور بدقة تبلغ 8.1 ميغا بكسل، مع خاصية التضخيم البصري التي تكبّر الصورة حوالي أربع مرات، إضافة إلى خاصية مانع اهتزاز الصورة البصري. من المقرر أن تباع الكاميرا الجديدة في الأسواق في نيسان/أبريل المقبل، في ثلاثة ألوان، هي: الفضي، والأسود، والقرنفلي.

أول ذاكرة فلاش للتخزين الاحتياطي

أعلنت شركة «ساندیسك» (SanDisk) عن طرح مجموعة جديدة مبتكرة من سواقات الأقراص ذاكرة الفلاش (USB)، بما في ذلك أول «ذاكرة» في العالم للتخزين الاحتياطي، مزودة ببرنامج للتخزين الاحتياطي يتم تنشيطه بمجرد ضغطة زر واحدة. تصل سعة سواقة الأقراص الجديدة إلى نحو 64 غيغابايت، وهي مصممة ضمن مجموعة تتميز بقدرتها على حماية ملفات الصور والموسيقى والفيديو الخاصة بمستخدمي الحواسيب، وكذلك حماية الوثائق الشخصية والتجارية وغيرها من أنواع الملفات الرقمية بضغطة واحدة. ولا يتطلب تشغيل هذا المنتج تثبيت أي برامج مسبقاً.

احتباس حراري

بحثاً عن موارد جديدة

حرب عالمية ثالثة تهدد الأرض

من المحتمل جداً أن يتسبب الاحتباس الحراري في نشوب حرب عالمية ثالثة.

هذا ما كشفه تقرير صدر أخيراً عن منظمة (Center for naval analysis) الأميركية.

التقرير الذي ساهم في إعداده ضباط في الجيش الأميركي، أشار إلى أن هناك الكثير من التوترات العالمية التي تتصاعد حدتها باستمرار، تنبئ بحرب عالمية جديدة. وحدد عاملين يمكن لهما أن يكونا المسببين لهذه الحرب الجديدة.

العامل الأول: الازدحامات والتوترات الإقليمية التي ستغذيها الهجرات لثقافات مختلفة من مناطق إلى أخرى، بحثاً عن موارد جديدة، بعد تعرّض الموارد الحالية لاستنزاف متزايد. الأمر لا يتعلق فقط بمجتمعات وجدت أن مواردها اختفت، ولكن ارتفاع مستوى مياه البحر سيغمر الكثير من الأراضي، مما يقلل من الأراضي الصالحة للزراعة، ومن المياه الصالحة للشرب، ويقضي بالتالي على الثروة الحيوانية.

بحسب التقرير، فإن كثيراً من هذه البلدان ستختار أن تحارب البلدان القريبة، لتحل حكوماتها ومواطنيها في بلدان بديلة. وستكون قوى عظمى طرفا في هذه الصراعات، مما يؤدي لنشوب حرب عالمية.

العامل الثاني هو التنافس على البلدان الجديدة المأهولة، وهو سيناريو معاكس لسيناريو الازدحام. كثير من المناطق غير المأهولة في المناطق القطبية ربما تصبح متاحة للسكن بفعل ازدياد درجات الحرارة. بذلك، فإن هذه المناطق التي ستصبح وللمرة الأولى في التاريخ مأهولة، ستؤدي إلى حروب عنيفة بين أبناء المدن الساحلية والجزر الذين فقدوا مواطنهم.

إضافة إلى القوى الصغرى، فإن قوى عالمية عظمى كانت هذه المناطق خارج نطاق اهتماماتها، ستكتشف الفائدة المتوقعة من هذه الأراضي، وستدخل في هذه المنافسة.

هذه القوى ستكون أقل اهتماماً بالمساحة التي يمكن استخدامها، وستحرص أكثر على الموارد النفطية غير المستغلة نسبيا في هذه المناطق، لأغراض اقتصادية استراتيجية.

تقرير (CNN)، وهي منظمة غير الربحية للأبحاث، أنشئت في العام 1942، أورد توصيات يمكن في حال اتباعها التقليل من احتمالية ذلك، منها تقليل مستويات التلوث. «على كل دولة أن تتحلى بالمسؤولية»، يقول التقرير.

إضافة إلى ذلك، يضيف التقرير، على كل دولة أن تفتح باب الاتصالات مع غيرها من الدول، لإدراج برامج وتكنولوجيا تقليل التلوث، في نظام حياة كل أمة في العالم.

خطة كهذه، ستجعل الجهود الحالية أكثر فعالية، لأنها ستحشد اهتماماً أكبر على مستوى العالم، كما ستوفر خطة تناسب الجميع ليسيروا وفقها.

التقرير يؤكد أن ما يمكن تسميته «الحرب الجديدة الساخنة»، حقيقة واقعة وخطر، بقدر ما كانت الحرب الباردة، حقيقية وخطرة.

بناء صديق للبيئة

في خطوة نحو استخدام كودات بناء صديقة للبيئة في الأردن، جاءت فكرة إنشاء بيت الكفاءة الأردني، وهو أول بيت يعتمد الاستخدام الأمثل والأكفأ للطاقة.

يمثل البيت الذي بدأ العمل فيه مطلع العام 2007، نموذجاً لمسكن خاص في مدينة العقبة، صُمم ليعمل على توفير الطاقة في مناخ حار وجاف.

البيت صممته المهندسة المعمارية فلورنتين فسر، ونفذه طارق إمطيرة، بالتنسيق مع مركز دراسات البيئة المبنية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

المشروع الذي كان من المقرر افتتاحه في تشرين الأول/أكتوبر 2008، يتم بعدها تقييم أدائه من حيث حاجته للطاقة، ومقارنتها بكلفة إنشائه، واجه صعوبات فنية حالت دون إنجازه في الوقت المقرر.

وفق مسؤولة التخطيط والتصميم في مركز دراسات البيئة المبنية، جود الخصاونة، فإن المشروع واجه مشاكل تقنية تتعلق بآلية التكييف التي اعتمدت على الطاقة الشمسية بدلاً من الكهرباء، هذه التقنية ما زالت في طور التجريب.

المشروع الذي يُتوقّع أن يخفض ما نسبته 70 في المئة من الطاقة مقارنة بالمباني العادية، يعدّ خطوة مهمة على صعيد تشجيع تبني ممارسات ترشيد استهلاك الطاقة.

الفسفور الأبيض: خطر على التنوع الحيوي

نتائج الحرب على غزة، وانعكاساتها المدمرة على بيئتها، ما زالت تتداعى. فبعد التلوث بمياه الصرف الصحي، برزت إلى الواجهة قضية استخدام القنابل المشتملة على الفسفور الأبيض بحق المدنيين. ورغم النفي الإسرائيلي المتكرر لاستخدام هذه المادة، إلا أن منظمات دولية كثيرة دحضت هذا النفي.

في تقرير صدر في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير الجاري، قالت منظمة العفو الدولية إن فريقاً لتقصي الحقائق تابعاً لها وجد «أدلة لا سبيل إلى دحضها، على استخدام الفسفور الأبيض على نطاق واسع في المناطق المكتظة بالسكان، في مدينة غزة وشمال القطاع».

كريستوفر كوب-سميث، خبير الأسلحة، وعضو الفريق، قال: «رأينا شوارع وأزقة مليئة بالأدلة على استخدام الفسفور الأبيض، ومنها رؤوس ما زالت مشتعلة، وبقايا القنابل والأغلفة التي أطلقها الجيش الإسرائيلي».

منظمة «هيومن رايتس ووتش» ذكرت أن فريقا تابعا لها شاهد «مقذوفات تنفجر في الهواء، وينبعث منها فسفسور أبيض، وحين ينفجر ينثر طبقات كيماوية تصيب مناطق واسعة».

الفسفور الأبيض مادة مصنّعة من الفوسفات، لها قوام شمعي، لونها أبيض مائل إلى الاصفرار، ذات رائحة نفاذة تشبه رائحة الثوم. وقد صُممت لتوفير ستار من الدخان يخفي حركة قوات الجنود على الأرض. وهي مادة لها آثار مدمرة على البشر، تحرق اللحم وتذيبه بحيث لا يبقى سوى العظام، كما أن لاستنشاقها لفترة قصيرة آثارا سيئة على الجهاز التنفسي، فتسبب السعال وتهيج القصبات الهوائية، أما استنشاقها لفترة طويلة فإنه يسبب جروحا في الفم ويكسر عظمة الفك.

وفق «هيومن رايتس ووتش»، فإن الفسفور الأبيض يحرق أي شيء يلامسه. وحين ينفجر في الهواء، فإنه يسقط على منطقة تبلغ مساحتها مساحة ملعب كرة قدم، أي مساحة تأثير القنبلة العنقودية نفسها. بسبب هذه التأثيرات الوخيمة، حرمت اتفاقية جنيف في العام 1980 استخدام الفسفور الأبيض ضد مدنيين، وإن ظل استخدامها مسموحا به في مناطق ليس فيها تواجد مدني.

لهذه المادة أخطار كبيرة على البيئة أيضاً. بحسب تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن غازات الفسفور الأبيض تهدد الماء والهواء والتراب والكائنات الحية. وللغازات الناجمة عنها آثار مدمرة على الجهازين التنفسي والعصبي للإنسان.

من ناحية أخرى، فإن الفسفور يترسب في التربة وقاع البحار والأنهار، ويصل إلى أجسام الأسماك. وهو بالتالي يمثل خطراً على التنوع الحيوي في المنطقة، لأنه يسهم في تدمير النظام البيئي الطبيعي، وتلويث المنتجات الزراعية.

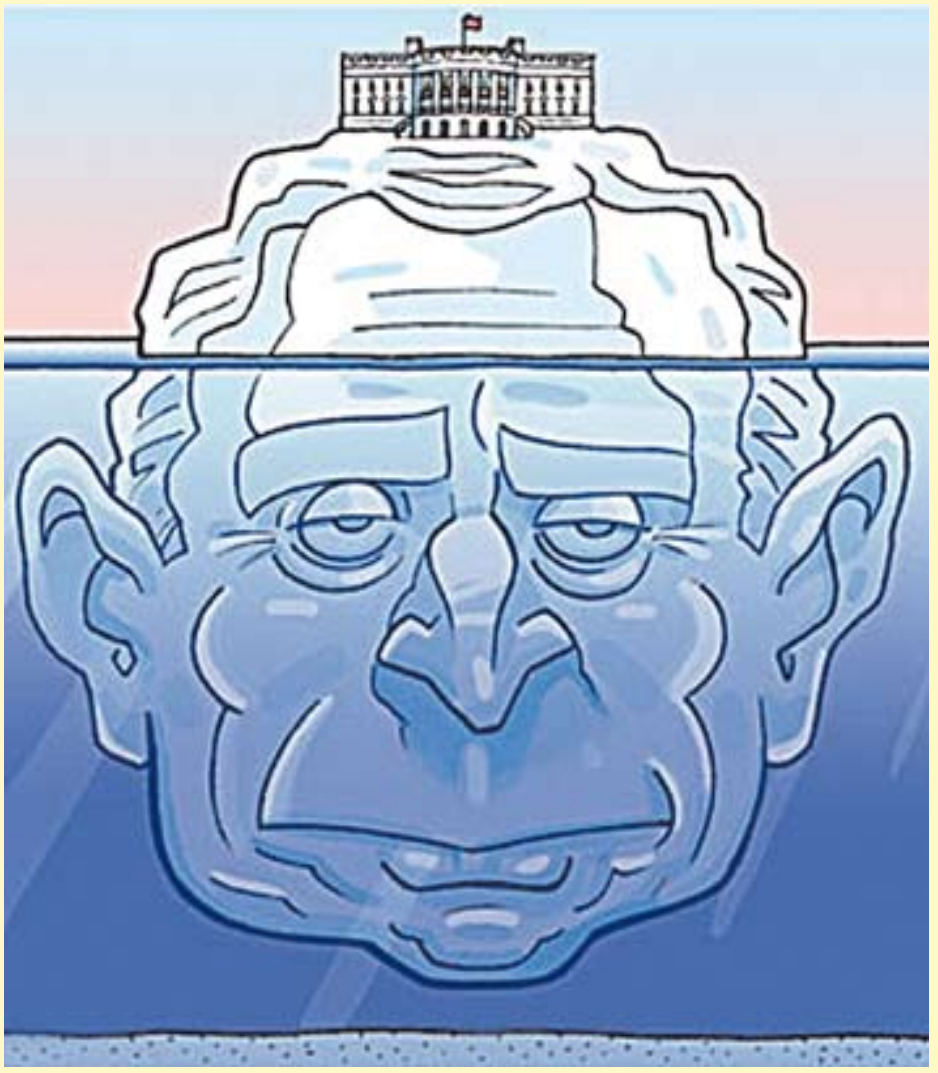

كاتب/قارئ

عقود الوعد بالبيع: رأي قانوني

في اللقاء الأخير الذي تم في جلسات المؤتمر السادس للتحكيم الدولي الذي نظمه الاتحاد العربي للتحكيم الدولي (المعهد العربي للتحكيم والتسويات البديلة) الذي جاء بعنوان «الاتجاهات الحديثة لوسائل تسوية منازعات التجارة والاستثمار»، وعلى هامش دورة تخصصية عقدت بعنوان «اتفاق التحكيم في العقود بعامة، والمقاولات الإنشائية بخاصة»، طُرحت تساؤلات حول الاستثمارات العقارية وتأثير التحكيم في العقود التي تتناول تلك الاستثمارات، وجاءت المداخلات والإجابات عنها من جوانب عدة، نظرا لاختلاف الطبيعة القانونية للعقود التي تحكم الاستثمار و/أو شراء العقارات تحت الإنشاء في الدول العربية، وتأثير شرط التحكيم فيها، وهل يمكن حل النزاعات الناشئة عنها بطريقة التحكيم؟ هذه التساؤلات تدفع المرء للكتابة في هذا الموضوع، وبيان مصير هذه العقود وربطها.

لا بد أننا نتطلع جميعا إلى حصر التخوف الذي ينتابنا وينتاب الجميع من حولنا حول مصير السوق العقارية في ظل الأزمة المالية الأخيرة التي لم تطل السوق الأردنية فحسب، بل امتدت إلى العديد من الدول، مع فارق التأثر بين دولة وأخرى، لكن الأكيد أن الأزمة حاصلة.

لنتحدث قليلا عن تجربة دبي في هذا الموضوع، والوضع العقاري فيها. الآن هناك ترقب بسبب الانخفاض الحاصل على أسعار العقارات والأزمة المالية الجديدة، لكن هناك تنظيم لعملية شراء العقارات، فالمشتري عادة يقوم بدفع 10 في المئة من ثمن العقار مقدما، وبعد ستة أشهر يدفع نسبة تتراوح ما بين 30 و50 في المئة، ويتم تقسيط المبلغ المتبقي على دفعات، لكن الإشكالية هي في ركود السوق في دبي، والذي تأثرت فيه الشركات التي تمول شراء العقارات. تسيطر على السوق شركتان رئيسيتان للتمويل، وهما الآن في مرحلة اندماج، وهذا أثر بدوره على الائتمان والسيولة، إضافة إلى أن المستثمرين في مرحلة انتظار وترقب، فالكل ينتابه الخوف مما سيأتي، ومن جهة أخرى، وبما يتعلق بالشركات التي تبيع تلك العقارات في دبي، وحسب قوانينها وقوانين الدول الأخرى، فإن الشركات تستطيع حسم النزاعات التي قد تنشأ عن إبرام عقود بيع العقارات، بما فيها موضوع الدفعة الأولى، وتستطيع خصمها استنادا لأحكام العقد، وهذا الأمر غير مخالف للقانون لديهم. وعليه فإن النزاعات التي تتعلق بهذه الأمور يمكن أن يكون لها العلاج القانوني، ولا شك أن هذه العقود تقبل التحكيم بحسب قوانين كل دولة، بما فيها عقود بيع العقارات.

هذا الأمر غير موجود في الأردن. فإذا تحدثنا عن الشركات التي تموّل المشاريع العقارية في الأردن، نجد أنه ليس لديها السيولة الكافية، وإذا تحدثنا عن طبيعة العقود المبرمة مع الشركات العقارية لشراء تلك العقارات أو حجزها، نجد أنها عقود وعد بالبيع، لا يتم إبرامها أمام دائرة الأراضي، وبالتالي فإن جميع العقود التي أبرمتها الشركات مع المواطنين أو المستثمرين الذين تقدموا بطلبات لشراء تلك العقارات تُكيَّف على أنها عقود باطلة حسب أحكام القانون الأردني.

والسؤال الجوهري هنا: ما أثر تراجع المستثمرين أو المشترين عن إتمام تلك العمليات، لأن سعر تلك العقارات قد تهاوى بفعل الوضع الاقتصادي العالمي، وأزمة السيولة، وتأثر الشركات العقارية الكبيرة التي تنفذ المشاريع بالأزمة العالمية، إلى جانب انخفاض أسعار العقارات بشكل إجمالي بنسب تتراوح ما بين 20 و40 في المئة، بتقدير أكثر المتفائلين، وأصبح هناك من يهرب من الالتزام، ويطالب بالدفعة الأولى التي دفعها مقدما لحجز العقار أو جزءا من الثمن، ناهيك عن أن معظم هذه الشركات شركات محدودة المسؤولية، وعقاراتها لا تكفي للوفاء بقيمة المبالغ المدفوعة.

حسب القانون الأردني، فإن العقد باطل. قرار محكمة التمييز رقم 2003/1567 تاريخ 2003/10/30 يلخص فكرة هذه العقود، وطبيعتها القانونية: «يعتبر بيع العقار خارج دائرة التسجيل باطلاً، وعليه فإن الوعد بالبيع والتعهد بالفراغ يعتبر باطلاً بصراحة نص الفقرة الثانية من المادة 105 من القانون المدني والقوانين الخاصة واجبة التطبيق.. ولا يرد تطبيق أحكام المادة 1149 من القانون المدني على وقائع هذه الدعوى، ذلك أن أحكام هذه المادة تطبق في حال تسجيل التعهد بالفراغ لدى دوائر التسجيل المختصة، لأنه يعتبر في هذه الحالة عقداً صحيحاً، والضمان لا يترتب إلا على العقد الصحيح، أما العقد الباطل فلا يرتب أثراً، إعمالاً لأحكام المادة 168 من القانون المدني».

لكن، ما الحل، في ضوء ما ورد في القرار التمييزي، وما ورد في نص المادة 22 من قانون التحكيم رقم 31 لسنة 2001 والذي جاء فيه: «يعد شرط التحكيم اتفاقا مستقلا عن شروط العقد الأخرى، ولا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه أي أثر على شرط التحكيم الذي يتضمنه إذا كان هذا الشرط صحيحا في ذاته».

بعمومية النص وألفاظه، هناك استقلال شرط التحكيم عن قضية بطلان العقد، وأنه مبدئيا يجوز إجراء التحكيم في هذا الأمر، إلا أن الوضع الفعلي، وبقراءة النصوص اللاحقة والتطبيق الواقعي للمحاكم حينما يطلب منها تعيين محكم في حال عدم الاتفاق على تعيين محكم، أنها ذهبت إلى عدم إعمال قاعدة استقلال شرط التحكيم، وبالتالي عدم إعمال شرط التحكيم الوارد في عقود البيع الباطلة، لأنها تعدّ عقودا باطلة بحكم القانون المدني، وأن شرط التحكيم فيها غير ملزم قانونا بوصف موضوع النزاع المتفق إحالته إلى التحكيم يعدّ مخالفا للنظام العام، وبالتناوب، لا يمكن تنفيذ ما يصدر عن المحكمين من قرارات أمام المحاكم ودوائر التنفيذ، حيث إنه إذا تم إجراء التحكيم، وتم طلب تنفيذ قرار التحكيم من خلال المحكمة، فإن المحاكم الأردنية ترفض تنفيذه، انطلاقا من أن قرار التحكيم في مثل هذه العقود مخالف للنظام العام، وهذا ما أكدته المادة 54 من قانون التحكيم، التي جاء فيها: تنظر المحكمة المختصة في طلب التنفيذ تدقيقا وتأمر بتنفيذه، إلا إذا تبين لها أن هذا الحكم يتضمن ما يخالف النظام العام في المملكة، وإذا أمكن تجزئة الحكم في ما يتضمنه من مخالفة للنظام جاز الأمر بتنفيذ الجزء الباقي».

على هذا الأساس حسم القضاء الأردني الأمر.

في ظل هذه الأزمة العالمية وتأثيرها في العقارات لدينا، لا يمكن وضع اللوم على جهة محددة، ولا وضعه على كاهل أي شخص وحده، لا الشركات العقارية ولا المشترين. المطلوب إيجاد حل لهذه الإشكالية، لأن الأطراف تعددت في ظل الظروف الراهنة، والمسؤولية توزعت على الكثيرين. ويتطلب الأمر بذل المجهود من الجميع لتقديم حلول أبرزها أن يكون هناك تدخل تشريعي، وهو الجزء الأكبر في حل المشكلة، إضافة إلى زيادة الوعي لدى الجميع في إبرام العقود».

ياسر شقير (محام)

من غزّة تَعلّمنا

غزة علّمتنا أن نحسب الوقت بغير الساعة والدقيقة، إذا حلقت طائراتهم في السماء. أن الانتظار مقصلة إذا كان ما يخبئه الغيب ليس إلا غارات وضحايا جدداً. إن الموت قد يغدو زائرا يطرق أبواب الجميع دون استئذان أو استثناء. أن ننتظر الموت بلا خيارات غير الانتظار. علمتنا أن ننتظر وننتظر ولا يأتي الأشقاء.

من غزة، تعلمنا أن البحر قد لا يعود مكانا للاستجمام وكتابة الشعر وصيد السمك. أن البحر قد يغدو منصة لاصطياد الأطفال إذا ما حطت بوارج إسرائيل بالجوار. أن لا مكان آمنا في تلك البقعة التي أريد لها ذات زمن أن تكون مكبا لفلسطينيين زائدين عن الحاجة. تعلمنا أن للديمقراطية بالمقاس الغربي ثمنا باهظا من الحصار والقتل والدمار، سواء رفضناها أو قبلناها.

في غزة، رأينا كيف يحمل رجل طفله القتيل بين يديه، وينتظر على الدور من يوثق اسمه بين الضحايا. تعلمنا كيف لبشر أن يتحدثوا بكل هذا الحياد عن أبناء وزوجات تُركوا تحت الأنقاض. كيف يقاسم المرء أخاه قبره عندما لم يعد ثمة متسع من الوقت لحفر قبر آخر. كيف يُقتل الأطفال بالجملة، ولا تتحرك المنظمات الحامية للطفولة كي توقف المذبحة.

في غزة، رأينا ولم يخبرنا أحد، حسرة آباء أودعوا صغارهم بطن الأرض قبل الأوان. تعلمنا من مشاهد الأجساد البريئة المحايدة أن نحب أطفالنا كيفما يكونون، أذكياء أو أشقياء.

في غزة، رأينا كيف تستقوي «أميرة» على جراحها وجوعها وعطشها وخوفها، وتخرج عنقاء من تحت الرماد. كيف يستطيع فتى بعمر الورد منع إخوته من الموت بعدما خسر الأبوين والأعمام. رأينا أنه حتى عندما تفقد «جميلة» الإخوة والساقين، يظل في القلب متسع للأمنيات.

في غزة، سمعنا استغاثات نساء ورجال وأطفال تملأ أثير الفضائيات. «ولا معتصماه». عرفنا كم كانت أمهاتنا ساذجات عندما قلن لنا يوما: «إن الدم ما بيصير ميّة». عرفنا أن دمنا المسفوح وأشلاء أطفالنا ونسائنا قد تستثير البعيد البعيد قبل القريب.

في غزة تأكدنا أن الجيش الذي تغنى بنبل أخلاقه ليس أكثر من عصابة من القتلة الجبناء. عرفنا كم هي متقدمة تكنولوجيا القتل في أميركا ونحن نرى ما يفعله الفسفور الأبيض، وقنابل الـ«دايم» بالأجساد. كيف لا ينجو من طائرات إف 16، حتى الأموات. كيف تُقصف المدارس والمشافي وبيوت الله والمؤسسات الأممية ولا يغضب قادة العالم الحر، لأن من يُقتلون هم مريم وزينب وأحمد.

في غزة، تأكدنا أن شرائع العالم الحر وقوانينه صيغت بعناية لتبرير سرقات وجرائم كبرى في التاريخ. أن كل أمين عام للأمم المتحدة أسود كان أو أصفر، هو عنتر على عربنا، وأرنب أمام إسرائيل. فيها رأينا كيف تتحرك أساطيل القوى العظمى وجيوشها، فقط كي تمنع الهواء عن غزة، لأن من اخترع الأنفاق ربما يخصب الهواء وينتج أسلحة نووية تهدد السلم العالمي.

في غزة، عرفنا أن «الهلع»، امتياز حصري لليهود، على سلّم الإصابات، لإظهار كم نحن متوحشون، لكن عندما تُقصف أعناقنا وتُقطع أجسادنا، نجد من يبرر لإسرائيل قتلنا.

في غزة، شاهدنا إسرائيل تعيد بالصوت والصور والبث التلفزيوني المباشر، ما فعلته قبل ستين عاما، وبأسلحة أكثر فتكا، ثم نتساءل: كيف ضاعت فلسطين؟ عرفنا لماذا لم ننتصر في حرب الأيام الستة، وفي كل صولاتنا وجولاتنا اللاحقة. منها تأكدنا أن العرب لم يحاربوا إسرائيل ولو لمرة واحدة، وإلا لاستعدنا فلسطين منذ زمن بعيد.

غزة علّمتنا أن فلسطين، مهما غُيبت، تظل الاسم الذي تصدح به حناجر الأحرار من اليابان حتى أميركا اللاتينية. من صمود أهلها تعلمنا أن من يمتلك دمه لا يمكن لأحد -مهما كانت قوته- أن يهزمه. أن ما بعد غزة لن يكون كما كان قبلها.

في غزة، رأينا وخبرنا وعرفنا الكثير الكثير.

رأينا رجالا ونساء ودّعوا فلذات أكبادهم وهم يرددون: «لن نستسلم، لن نركع»، لكننا لن ننسى تلك العجوز التي خرجت من تحت القصف لتصرخ: «نموت هنا ولا نرحل».

عبد السلام حسن

ترحب "السّجل" بمقالات الكتاب وكتابات وشكاوى القراء لنشرها في صفحة كاتب / قارئ. يمكن المراسلة على البريد الالكتروني: info@al-sijill.com ، أو على ص.ب: 4952 عمان 11953 الأردن

.. حتى باب الدار

بريشة الرسام أركاديو أكوفيل (بنما)

أحمد أبو خليل

بمناسبة أحاديث التعديل والتغيير

لدينا "تشكيلة" في الداخل

حتى أسابيع قليلة مضت، كانت حكومة الذهبي تحظى برضا غير مسبوق، كما أشار استطلاع الرأي العام الذي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية، بل إن نسبة عالية لم تكن تؤيد إجراء تعديل على الحكومة، وفي هذا مؤشر على ثقة زائدة بأن الرئيس ممتاز وقادر على ضبط فريقه ولا حاجة للتعديل، أو هو، على الأقل، مؤشر على أن أداء الفريق الوزاري غير مهم ما دام الرئيس مجيداً في أدائه.

الآن هناك حديث عن احتمال تأجيل التعديل، وحديث آخر عن ترجيح التغيير، والتغيير الوزاري في الأردن هو تغيير الرئيس أساساً، لأن الحكومات تنسب إلى رؤسائها، فيقال حكومة الكباريتي وحكومة أبو الراغب، رغم أن الأخير مثلاً شكّل ثلاث حكومات متتالية، لكن التاريخ الشفهي للسياسة الأردنية لا يحفظ سوى تسمية واحدة تنسب إلى الرئيس الواحد، فيقال «زمن أبو الراغب» أو «حكومة أبو الراغب».

على هذا يفترض أن التغيير الكلي إن حصل، فسوف يصدم الرأي العام الذي قدم ما يشبه التصويت على الاستمرار مع الرئيس الذهبي، بل إن هناك من يتوقع أن الأسماء التي كانت مرشحة للخروج بالتعديل قد تستمر، فيما قد تخرج أسماء أخرى مع الرئيس الذي كان ينوي الإبقاء عليها، وكانت النتيجة خروجه معها، وهذا بدوره يفترض أن يعني أن الجمهور سيشعر أنه تم التعامل معه على طريقة «شاوروهم وخالفوهم». لكن هذا الاستنتاج يحتاج بالطبع لإثبات وقوع «المشاورة» أصلاً كي تثبت بعدها «المخالفة».

في حالات تغيير حكومي سابقة، كان يحصل أن أغلب الوزراء يبقون ولا يتغير سوى الرئيس، مع ذلك كانت البلد تنشغل لأسابيع في الكلام عن حكومة جديدة وعن طموحات ومراحل وتطلعات وآمال، تختلف عن الطموحات والمراحل والتطلعات والآمال التي كانت قبل التغيير، فالمهم هو المركز الأول.

عن التوزير

كان وزير العمل الأسبق صالح الخصاونة يشرح في مقابلة تلفزيونية سيرته في الوزارة، ويعدد الإنجازات التي حققتها الوزارة في عهده، لكن المذيع آنذاك فاجأه في آخر المقابلة بسؤال عن سبب شموله بتعديل حكومي حصل آنذاك، فرد الوزير بقوله: «في الأردن يجيبوك للوزارة ولا يقولون لك لماذا جابوك، ويطلّعوك من الوزارة ولا يقولون لك لماذا طلّعوك».

أغلب الظن أن عبارة كهذه تشكل على بساطتها، قاعدة جوهرية في العمل السياسي والإداري الأردني.

تحت البندير

هناك كلام متجدد عن الكتل النيابية لكن مع بعض التحديث المفاهيمي، ويمكن رصد العديد من المصطلحات الجديدة في هذا السياق مثل: «أغلبية قسرية» أو كتل «بغمزة عين» والكتلة «السوبرماركت تبدأ بعشرين وتنتهي بأربعة عشر» أو كتل على شكل «كثبان رملية»، وهذه جميعها مفاهيم استخدمها النواب ما بينهم على سبيل المكاشفة.

تسمى الكتل النيابية التي جرى ويجري تشكيلها في شتى المجالس بأسماء زعمائها، وينتسب الأعضاء إلى ذلك الزعيم، ويوصف أعضاء كتلة أي زعيم من هؤلاء بأنهم معاً يشكلون «جماعتة»، كما يُعرَف الواحد منهم بأنه «من جماعته»، أما التسميات الوقورة التي تحملها الكتل مثل ديمقراطي ووطني وإصلاحي ووفاقي وإخائي...الخ، فهي لغايات التداول الرسمي فقط.

يحرص النائب «العادي» على أن يجد زعيماً «يضرب بسيفه»، لكنه لن «يضرب بسيف» أحدٍ إلا كان هذا الأحد قد «كال بصاعه» مسبقاً، أو أن يعلن أنه على استعداد أن «يكيل بصاعه» في المستقبل، ويتقن النواب الزعماء عمليات الكيل بصاع الآخرين أو الوعد بهذا الكيل لاحقاً، لكن يتعين على زعيم الكتلة القوي أن لا يحسم أمره، إلا عندما يصل إلى قناعة أن أعضاء كتلته باتوا «في جيبته الصغيرة» بشكل كامل.

الكتلة الجادة هي التي لا تسمح لعضو فيها أن «يكاكي عندها ويبيض عند غيرها»، ويقتضي الإخلاص من النائب أن «يضع كل بيضه في سلة واحدة» هي سلة زعيم الكتلة.

تعاني الكتل النيابية عادة من وجود علاقات من صنف «خوش بوش» بين أحد أعضائها وزعيمها، أو أنهما يكونان مثل «مؤخرتين في سروال»، بينما يتم إبعاد باقي الأعضاء خارج كل السراويل.

لكن عضو الكتلة القوي لا يسمح بأن يكون مجرد «حج مطاوع» داخل الكتلة، وسوف لا يتحرج من مغادرة أي كتلة إذا شعر أنه فيها مجرد «سحّيج».

قد تجد نائباً يفضل أن يبقى «على راسه»، ولكن يتعين على زعماء الكتل أن ينتبهوا إلى أن هناك من النواب من «لا يعرف له راس من رجل».

كما ترون، يمكن الاستنتاج أن النشاط السياسي الجدي في البلد قد بدأ!.

كل واشكر

الطعام وسيلة اتصال عريقة، وقد صنفها علماء الإنسان على أنها لغة «دون لفظية»، ولكنها، على الأغلب، في بلادنا تعتبر لغة «فوق لفظية».

حضور الطعام يستدعي الصمت، والناس يكونون في هرج ومرج، فإذا حضر الطعام خشعوا، وعندما يكون الكلام بالتناوب، فإن سيء الحظ من يكون دوره في الكلام قد حان وقت وصول الطعام، ذلك أن أحداً لن يصغي إليه.

الجلسة بلا طعام توصف بأنها «عملة حكي»، ويعود الواحد منا من مثل هذه الجلسة فيقول «أشبعونا حكياً»، ويوصف من يجيد الكلام ويحسن تبرير مواقفه بأنه «يأكل بعقولنا حلاوة».

أشهر أشكال الطعام هي «العزايم»، وهي تتخلل شتى مناحي حياتنا، فتقام في الأفراح كما في الأتراح، بل إن أكثر اللحظات دراماتيكية في الفرح والترح، هي تلك التي يعلن فيها المعني بالإعلان، داعياً الحضور لتناول الطعام.

تنتهي خصوماتنا ونزاعاتنا على «غدوة» أو «عشوة»، ونتقي شر خصومنا بأن نجعل بيننا وبينهم «خبزاً وملحاً».

دخلت «العزايم» إلى صلب العمل السياسي، موالاة ومعارضة، ويتعين على المهتمين بمسألة التنمية السياسية المبادرة إلى «مأسسة» العزايم، فالأمور تتم الآن بلا أسس أو ضوابط واضحة، فلا تعرف الحكومة المعزومة اليوم بأي أرض ستعزم غداً، ولا يعرف من تعزمه الحكومة اليوم إن كان سيعزم معارضيها غداً.

يقال على هذا الصعيد، إن أحد منتجي الجميد المشهورين يقدّم نفسه على أنه المورد الوحيد لجميد الرئاسة، وتحسن الحكومات صنعاً لو نوعت مصادر جميدها.

رزنامة

"من أجل أطفال غزة": أيقونات تشهد على الحرب

السّجل - خاص

ضمَّ فضاء «دار الأندى» أعمال تشكيليين أعلنوا رفضهم للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ونددوا بالريشة واللون قتل المدنيين، واستباحة دماء الأطفال، وصبغ يومياتهم بأحزان تربض في الذاكرة ولا تمحى.

المؤثر في هذا المعرض، انفتاحه على الجرح العربي الدامي في غير مكان، وبخاصة فلسطين، والعراق، ولبنان، حيث الحربُ تلقي بتفاصيلها. وهي حرب تبدو واحدة، وإن اختلفت تفاصيلها، ودوافعها، وأسماؤها، وأنواع الأسلحة المستخدمة فيها، ويبدو جلادها واحداً، والضحية واحدة أيضاً.

يشارك في المعرض: بدر محاسنة، عماد الطائي، ثامر داوود، عبد الرؤوف شمعون، ستار درويش، عصام طنطاوي، محمد أبو عزيز، فضل الدباغ، تيسير بركات، عبد القادر بخيت، نشوان العيسى، جهاد العامري، قيس السندي، محمد أبو زريق، عبد الحي مسلّم، علي التاجر، حيدر المحرابي، شاكر الألوسي، نادين بورغن، محمد نصر اللّه، يعقوب أبو شورية، عباس غانم، نبيل شحادة، راجحة القدسي، فلاح الصعيدي، مها أبو عياش، هيلدا حياري، محمد أبو النجا، غسان غائب، إسماعيل خياط، أحمد غريب، آمنة النصيري ومحمد العامري.

تكررت أيقونات بعينها في أعمال الفنانين، وهي أيقونات يؤشر بعضها على الحرب بشكل مباشر، فيما يحيل بعضها الآخر إلى مفردات ذات صلة غير مباشرة بالحرب، من مثل الكرسي الذي يبرز في أعمال نصر اللّه كأنه كائن حي مستقل يحيل إلى معاني القيد والوحدة والخوف والانتظار؛ والطائر في أعمال الخياط المنفذة بتقنيات الأكريليك والفحم والرصاص بما يُظهر الشكل وكأنه منحوتة، كذلك الأقنعة، أقنعة الخير والشر والحرب والسلام والمحبة والعداء، والحمائم البيض في لوحات القدسي ذات الألوان الزاهية التي تتوزع ضمن مساحات مدروسة تقرّبها من الواقعية.

الخط العربي كان له حضوره الخاص أيضاً، وقد تسيّد لوحات الفنانين: أبو شورية، وغانم، وأبو عياش، الذي تحيل لوحاته إلى خربشات على جدار ساحة أو شارع، لمارّين وعابرين كثر، بعض الكلمات مقروءة وبعضها الآخر لا يبين منها سوى حروف مقطّعة الأوصال تسبح في غمامة من ألوان متعددة.

ظهرت المدينة الفلسطينية مدينةً حلمية في المعرض. لوحات تيسير بركات تتعشق رائحة التاريخ الممزوجة بذرّات الأرض، وتشي أعماله ثلاثية الأبعاد وألوانه الدافئة بغموض ساحر، حيث النوافذ والقباب التي تحيل إلى حجرات ودهاليز ليست سوى حجرات الروح ودهاليز الذاكرة.

البيئة القروية الفلسطينية تجلّت في أعمال عبد الحي مسلّم المنفّذة بمادة الغراء ونشارة الخشب، حيث تبرز منمنمات الثوب الفلسطيني المطرّز، والكوفية، و(قُلّة) الماء، وطبق القش، وتتوزع كأشكال هندسية جاذبة تبعث ألوانُها في الروح المسرةَ والألفة والحنين.

الأشكال الهندسية برزت كذلك في أعمال داوود التجريدية، ذات الألوان الحارّة والمساحات الضوئية المؤثرة، وكان التركيز فيها على كتل لونية بالأسود والأزرق تثير الرعب والهلع لدى المشاهد، وهو التأثير نفسه الذي تتركه اللوحات التجريدية لأحمد غريب، حيث تبدو خلفية اللوحة كأنها نيران تشتعل، وبقايا من شظاياها تنتشر هنا وهناك، وقد زاد حدة توتر اللوحة ذلك الشرخ الذي يقسمها من المنتصف لتغدو جداراً أحدث فيه شقٌّ عميق.

للفنان قيس السندي

"أصوات من أجل غزة"

المكان: زارا إكسبو - جبل عمان
الزمان: الجمعة 30 كانون الثاني/يناير، السابعة مساء

تنظم شركة «أورانج ريد» أمسية موسيقية ومعرضاً فنياً بعنوان «أصوات من أجل غزة». يشارك في الفعالية: مكادي نحاس وأيمن تيسير (الأردن)، والشاعر زاهي وهبة، والفنانة أميمة الخليل، كضيفَي شرف من لبنان.

"جسد موشوم"

المكان: مركز رؤى للفنون
الزمان: من 3 شباط – 19 شباط

هذا المعرض، هو السابع للفنانة العراقية بتول الفكيكي. ستتبرع الفنانة بجزء من ريع المعرض للأونروا، دعماً لأهالي قطاع غزة.

Journey to the Center of the Earth

بطولة:
براندن فريجر

إخراج:
إريك بريفيغ

مجموعة من الأصدقاء يقررون القيام برحلة الى "مركز الأرض". فيلم مليء بالتشويق والحركة.

"سينما غراند"

High School Musical 3

"سينما غراند"

بطولة:
زاك افرون
فانيسا آن

إخراج :
كيني اورتيجا

الجزء الثالث للفيلم الغنائي المرح حيث تدور القصة في مدرسة ثانوية تجمع ما بين فتاة وشاب يواجهون بعض المواقف منها السعيدة ومنها الحزينة

Eagle Eye

بطولة:
شيا لابوف
ميشيل موناغان

إخراج:
دي جي كاروزو

شاب وفتاة تلاحقهما امرأة ترصد كل تحركاتهما بهدف تصفيتهما، فيحاولان الهرب منها للحفاظ على حياتهما.

"سينما غراند"

Quantum of Solace

بطولة:
دانييل كريغ

إخراج:
مارك فورستر

الجزء 22 من أفلام جيمس بوند مع مغامرات جديدة.

"سينما غراند"

Q.

What are the top two reasons why
smart educated people use our website?

www.al-sijill.com

A.

1. They're educated.
2. They're smart.

السّجل

أسبوعية | سياسية | مستقلة

79 شارع وصفي التل
ص.ب: 4952
عمان 11953 الاردن

هاتف:
00962 6 5549797
00962 6 5536911

فاكس:
00962 6 5536991

البريد الالكتروني:
info@al-sijill.com

ضعوا العقل جانباً..

محمود الريماوي

كما هي العادة، فإن الإسرائيليين ما إن يخرجوا من حرب يشعلونها هم، حتى يبادروا إلى المراجعة وتفحص النتائج بـصورة علنية على صفحات صحف. فظهرت آراء تثني على تحقيق الأهداف المعلنة في الحرب على غزة، وأخرى تنكر ذلك علماً أن المستوى السياسي لدولتهم قد أعلن على لسان عصابة الأربعة : أولمرت، وليفني، وباراك، وبيريس.. أن الأهداف تم بلوغها، دون أن يمنع ذلك من فتح باب الرأي على مصراعيه.

المشهد على الجانب الآخر: الفلسطيني والعربي، يبدو شديد الاختلاف. فقد ترافق مع الإعلان بأن النتيجة هي نصر وليس أقل من ذلك، ظهور حالة من الانفعالات الهائجة لدى العديد من المنابر، تنكر حق مناقشة ما جرى وما بعده، تحت طائلة توجيه اتهامات أقلها الوصم بالخيانة. مع استخدام مقولة: الخيانة ليست وجهة نظر لابتزاز المعترضين وإسكاتهم، وهي عبارة يسهل قلبها في التطبيق فتصبح: وجهة النظر خيانة. ومن الطبيعي مع اتهامات مسبقة من هذا النوع أن تتعطل ملكة التفكير، ومعها حاستا السمع والبصر.

لا تنم هذه الحالة، في جميع الأحوال، عن نـزوع إلى الإرهـاب الفكري: فهناك قصر النظر والضيق بأي خلاف، وهناك الانـفـعـالات الـتـي تشتد وطأتها على أصحابها، فيفقدون القدرة على التفكير، وحيث تـودي العصبية بصاحبها إلى الجهالة كما سبق أن قالت العرب. إلى جانب ذلك هناك النزوع الواعي والمتعمد إلى الابتزاز، سعياً لتمهيد الطريق أمام بلوغ غايات سياسية دون عوائق أو اعتراض من أحد، بعد حرمان الجمهور من الإصغاء لوجهات نظر متعددة. شيء من ذلك، بات يحدث بعد وقف إطلاق النار.

فكرة المراجعة وتفحّص ظروف الحرب، ليست مطروحة في الأساس. هناك تنظيم بعينه أعلن الانتصار ونسبه إلى نفسه، رغم أن تنظيمات شتى خاضت مواجهة باسلة، لكن أياً منها لم ينسب تقييماً محدداً لتنظيمه.

مـن زاويـة الصمود، حقق الجانب الفلسطيني مجتمعاً لا تنظيماً دون سواه، حقق نصراً في مواجهة آلة القتل الإسرائيلية. وسياسياً ارتفع مطلب رفع الحصار، وفتح المعابر، وبات مدرجاً على جدول الأعمال الإقليمية والدولية. وسياسياً أيضاً أخفق الجانب الفلسطيني، حين اندفع تنظيم بعينه لرفض التهدئة قبل الحرب، بما شكل غطاء وذريعة للحرب في أنظار شطر كبير من دول عالمنا.

أخـفـق الإسـرائـيـلـيـون فـي إسكات الصواريخ، وأظهر المقاتل الفلسطيني كفاءة في إخفاء واستخدام المنصات بينما كانت مقاتلات العدو تصب حممها.

وأخفق الطرف الفلسطيني إخفاقاً مروعاً، في أمرين. الأول والأعظم أهمية في الاستخفاف بمحنة المدنيين واعتبار هذه المحنة مجرد نتيجة جانبية ومتوقعة للحرب، ولا قيمة لها مقارنة بالنتائج السياسية والعسكرية. والإخفاق الثاني تمثل في رفض المضي في نهج الوحدة الوطنية واستكمال الوحدة الميدانية التي تحققت في مواجهة الحرب. على العكس، فقد استخلص من استخلص أن الوحدة الوطنية لا ضرورة لها، وأن هناك فرقة ناجية واحـدة ينبغي السير في ركابها، والتسليم بما تقرره نيابة عن الشعب كله بمختلف مكوناته وتياراته وشرائحه، بمن في ذلك ذوي الشهداء والمصابين.

قديماً قيل: «الحقيقة الضحية الأولى للحروب».

ويأتيك بالأخبار

براءة أبو غيدا بانتظار ورقة "المدن الصناعية"

بعد أن تم تدقيق كامل أوراق قضية «عطاء العقبة» من قبل لجنة التحقيق النيابية، ورفعت تقريرها الى رئيس المجلس ممهوراً بتوقيع أعضائها، عاد عضو اللجنة النائب فخري اسكندر ليقرر سحب توقيعه قبل إدراج القرار على جدول أعمال جلسة مجلس النواب، بحجة أن مؤسسة المدن الصناعية لم ترسل وثيقة تؤكد أن رئيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حسني أبو غيد لا توقيع له على عطاء تطوير المدينة الصناعية في العقبة الذي أحيل إلى مكتب هندسي تمتلكه زوجته. وكانت لجنة التحقق برأت أبو غيدا من المسؤولية عن إحالة عطاء تطوير المرحلة الثانية لمنطقة العقبة الصناعية الدولية إلى الشركة التي تمتلكها زوجته إلا أنها وجدته مسؤولاً عن بعض العطاءات التي أحيلت من وزارة الأشغال عندما كان وزيرا للأشغال العامة والإسكان، وأصر النائب اسكندر في اللحظة الأخيرة على طلب وثيقة من مؤسسة المدن الصناعية مبرراً طلبه بالقول «بعد التدقيق في أوراق القضية تبين أنه لا يوجد ما يثبت او ينفي أن أبو غيدا له توقيع على العطاءات، وقد تم الطلب من مؤسسة المدن الصناعية إرسال ما يحسم هذا الأمر».

تجدد المساجلات بين الصحفيين

المساجلات بين الصحفيين عادت الى البروز مجدداً، فبعد مساجلة بين الصحفيين عصام قضماني وعمر كلاب عبر موقع عمون الإلكتروني، جاء الدور هذه المرة على الكاتب محمد الصبيحي ليساجل الكاتب سميح المعايطة، الصبيحي رد على مقالة كتبها المعايطة بعنوان «الديوان بين الولاية والدور الوطني»، في المنبر نفسه قال فيه: «واحدة من المشكلات أو أشكال الجدل التي رافقت مراحل سابقة تتعلق بحق الولاية العامة للحكومة والدور التنفيذي للديوان الملكي، وبعد الدخول في مرحلة جديدة قبل أشهر استعادت الحكومة بعض ما كان يغيب من صلاحيات، وبعضها لم تستطع استعادته لضعف في القدرات في بعض الطاقم او لضعف في القدرة على متابعة بعض القضايا، ربما كان لدى البعض فهم خاطىء يتعلق بدور الديوان الملكي كمؤسسة إدارية سياسية. ولهذا عمل البعض على الدفع لتغييب هذا الدور معتقداً أن هذا جزء من إعطاء قوة إضافية للحكومة». جاء الرد سريعاً على مقالة المعايطة، من قبل محمد الصبيحي بمقال في الموقع ذاته بعنوان «الحديث عن مؤسسة الديوان يجب أن يكون واضحاً دون مواربة» قال فيه: «سميح الموضوع مهم، ولكنك تناولته على مواربة تصل حد المناورة ، الدستور واضح ولا حاجة للمناورة والاختفاء حول تحليلات وتفسيرات بالكاد تتلمس الموضوع , ولا يوجد مسؤول في مواقع القرار الأولى لايعرف الاختصاصات، والزميل يتحدث عن أشخاص معينين وإن كان يناور في الابتعاد عن ذكرهم».

لا توقيع دون قرار جماعي

يبدو أن توقيع المذكرات بات أمراً مزعجاً لكتلة التيار الوطني النيابية (55) التي يرأسها رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، ما حمل الكتلة على التعميم على أعضائها عدم التوقيع على أي مذكرة قبل الرجوع إليها. مصادر نيابية مطلعة قالت إن قرار الكتلة جاء بعد أن تردد أن أحد اعضائها، وقع على المذكرة التي طالب أصحابها بعقد جلسة مناقشة عامة، لبحث العلاقات الأردنية الإسرائيلية ومعاهدة السلام. المصادر عينها أفادت أن قيادة الكتلة فؤجئت بتوقيع العضو، الذي تم التعتيم على اسمه على المذكرة ما أدى لارباك الكتلة.

50 قناة فضائية بينها قنوات محلية تتوحد من أجل غزة

شاركت أكثر من 50 قناة فضائية عربية يوم الجمعة الماضي في فعاليات البث التلفزيوني الموحد ليوم التضامن العربي مع غزة تحت شعار «لنصرة غزة..وطن واحد.. إعلام واحد» واستمر البث من الواحدة ظهرا حتى الحادية عشرة مساء، بين القاهرة وبغداد ودبي ورام الله ودمشق والكويت وبيروت وعمان والخرطوم. وأطلقت «حملة الأيادي البيضاء» التي ينظمها اتحاد المنتجين العرب بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان «نداء استغاثة» خلال البث إلى شرفاء العالم ومنظمات حقوق الإنسان، والمهتمين بقضايا الطفولة والأمومة. نظم الفعالية اتحاد المنتجين العرب وقطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية.واقتربت حصيلة المبالغ التي تم جمعها حتى انتهاء البث مساء الجمعة من مليار جنيه مصري من مختلف الدول العربية، ومن العرب والمسلمين خارج المنطقة العربية، ممن أعلنوا تبرعهم من خلال القنوات المشاركة أو أرسلوا بتبرعاتهم مباشرة إلى أرقام الحسابات البنكية التي أتاحتها فروع الهلال الأحمر في أنحاء العالم العربي. وبلغت حصيلة سيارات الإسعاف التي جمعت في اليوم الأول من فتح باب التبرع زهاء خمسين سيارة من المنتظر أن تزيد خلال الأيام التالية، التي تستمر خلالها حملة التبرعات المالية والعينية.

نقابيون يشكون اتحادهم العمالي لمنظمات عربية ودولية

اشتكى نقابيون عماليون إلى اتحاد العمال العرب والاتحاد الدولي لنقابات العمال رئيس اتحاد نقابات العمال مازن المعايطة، وقيادة الاتحاد، على قاعدة أن الانتخابات التي أجراها الاتحاد وتم بموجبها إلغاء الفروع تتعارض مع الحريات النقابية. لهذا الغرض توجه وفد يمثل نقابيين متضررين من إلغاء الفروع، الى العاصمة السورية دمشق حيث مقر اتحاد العمال العرب لتقديم شهادتهم حول المسألة، وتقديم ما يثبت أن الاجتماع الذي عقده اتحاد نقابات العمال وتم بموجبه اتخاذ خطوات حل الفروع النقابية لم يكن قانونياً، ويخالف مواثيق واتفاقيات وقع عليها اتحاد العمال والحكومة الأردنية. رئيس اتحاد نقابات العمال مازن المعايطة يدفع بأن الاجراءات كافة التي تم اتحاذها من قبل الاتحاد قانونية وليس هناك ما يشوبها.

"الأعيان" دفعوا نحو العودة عن فرض ضرائب

عادت لجنة الزراعة والمياه النيابية عن موقفها المتمثل في إضافة فلسين، بواقع فلس عن كيلو واط استخدام من ساعات الكهرباء، وفلس آخر عن كل دقيقة اتصال خلوي أو أرضي، تذهب لصالح صندوق دعم الثروة الحيوانية، وامتثلت اللجنة لقرار مجلس النواب الذي رفض تعديلات اللجنة، وبالتالي تعديلات مجلس النواب. اللجنة بررت تأييدها لما جاء في قرار الأعيان بأن الحكومة التزمت بإصدار ملحق موازنة يتضمن 33 مليون دينار لصالح دعم صندوق الثروة الحيوانية. قرار مجلس النواب قوبل برفض كامل من قبل فئات عدة من المجتمع وشركات وأصحاب أعمال.